وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة NESDA

الفترة ما بين 2021-2025

من إعداد الطالبتين:

- بومدين خيرة
- حريق فتيحة

تحت إشراف الأستاذة: عيشور ذهبية

أجيزت ونوقشت علنا بتاريخ:

لجنة المناقشة	الرتبة	الصفة
أ حريق خديجة	أستاذة محاضرة أ	رئيسا
أ بربار حفيظة	أستاذة محاضرة أ	ممتحنا
أ عيشور ذهبية	أستاذة محاضرة أ	مشرفا

السنة الجامعية 2025-2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم قرارات التمويل والاستثمار في المؤسسات الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة NESDA

الفترة ما بين 2021-2025

من إعداد الطالبتين:

- بومدين خيرة
- حريق فتيحة

تحت إشراف الأستاذة: عيشور ذهبية

أجيزت ونوقشت علنا بتاريخ:

لجنة المناقشة	الرتبة	الصفة
أ حريق خديجة	أستاذة محاضرة أ	رئيسا
أ بربار حفيظة	أستاذة محاضرة أ	ممتحنا
أ عيشور ذهبية	أستاذة محاضرة أ	مشرفا

السنة الجامعية 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني ويسّر لي طريق العلم، وأعانني على إتمام هذا العمل بعد جهد وصبر ومثابرة.

أهدي ثمرة تخرجي هذه إلى أعز الناس على قلبي، إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا مصدر دعمي وقوتي وسندي في الحياة، إلى من غمراني بحبهما ودعائهما وتضحياتهما، فلهما مني كل الشكر والامتنان والعرفان.

وإلى أخواتي العزيزات، رفيقات العمر وأجمل سند، اللواتي كنّ مصدر تشجيع ومحبة في كل المراحل.

وإلى أخي الغالي، الذي كان حضوره ودعمه دافعًا لي لمواصلة الطريق وتحقيق هذا الإنجاز.

وإلى أبنائي، زينة الحياة ونور القلب، الذين كانوا الدافع الأكبر لمواصلة السعي والاجتهاد، ومن أجلهم أطمح دائمًا إلى الأفضل.

إليكم جميعًا أهدي هذا النجاح، راجية من الله أن يديمكم نعمة في حياتي وأن يجمعنا دائمًا على الخير والمحبة.

خيرة

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة، رحمة الله عليه، إلى من كان سندًا وأمانًا في حياتي، إلى من تمنيت حضوره في هذا اليوم ليرى ثمرة هذا الجهد، أسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته وأن يجعل مثواه الجنة.

إلى أبي رحمه الله

إلى أغلى إنسانة في حياتي، إلى من أنارت طريقي بحنانها ونصائحها، وكانت مصدر القوة والصبر والعطاء، إلى من علمتني أن النجاح ثمرة للصبر والاجتهاد، وكانت الداعم الأول لي في مسيرتي.

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى زوجي العزيز، الذي كان سندًا وعونًا لي، والذي منحني الدعم والتشجيع في مختلف مراحل هذا المشوار، وكان حضوره دافعًا للاستمرار ومواصلة الطريق نحو تحقيق هذا الإنجاز.

إلى زوجي العزيز حفظه الله

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا مصدر محبة وسند وتشجيع، وشاركوا معي لحظات التعب والفرح.

إلى إخوتي حفظهم الله

إلى فلذات كبدي ونور حياتي، الذين كانوا دافعي للاستمرار وبذل المزيد من الجهد، وإلى من أرى فيهم أجمل أحلامي.

إلى أبنائي: آية، وجنى، وهشام

إلى كل العائلة الكريمة، وإلى زملاء الدراسة، وإلى كل من ساعدني ومدّ لي يد العون ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

إلى كل من حفظه القلب ونسيه القلم.

فتيحة

شكر وعرفان

الحمد لله تعالى أولًا وآخرًا على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى، وعلى توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا فضله وكرمه.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة عيشورذهبية على ما قدمته لنا من توجيهات قيمة، ونصائح علمية سديدة، ومتابعة مستمرة طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة، وعلى ما أبدته من صبر واهتمام في سبيل إخراج هذا العمل في أحسن صورة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة NESDA على استقبالها لنا خلال فترة التربص، وعلى ما قدمته من تسهيلات ومعلومات ساهمت في إثراء الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

ونتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة جامعة طاهر مولاي – سعيدة الذين أشرفوا على تكويننا العلمي والأكاديمي، وكان لهم الفضل بعد الله فيما وصلنا إليه من معرفة وعلم.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى زملائنا الذين رافقونا خلال مشوار الدراسة، ولكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد وساهم ولو بكلمة طيبة أو نصيحة صادقة في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل، نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) بولاية سعيدة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام المقابلات الميدانية وتحليل البيانات الكمية والنوعية. توصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يساهم بشكل إيجابي في تحسين دقة وسرعة وموضوعية القرارات التمويلية. كما أظهرت النتائج أن النظام يلعب دوراً مهماً في تقييم المشاريع، وتحليل المخاطر، ومتابعة الأداء بعد التمويل. ومع ذلك، كشف تحليل SWOT عن نقاط ضعف تتعلق بتكوين الموظفين وانقطاعات الشبكة، إضافة إلى تهديدات تقادم البرمجيات. أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام من خلال الربط الرقمي مع البنوك والضرائب، وتعزيز الأمن المعلوماتي، وتكوين الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، القرارات التمويلية، القرارات الاستثمارية، ترشيد القرار

Summary:

This study aimed to evaluate the role of the Accounting Information System (AIS) in rationalizing financing and investment decisions within the National Agency for Support and Development of Entrepreneurship (NESDA) in Saida, Algeria. The study adopted a descriptive analytical approach, using field interviews and quantitative and qualitative data analysis. The findings revealed that the AIS positively contributes to improving the accuracy, speed, and objectivity of financing decisions. The results also showed that the system plays a crucial role in project feasibility assessment, risk analysis, and post-financing performance monitoring. However, the SWOT analysis identified weaknesses related to employee training and network interruptions, as well as threats from software obsolescence. The study recommended further system development through digital integration with banks and tax authorities, enhancing information security, and human resource training.

Keywords: Accounting Information System, Financing Decisions, Investment Decisions, Decision Rationalization

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
البيان	أرقام الصفحات
إهداء	–
شكر و العرفان	–
الملخص	–
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية	
تمهيد	13
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبة	14
المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات ومكوناته	14
المطلب الثاني: الخصائص وأهداف نظم المعلومات	19
المطلب الثالث: أنواع ووظائف نظام المعلومات	21
المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي	23
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته	24
المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي	26
المطلب الثالث: النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية	29
المبحث الثالث: أثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات	30
المطلب الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	31
المطلب الثاني: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لاتخاذ القرار	32
المطلب الثالث: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات	34
خلاصة	36
الفصل الثاني: القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	38
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات التمويلية	38
المطلب الأول: ماهية القرارات التمويلية وخصائصها	38
المطلب الثاني: مصادر التمويل	40

المطلب الثالث: محددات ومعايير اختيار مصادر التمويل	45
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقرارات الاستثمارية	49
المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية وخصائصها	50
المطلب الثاني: طرق اتخاذ القرار الاستثماري	52
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار في المؤسسات	55
المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية	57
المطلب الأول: مفهوم ترشيد القرار ومحدداته	58
المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية	59
المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية	61
خلاصة	64
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة NESDA	
تمهيد	66
المبحث الأول: ماهية مؤسسة محل دراسة	67
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة	67
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)	68
المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)	71
المبحث الثاني: نظم المعلومات وتمويل المشاريع في الوكالة.	72
المطلب الأول: مصلحة نظم المعلومات بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)	72
المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)	74
المطلب الثالث: المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال خمس سنوات (2021-2025)	79
المطلب الرابع: دور نظام Business Plan في اتخاذ القرار داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)	92

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة NESDA	96
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات	96
المطلب الثاني: التحليل الكمي والقطاعي لنشاط التمويل (2021-2025)	97
المطلب الثالث: تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي ونمذجة الهياكل	103
المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المخاطر وتأمين القرار التمويل	104
خلاصة	106
خاتمة عامة	108
قائمة مصادر والمراجع	113
قائمة ملاحق	119
قائمة الأسئلة	134

قائمة الأشكال

البيان	أرقام صفحات
الشكل رقم 01-01: مكونات نظام المعلومات	18
الشكل رقم 01-02: نظام المعلومات حسب المستويات التنظيمية	22
الشكل رقم 01-03: الأنظمة الفرعية في نظام المعلومات المحاسبية	30
الشكل رقم02-04: مكونات التمويل الذاتي	41
الشكل رقم 02-05: الخاص بمعايير المفاضلة بين البدائل التمويلية.	47
الشكل رقم 02-06: شجرة القرار	54
الشكل رقم 03-07: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	70
الشكل رقم 03-08: الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية	71

قائمة الجداول

البيان	أرقام صفحات
جدول رقم 03-01: تطور عدد المؤسسات المصغرة التي تم تمويلها	79
جدول رقم03-02: توزيع المشاريع الممولة لسنة 2021	81
جدول رقم03-03: توزيع المشاريع الممولة لسنة 2022	82
جدول رقم03-04: توزيع المشاريع الممولة لسنة 202	83
جدول رقم03-05: توزيع المشاريع الممولة لسنة 2024	83
جدول رقم03-06: توزيع المشاريع الممولة لسنة 2025	84
جدول رقم 03-07: صيغ تمويل الثلاثي	86
جدول رقم 03-08: صيغ التمويل الثنائي	87
جدول رقم 03-09: التمويل الذاتي	88
جدول رقم 03-10: نظام التسديد	89
جدول رقم 03-11: الامتيازات الجبائية	90
جدول رقم 03-12: امتيازات مرحلة الاستغلال	91
الجدول رقم 03-13: محاور المقابلة الميدانية ومصادر المعلومة	96
الجدول رقم03-14: تطور التوزيع القطاعي سنة بسنة (2021-2025)	97
الجدول رقم03-15: مكمل مؤشرات الأداء الاستثماري والتشغيلي (2021-2025)	98
جدول رقم 03-16: التوزيع القطاعي الكامل للمشاريع الممولة وتحليل الكثافة الرأسمالية (2021-2025)	99
الجدول رقم 03-17: الكثافة الرأسمالية وتكلفة خلق منصب الشغل حسب القطاع	100
الجدول رقم 03-18: تحليل تركيز التمويل باستخدام مؤشر (هيرفيندال-هيرشمان)	101
الجدول رقم 03-19: خصائص كل مرحلة من مراحل نشاط التمويل (2021-2025)	102
الجدول رقم03-20: تقييم دور النظام المحاسبي في جودة القرار التمويلي	103
الجدول رقم 03-21: تقييم نظام المعلومات المحاسبي بأسلوبSWOT	104
الجدول رقم03-22: الاستجابة للمخاطر عبر نظام المعلومات المحاسبي	104
الجدول رقم03-23: خطة العمل المقترحة لتطوير النظام المحاسبي في NESDA	105

قائمة المختصرات:

المختصر	الاسم بالكامل
AIS	نظام المعلومات المحاسبي(Accounting Information System)
CAF	القدرة على التمويل الذاتي(Capacité d'Autofinancement)
DSS	نظام دعم القرار (Decision Support System)
EBE	الفائض الإجمالي للاستغلال(Excédent Brut d'Exploitation)
ERP	نظام تخطيط موارد المؤسسة(Enterprise Resource Planning)
IBS	الضريبة على أرباح الشركات(Impôt sur les Bénéfices des Sociétés)
IFU	الضريبة على الدخل الإجمالي الوحيد(Impôt Forfaitaire Unique)
IRG	ضريبة الدخل الإجمالي(Impôt sur le Revenu Global)
IRR	معدل العائد الداخلي(Internal Rate of Return)
MEDAF	نموذج الأصول المالية المتوازنة
NESDA	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
TVA	ضريبة القيمة المضافة(Taxe sur la Valeur Ajoutée)
VAN	صافي القيمة الحالية(Valeur Actuelle Nette)
WACC	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال

المقدمة

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تغيرات وتحولات متسارعة نتيجة التطور التكنولوجي والانفتاح الاقتصادي واشتداد المنافسة بين المؤسسات، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة فرضت على مختلف المؤسسات الاقتصادية ضرورة تبني أساليب حديثة في الإدارة والتسيير تضمن تحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. وفي ظل هذه التحولات، أصبحت المعلومات تمثل موردا استراتيجيا أساسيا تعتمد عليه المؤسسات في مختلف أنشطتها، نظراً لدورها الفعال في دعم عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

وتعد القرارات التمويلية والاستثمارية من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها ترتبط بشكل مباشر بمستقبل المؤسسة واستمراريتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية، إذ تهدف القرارات التمويلية إلى تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل النشاط، بينما تهتم القرارات الاستثمارية بكيفية توظيف هذه الموارد في مشاريع واستثمارات تحقق عوائد مستقبلية وتضمن الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة. غير أن فعالية هذه القرارات ترتبط بدرجة كبيرة بمدى توفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد متخذي القرار على دراسة البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها.

وفي هذا السياق برزت نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات في جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة وموضوعية. فلم يعد دور نظم المعلومات المحاسبية مقتصرا على تسجيل العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، بل أصبحت تؤدي دوراً أساسياً في توفير المعلومات اللازمة للتحليل المالي، وتقييم الأداء، ودراسة المشاريع الاستثمارية، وتحديد مصادر التمويل المناسبة، وتقليل درجة المخاطرة المرتبطة بعملية اتخاذ القرار.

وفي الجزائر، ومع التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد والجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المحلي وترقية روح المقاولاتية، برزت أهمية الهيئات والمؤسسات الداعمة للمشاريع والمؤسسات المصغرة باعتبارها أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) التي تعمل على مرافقة وتمويل حاملي المشاريع والمساهمة في خلق مؤسسات مصغرة قادرة على دعم الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل.

وانطلاقاً من أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القرارات داخل المؤسسات، ومن خلال التربص الميداني الذي تم إجراؤه على مستوى مؤسسة NESDA بولاية سعيدة، جاءت هذه الدراسة لمعرفة

مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية داخل المؤسسة، وإبراز دورها في تحسين جودة المعلومات وتقليل المخاطر المرتبطة باتخاذ القرار.

❖ **إشكالية الدراسة**

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها الجزائر، وفي إطار سياسة تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار المحلي، باتت المؤسسات العمومية الداعمة للمقاولاتية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتطوير أدواتها في معالجة المعلومات واتخاذ القرار. ويعد نظام المعلومات المحاسبي في هذا السياق من أهم الركائز التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في تسيير ملفات التمويل وترشيد قراراتها الاستثمارية.

وانطلاقاً من هذا الواقع، وفي ضوء الدراسة التطبيقية التي أُجريت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA بولاية سعيدة، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري الآتي:

إلى أي مدى يُساهم نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA بولاية سعيدة؟

❖ **الأسئلة الفرعية**

ما طبيعة نظام المعلومات المحاسبي المعتمد داخل الوكالة وما مكوناته وآليات عمله؟

كيف يوظف نظام المعلومات المحاسبي في دراسة ملفات التمويل وتقييم المشاريع الاستثمارية؟

ما مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على موضوعية القرارات التمويلية وسرعتها داخل الوكالة؟

ما أبرز النقائص والعوائق التي تحد من فعالية نظام المعلومات المحاسبي وما سبل تجاوزها؟

❖ **فرضيات الدراسة**

الفرضية الرئيسية:

يساهم نظام المعلومات المحاسبي إسهاماً إيجابياً ودالاً في تحسين جودة القرارات التمويلية والاستثمارية داخل وكالة NESDA بولاية سعيدة، من حيث الدقة والموضوعية والسرعة في معالجة الملفات واتخاذ القرار.

الفرضيات الجزئية:

يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة وموثوقة تقلص هامش الخطأ في تقييم ملفات التمويل وتحسن موضوعية القرار.

يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تسريع إجراءات دراسة ملفات التمويل وتقليص آجال اتخاذ القرار.

تساهم المخرجات التحليلية لنظام المعلومات في رفع جودة المشاريع الممولة وتحقيق الكفاءة الاجتماعية.

❖ **أهمية الدراسة**

إبراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية والمالية.

توضيح دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة القرارات التمويلية والاستثمارية.

بيان العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وتقليل المخاطر المالية.

المساهمة في إثراء الدراسات المتعلقة بالقرارات المالية داخل المؤسسات الاقتصادية.

❖ **أهداف الدراسة**

التعرف على مفهوم القرارات التمويلية والاستثمارية وأهم خصائصها.

دراسة مصادر التمويل ومعايير اختيارها داخل المؤسسة الاقتصادية.

إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية.

توضيح أثر المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الاستثمارية وتقليل المخاطر.

إسقاط الجانب النظري على واقع مؤسسة.NESDA

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

أولاً: الأسباب الذاتية

الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المرتبطة بالمحاسبة والمالية.

الاهتمام بدور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

تنمية المعارف العلمية المتعلقة بالقرارات التمويلية والاستثمارية.

ثانياً: الأسباب الموضوعية

أهمية القرارات التمويلية والاستثمارية في تحقيق أهداف المؤسسة.

تزايد الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في الإدارة الحديثة.

قلة الدراسات التي تربط بين نظم المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات المالية.

أهمية المعلومات المحاسبية في مواجهة المخاطر وتحسين الأداء المالي.

❖ **حدود الدراسة**

الحدود الزمنية:

أُنجزت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2025–2026.

الحدود المكانية:

تم إجراء الدراسة التطبيقية من خلال تربص ميداني على مستوى مؤسسة NESDA بولاية سعيدة.

- **هيكل الدراسة**

من أجل معالجة موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني: القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بمؤسسة NESDA وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية

- **الدراسات السابقة:**

أولا: الدراسات باللغة العربية

دراسة رقم 01: رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان(2019)

العنوان: دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة لدعم اتخاذ القرار.

نوع الدراسة: مقال منشور في مجلة.Accounting Studies

البلد: فلسطين.

السنة: 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة داخل المستشفيات الحكومية الفلسطينية، وبيان مدى مساهمة هذه النظم في دعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصحية. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن نظم المعلومات المحاسبية تمكّن الإدارة من تحسين جودة التحليل المالي والإداري، وزيادة كفاءة القرارات المتخذة، وتعزيز رضا المستفيدين من الخدمات الحكومية.

الإشكالية: إلى أي مدى يساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية وتحليل البيانات الضخمة في تحسين فعالية القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسات الصحية؟

الأهداف:

تحديد دور نظم المعلومات المحاسبية في تحليل البيانات الضخمة داخل المؤسسات الصحية الفلسطينية.

تقييم مدى تأثير هذه النظم على جودة اتخاذ القرار الإداري والمالي.

تقديم توصيات لتعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية لدعم القرارات الاستراتيجية داخل المستشفيات الحكومية.

المنهجية: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع بيانات ميدانية من مستشفيات حكومية في قطاع غزة باستخدام استبيانات موجهة لمديري الأقسام والمحاسبين، كما تم استخدام أساليب إحصائية لتحليل البيانات والتأكد من العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وتحسين جودة اتخاذ القرار.

النتائج:

عززت نظم المعلومات المحاسبية كفاءة التحليل المالي والإداري داخل المستشفيات الفلسطينية.

ساهم استخدام نظم المعلومات المحاسبية مع تحليل البيانات الضخمة في توفير معلومات دقيقة وموثوقة لصانعي القرار.

دراسة رقم 02: هلايلي إسلام، وقايد نور الدين أحمد(2019)

العنوان: مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

نوع الدراسة: مقالة منشورة في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، العدد.(2)

السنة: 23 ديسمبر 2019.

تناولت هذه الدراسة دور نظام المعلومات المحاسبية باعتباره جزءًا أساسيًا من نظام المعلومات الإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بتسهيل عملية اتخاذ القرار من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وملائمة ذات خصائص نوعية لازمة لمختلف مراحل اتخاذ القرار.

الإشكالية: إلى أي حد يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين فعالية عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية؟

المنهجية: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الإطار النظري للنظام المحاسبي وعملية اتخاذ القرار، وتحليل العلاقة بين مخرجات المعلومات المحاسبية واحتياجات صانعي القرار.

النتائج:

يمثل نظام المعلومات المحاسبية جزءًا أساسيًا من نظام المعلومات الإداري.

يساهم في جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة.

يساعد توفر المعلومات المحاسبية الدقيقة والملائمة وفي الوقت المناسب على تحسين جودة القرارات الإدارية.

دراسة رقم 03: خنيوة محمد الأمين، وبن عمارة نوال(2022)

العنوان: دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر: دراسة حالة البنوك الجزائرية.

نوع الدراسة: أطروحة دكتوراه – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

السنة: 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظم المعلومات المحاسبية على تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية، من خلال دراسة دورها في دعم القرارات التمويلية والاستثمارية ورفع مستوى الأداء البنكي.

الإشكالية: إلى أي مدى تسهم نظم المعلومات المحاسبية في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دعم القرارات التمويلية والاستثمارية ورفع الكفاءة التشغيلية والإدارية؟

الأهداف:

تحديد أثر نظم المعلومات المحاسبية على الأداء البنكي.

تحليل مساهمة هذه الأنظمة في القرارات التمويلية والاستثمارية.

قياس تأثير جودة المعلومات المحاسبية على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

تقديم توصيات لتعزيز فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

المنهجية: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبيانات والمقابلات مع المديرين الماليين وتحليل البيانات المالية.

النتائج:

ساهمت نظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة البيانات المالية.

دعمت الإدارة في اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

أدت إلى تحسين الرقابة الداخلية وتقليل الأخطاء ورفع القدرة التنافسية للبنوك.

دراسة رقم 04 : تواتي سليمة، علاق شيماء وآخرون(2022)

العنوان: أثر نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار.

نوع الدراسة: مذكرة ماستر في علوم التسيير/محاسبة – جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

السنة: 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مع التركيز على دورها في توفير معلومات مالية دقيقة تساعد الإدارة على التخطيط واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

الإشكالية:

ما مدى أثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية؟

الأهداف:

دراسة مكونات نظم المعلومات المحاسبية ووظائفها داخل المؤسسة.

تحليل دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات المالية والإدارية.

قياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على فعالية القرارات المالية والاستثمارية.

تقديم توصيات لتعزيز دور نظم المعلومات المحاسبية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيانات والمقابلات والتقارير المالية وبرنامج SPSS لتحليل البيانات.

النتائج:

تعد نظم المعلومات المحاسبية أداة أساسية في توفير البيانات الدقيقة.

تؤثر جودة المعلومات من حيث الدقة والملاءمة والتوقيت على فعالية القرار.

يساهم الاعتماد على مخرجات النظام في تقليل المخاطر وتحسين الكفاءة المالية.

ثانيا : دراسات باللغة الأجنبية

دراسة رقم 01 : Akanbi, Taibat Adenike (2017)

العنوان : Accounting Information System and Management Decision Making: A Case Study of Manufacturing Company in Nigeria

نوع الدراسة: مقالة منشورة في European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research، المجلد (5)، العدد.(11)

البلد: نيجيريا.

ركزت هذه الدراسة على تقييم تأثير نظام المعلومات المحاسبية (AIS) على عملية اتخاذ القرار داخل شركات التصنيع في ولاية أيو بنيجيريا، وذلك من خلال دراسة تطبيقية شملت عينة من 56 شركة تصنيع. كما تناولت الدراسة بشكل خاص دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من الاحتيال وسوء الإدارة، وتحسين كفاءة القرارات الإدارية داخل المؤسسات.

الإشكالية:كيف يؤثر استخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة وفعالية القرارات الإدارية داخل شركات التصنيع في نيجيريا؟

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التطبيقي، حيث تم جمع البيانات بواسطة استبيانات موجهة للإدارة العليا والعاملين في الأقسام المالية داخل الشركات، ثم استخدم الباحث اختبار كاي تربيع (χ^2)لتحليل العلاقة بين متغيرات نظم المعلومات المحاسبية وفعالية القرارات الإدارية.

النتائج:

ساهم استخدام نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل الشركات الصناعية.

ساعد النظام في الحد من الاحتيال وسوء الإدارة داخل المؤسسات.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية وكفاءة القرارات الإدارية.

دراسة رقم 02 : Tran Thi Ngoc Han (2025)

العنوان : The Impact of Management Accounting Information on Decision Making in Enterprises: From the Practice of Joint Stock Commercial Banks in Vietnam

نوع الدراسة: مقالة علمية منشورة في.Advances in Consumer Research

البلد: فيتنام.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المعلومات المحاسبية الإدارية على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية، خاصة في قطاع البنوك التجارية في فيتنام، في ظل بيئة أعمال تتسم بالتغيرات التنافسية المتسارعة والحاجة المتزايدة إلى معلومات دقيقة وفورية لدعم القرارات الإدارية والمالية. واعتمدت الدراسة على نظرية المعلومات المفيدة ونظرية الوكالة والنظرية العشوائية لتفسير العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية وجودة القرار.

الإشكالية: إلى أي مدى تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية الإدارية (النطاق، التوقيت، الدمج، ومستوى التجميع) على جودة عملية اتخاذ القرار داخل البنوك التجارية المساهمة في فيتنام؟

الأهداف:

قياس تأثير خصائص المعلومات المحاسبية الإدارية على جودة القرار.

تحليل دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز تأثير المعلومات المحاسبية على القرار.

تقديم توصيات لتحسين نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الفيتنامية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على استبيانات لجمع بيانات كمية من مديري البنوك والعاملين في الأقسام المالية والتخطيط، بالإضافة إلى استخدام التحليل الإحصائي لدراسة العلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية وجودة القرار.

النتائج:

أظهرت النتائج أن خصائص المعلومات المحاسبية الإدارية تؤثر إيجابياً على جودة اتخاذ القرار.

لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في تعزيز العلاقة بين المعلومات المحاسبية وجودة القرار.

يرتبط الأداء البنكي بقدرة نظم المعلومات المحاسبية على توفير معلومات ذات جودة عالية ومدعومة بتكنولوجيا متقدمة.

دراسة رقم 03 : Shah, Syed Muhammad Kamran (2025)

العنوان : Accounting Information Systems and Decision-Making: Exploring How Advancements in AIS Enhance Financial Decision-Making Processes in Organizations — Case of Pakistan

نوع الدراسة: مقالة منشورة في Center for Management Science Research ، المجلد (3)، العدد(2)

البلد: باكستان.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطورات نظم المعلومات المحاسبية على جودة وسرعة وفعالية اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسات الباكستانية، خاصة في قطاعات التصنيع والخدمات والبنوك. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن التقنيات المتقدمة في نظم المعلومات المحاسبية مثل التقارير اللحظية والتكامل مع نظم ERP والتنبؤ المالي تسهم بشكل فعال في دعم القرارات المالية.

الإشكالية: إلى أي مدى تسهم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة في تحسين جودة وفعالية القرار المالي داخل المنظمات الباكستانية؟

المنهجية: استخدمت الدراسة منهجاً مختلطاً(Mixed Methods) ، حيث تم جمع بيانات كمية ونوعية من 215 متخصصاً مالياً في عدة قطاعات باستخدام الاستبيانات والمقابلات شبه المنظمة، مع تطبيق تحليلات الانحدار والارتباط وتحليل موضوعي للبيانات.

النتائج:

ساهمت نظم المعلومات المحاسبية المتطورة في تحسين جودة وفعالية القرار المالي.

كانت التقارير اللحظية أكثر العوامل تأثيراً على سرعة ودقة القرار المالي.

أشارت النتائج إلى وجود بعض التحديات المتعلقة بالتدريب الرقمي وقبول المستخدمين، والتي قد تحد من الاستفادة الكاملة من هذه الأنظمة.

ثالثا: اسهامات دراسة حالية

تسعى الدراسات العلمية إلى تحقيق الإضافة المعرفية من خلال معالجة جوانب لم يتم تناولها بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، أو إعادة تناول موضوع معين من زوايا جديدة تساهم في إثراء المعرفة العلمية وتوسيع مجالات البحث. وفي هذا الإطار، جاءت الدراسة الحالية بمجموعة من الإسهامات العلمية والعملية التي منحتها طابعًا متميزًا عن الدراسات السابقة، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1- تناول العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والقرارات التمويلية والاستثمارية بصورة تكاملية

ركزت أغلب الدراسات السابقة على دراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية على نوع محدد من القرارات الإدارية أو المالية بصورة منفصلة، حيث تناول بعضها أثر نظم المعلومات المحاسبية على القرارات التمويلية فقط، في حين ركزت دراسات أخرى على القرارات الاستثمارية بصورة مستقلة. أما الدراسة الحالية فقد تناولت العلاقة بصورة تكاملية من خلال ربط نظم المعلومات المحاسبية بكل من القرارات التمويلية والاستثمارية في إطار واحد، بما يسمح بفهم التأثير المتبادل بين هذه المتغيرات.

2- الانتقال من دراسة المؤسسة الاقتصادية التقليدية إلى مؤسسة ذات طبيعة دعمية وتمويلية

اتجهت معظم الدراسات السابقة إلى دراسة نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية، بينما تميزت الدراسة الحالية بتطبيقها على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية باعتبارها مؤسسة ذات خصوصية تختلف في أهدافها وطبيعة نشاطها عن المؤسسات التقليدية، كونها لا تمارس النشاط الإنتاجي المباشر وإنما تعمل على مرافقة وتمويل المشاريع الاستثمارية.

3- معالجة الموضوع من زاوية دعم القرار قبل وبعد التمويل

ركزت الدراسات السابقة في معظمها على دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار أثناء مرحلة التمويل فقط، في حين توسعت الدراسة الحالية لتشمل دور نظام المعلومات المحاسبي في مختلف مراحل القرار، ابتداءً من استقبال المشروع وتحليل بياناته ودراسة جدواه، وصولاً إلى مرحلة المتابعة والرقابة بعد التمويل، وهو ما يسمح بإعطاء تصور أكثر شمولية للدور الذي يؤديه النظام.

4- إدراج متغيرات ميدانية مرتبطة بآليات التمويل والامتيازات الممنوحة للمشاريع

تميزت الدراسة الحالية بعدم الاكتفاء بدراسة الجانب النظري لنظم المعلومات المحاسبية، بل تم دمج عناصر تطبيقية ترتبط بصيغ التمويل المعتمدة، وآليات التسديد، والإعانات المالية، والامتيازات الجبائية، وهو جانب لم يحظ باهتمام كافٍ في أغلب الدراسات السابقة.

5- الاعتماد على بيانات حديثة مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والرقمية

جاءت الدراسة الحالية في سياق يتميز بوجود تغيرات اقتصادية ورقمية متسارعة، حيث اعتمدت على بيانات حديثة للفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، وهي فترة شهدت تحولات في سياسات دعم المقاولاتية، وتطوير الخدمات الرقمية، وإعادة تنظيم آليات التمويل، مما يمنح الدراسة قيمة تحليلية أكثر حداثة مقارنة بدراسات سابقة اعتمدت على معطيات قديمة.

6- تقديم صياغة جديدة للإشكالية من خلال الربط بين المعلومات المحاسبية وترشيد القرار داخل بيئة دعم المشاريع

تميزت الدراسة الحالية أيضًا بطريقة صياغة الإشكالية، حيث لم تقتصر على التساؤل حول وجود علاقة أو تأثير بين المتغيرات، وإنما توجهت نحو بحث كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية داخل بيئة دعم المشاريع، بما يسمح بتجاوز الطرح التقليدي القائم على مجرد قياس العلاقة الإحصائية بين المتغيرات.

7- إبراز البعد التطبيقي لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الداعمة للمقاولاتية

ساهمت الدراسة الحالية في إظهار أن دور نظام المعلومات المحاسبي لا يقتصر على تسجيل ومعالجة البيانات المالية فقط، بل يمتد ليشكل أداة لدعم القرار والتنبؤ بالمخاطر وتقييم جدوى المشاريع ومتابعة تنفيذها، وهو ما يوسع من النظرة التقليدية لهذا النظام.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن الدراسة الحالية لم تقتصر على إعادة تناول ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، بل حاولت معالجة جوانب بحثية جديدة من خلال توسيع نطاق الدراسة وربط عدة متغيرات في إطار واحد، وهو ما يمنحها قيمة علمية وإضافة معرفية يمكن أن تشكل أساسًا لدراسات مستقبلية في نفس المجال.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية.

تمهيد

يشكل نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم المقومات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة في إدارة أنشطتها ومختلف عملياتها، نظرا لما يوفره من معلومات دقيقة وموثوقة تساعد على تحسين الأداء وترشيد القرارات الإدارية والمالية. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم الأسس النظرية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية من خلال توضيح مفاهيمها ومكوناتها وخصائصها وأهدافها المختلفة، مع إبراز دورها في بيئة الأعمال المعاصرة. كما يتطرق إلى العلاقة بين البيانات والمعلومات وآلية معالجتها داخل النظام، إضافة إلى إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم عملية اتخاذ القرار. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في: المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية، ويتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظم المعلومات ومكوناتها وخصائصها وأنواعها، والمبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي، والذي يركز على مفهومه ومكوناته وأهدافه ونظمه الفرعية، والمبحث الثالث: أثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات، والذي يبرز دور النظام في دعم وترشيد القرارات داخل المؤسسة

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبة

يشكل نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم النظم الفرعية داخل المؤسسة الحديثة، لما يوفره من قدرة على تجميع البيانات المالية ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة في التسيير. ويستند هذا النظام إلى مجموعة من العناصر المتكاملة التي تعمل في إطار منظم يضمن تدفق المعلومات من مصادرها الأولية إلى الجهات المستفيدة منها. كما يكتسي هذا الموضوع أهمية متزايدة بالنظر إلى التطور التكنولوجي وتزايد الحاجة إلى معلومات دقيقة وموثوقة. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى الإحاطة بالإطار المفاهيمي لنظم المعلومات المحاسبية وتحديد بنيتها الأساسية.

المطلب الأول: مفهوم نظم المعلومات ومكوناته

أولا: مفهوم نظم المعلومات وابعاده

لقد أدت التطورات الحاصلة والمتسارعة في بيئة الأعمال إلى زيادة تبني نظم المعلومات باعتبارها وسيلة أساسية لبقاء المؤسسات واستمرارها، فهذه النظم تعتبر نتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة والتي أفرزت العديد من الأنظمة التي تساهم في حل المشكلات التي تواجه المنظمات.[1]

يمكن فهم نظم المعلومات من خلال تفكيك المصطلح إلى عنصرين أساسيين هما: النظم والمعلومات. وهذا التفكيك يساعد على وضع مفهوم نظم المعلومات في سياقه العلمي والعملي.

البيانات (Data): هي حقائق أولية ليست ذات قيمة إلا إذا تحولت إلى معلومات مفهومة ومفيدة، وقد تكون أرقاماً، كلمات، رموز أو حروف قبل ترتيبها وتنظيمها بطريقة يمكن فهمها واستخدامها.[2]

النظام (System): هو مجموعة من المكونات المرتبطة، تعمل معاً نحو تحقيق هدف محدد عبر قبول مدخلات من البيئة وإجراء عمليات تحويلية عليها لإنتاج مخرجات.[3]

المعلومات (Information): هي عملية معالجة البيانات وتحليلها وتركيبها لاستخلاص ما تحتويه من خلاصات، عبر استخدام العمليات الحسابية، الإحصائية، الرياضية والمنطقية.[4]

---

[1] إبراهيم عامر، علاء الدين الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط4، دار المسير، عمان، 2009، ص.92.

[2] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.22.

[3] محمد محمود العلوان، يزيد عيسى زيادات، أثر نظم المعلومات الإدارية على جودة صناعة القرارات الإدارية من وجهة نظر متخذي القرار في البنوك الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 2، 2020، ص 26

[4] عمار عماري، مراد مرمي، أثر نظم المعلومات على تفعيل عملية التحليل الاستراتيجي لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ط1، سطيف، 2019 ص28

تعريف نظم المعلومات

لقد قدم العديد من الباحثين تعريفات مختلفة لنظم المعلومات، ومن أبرزها:

JLLEMOIGNE: "نظم المعلومات هي مجموعة من المعلومات سواء كانت رسمية أو غير رسمية، مهيكلة أو غير مهيكلة، والتي توجد وتسري داخل المنظمة أو بين المنظمة ومحيطها".[1]

تعريف النظام الداخلي: "نظام المعلومات هو بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرار".[2]

DAUTISSIER ET AL: "نظام المعلومات هو مجموعة من المناهج والتقنيات والأدوات الموجهة لاستغلال تكنولوجيا الإعلام الآلي لتلبية احتياجات المستخدمين واستراتيجية المؤسسة".[3]

منصور أبو النور: "نظم المعلومات هو النظام الذي يقوم بتزويد المنظمة بالمعلومات الضرورية اللازمة لصناعة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب وعند المستوى الإداري الملائم".[4]

يمكن تلخيص مفهوم نظم المعلومات على أنه مجموعة من المكونات المادية وغير المادية المتكاملة والمتجانسة، التي تسمح بتوفير المعلومات من داخل وخارج المؤسسة بهدف تنظيم العملية الإنتاجية ودعم اتخاذ القرار.[5]

أبعاد نظم المعلومات

1. المنظمة

يقصد بالمنظمة ذلك النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتولى تنفيذ مجموعة من الأنشطة الهادفة، ويتكون من عناصر أساسية تتمثل في: البنية التنظيمية، الموارد البشرية، العمليات التشغيلية، والنظم الفرعية الوظيفية مثل الإنتاج، التسويق، الموارد البشرية، البحث والتطوير، المحاسبة والمالية وغيرها. يقع نظام المعلومات ضمن هذه البيئة ويعمل ضمن إطارها، إذ تعتبر نظم المعلومات جزءًا متكاملًا في المنظمة، ولا يمكن تصور أي نشاط مؤسسي أو نظام عمل بدونها. فهي تمثل النسيج الرابط بين الأفراد، البنية التنظيمية، الأنشطة، الاستراتيجيات، السياسات، الإجراءات، والثقافة التنظيمية.[6]

---

[1] إبراهيم عامر، علاء الدين الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط4، دار المسير، عمان، 2009، ص.92.

[2] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص.99.

[3] محمد محمود العلوان، مرجع سابق، ص.92

[4] أحمد الخطيب، خالد زيغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2000، ص 71

[5] سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص.45.

[6] سعد غالب ياسين، مرجع سابق ذكر، ص.30.

2. **الإدارة**

الإدارة عنصر محوري في نجاح نظم المعلومات، حيث يعتمد فاعلية النظام على قدرة الإدارة في استثمار موارده واستخدامه في خلق القيمة، من خلال المعلومات التي ينتجها ودعم الأنشطة والعمليات الإدارية. وتتوزع الإدارة على ثلاثة مستويات:

المستوى الاستراتيجي (الإدارة العليا): يتولى المديرون التنفيذيون اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمنتجات والخدمات.

المستوى الوظيفي (الإدارة الوسطى): يقوم المديرون بتنفيذ خطط وبرامج الإدارة العليا.

المستوى العملياتي (الإدارة التشغيلية): تتلخص مهمته في الرقابة اليومية على الأنشطة والإجراءات التشغيلية.[1]

3. تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات هي المجال الذي يهتم بإنتاج المعلومات ومعالجتها وتخزينها وإدارتها، سواء كانت نصوصًا، أصواتًا، أو صورًا، بما في ذلك علم الحاسوب والاتصالات والقوانين المتعلقة بالمعلومات. تُعد تكنولوجيا المعلومات أداة رئيسة لاستثمار نظم المعلومات بهدف مواجهة التغيرات السريعة والمستجدات في بيئة الأعمال.[2]

3 عناصر تكنولوجيا المعلومات

تضم تكنولوجيا المعلومات مجموعة متنوعة من العناصر:

- المكونات المادية: أجهزة الحاسوب والآلات المستخدمة لإدخال البيانات ومعالجتها واستخراج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
- المكونات البرمجية: البرامج والتطبيقات التي تتحكم بالمكونات المادية وتنفذ التعليمات والإجراءات.
- تكنولوجيا التخزين: وسائط تخزين البيانات مثل الأقراص الضوئية، الأشرطة الممغنطة، وغيرها من الوسائط الحديثة.

[1] Kenneth Laudon, Jane Laudon, Eric Fimbel; Management des systèmes d'information, 9e édition, Pearson Education, Paris, France, 2006, p.24-26

[2] عدنان يحي وآخرون، تكنولوجيا المعلومات، ط1، مركز المناهج للتوزيع والنشر، رام الله، فلسطين، 2005، ص.3.

- تكنولوجيا الاتصالات: الوسائط المادية والبرمجية التي تربط بين أجهزة ومكونات النظام المختلفة، وتساهم في نقل البيانات والمعلومات عبر الأقسام والمواقع.[1]

4. الاستخدامات والمجالات

تكنولوجيا المعلومات تدخل في جميع مجالات النشاط البشري تقريبًا، وتكون محورية في بعض القطاعات:

- التعليم والتعلم: استخدام الحواسيب وشاشات العرض لتعليم وتحليل الواقع ودراسة الظواهر.
- الاتصالات: تراسل البيانات الفوري، المكالمات المرئية والصوتية عبر الإنترنت.
- التجارة الإلكترونية: عمليات البيع والشراء للمعلومات والسلع والخدمات عبر أنظمة إلكترونية.
- الإدارة: استخدام الشبكات الداخلية والخارجية لتسيير شؤون المؤسسات.
- البنوك والمؤسسات المالية: ضرورة توظيف تكنولوجيا المعلومات لخصوصية النشاط المالي وحساسية البيانات.[2]

ثالثا: مكونات نظام المعلومات

يمكن تحديد المكونات الأساسية لنظام المعلومات بناءً على التعريف العلمي له، والتي تشكل العمود الفقري لكل نظام فعال داخل المؤسسة، وهي كما يلي:

1. المدخلات (Inputs)

تمثل المدخلات البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من مصادر داخلية وخارجية للمنظمة، وتشمل معلومات الإنتاج والمبيعات والنفقات والإيرادات، معدلات الأداء والكفاية الإنتاجية، حركة المخزون، معلومات العاملين، حالة الآلات وطاقة التشغيل، خطط الميزانيات، متابعة تنفيذ الخطط، العقود، الصفات، وغيرها من المعلومات الداخلية.

كما تشمل البيانات المستقاة من البيئة الخارجية، مثل الأوضاع الاقتصادية العامة، الظروف السياسية، تغيرات السوق والمنافسة، أداء المستهلكين، القوانين والتشريعات الحكومية، وغيرها من المعلومات الضرورية لدعم اتخاذ القرار.[3]

2. المعالجة (Processing)

---

[1] عامر إبراهيم قنيلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص.32.

[2] عدنان يحي وآخرون، مرجع سابق ذكر، ص.6.

[3] أمين أنهاري، تقييم نظام المعلومات للتسيير في المؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2002، ص 158.

تمثل المعالجة مجموعة الإجراءات والأساليب التي تحول البيانات الخام إلى معلومات ذات معنى، وتتمثل عمليات المعالجة في:

معالجة تتابعية: تحويل البيانات وفق خطوات متسلسلة ومنظمة.

معالجة مباشرة: التعامل مع البيانات بشكل فوري لتحقيق النتائج بسرعة.

معالجة غير مباشرة وفورية: عمليات غير مباشرة لكنها تُنتج نتائج فورية وقابلة للاستخدام.[1]

3. المخرجات (Outputs)

تشمل المخرجات جميع النتائج الناتجة عن عمليات المعالجة، والتي تُستخدم داخلياً أو خارجياً في دعم العمليات واتخاذ القرارات. ومن الجدير بالذكر أن مخرجات نظام معين قد تُستخدم كمدخلات لنظام آخر، مما يعكس الطبيعة التفاعلية للأنظمة في المنظمة.[2]

4. التغذية العكسية (Feedback)

تمثل التغذية العكسية ردود الأفعال الناتجة عن المخرجات، سواء كانت إيجابية أو سلبية، والتي تُستخدم لتقييم جودة المخرجات ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقاً للأداء. تهدف التغذية العكسية إلى المحافظة على مستوى الأداء ومعالجة الانحرافات، بما يضمن استقرار النظام وتحقيق التوازن المطلوب.[3]

الشكل رقم 01-01: مكونات نظام المعلومات

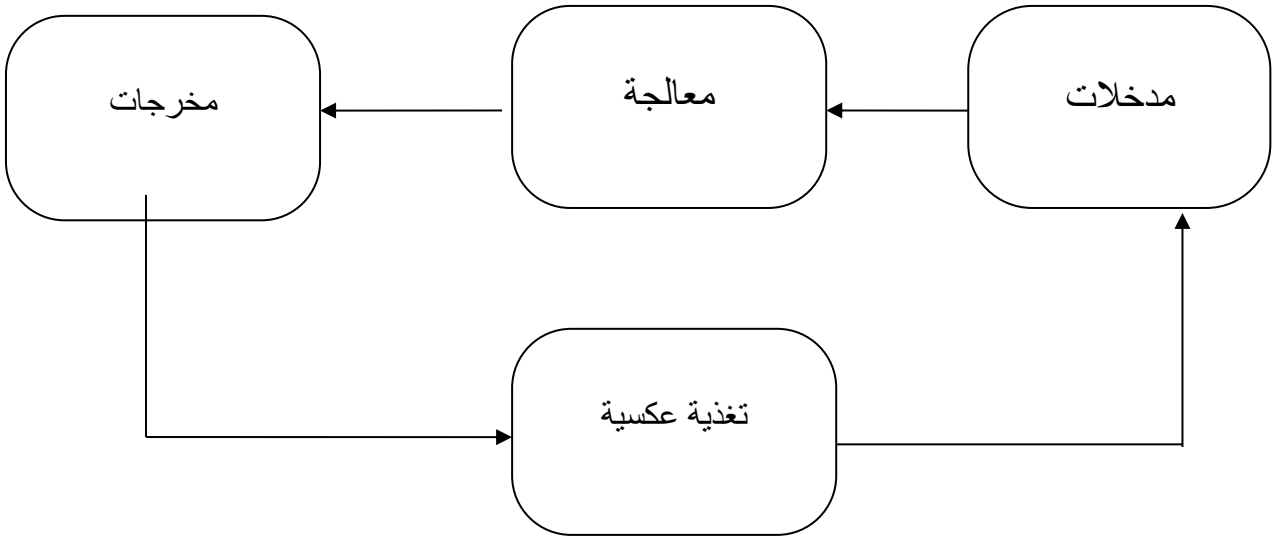

[1] عبد الناصر ملك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على الوظائف المنظمة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 32.

[2] نجم عبد الله الجميدي، نظم المعلومات الإدارية مدخل المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

[3] رائد محمد عبد الربّة، نظم المعلومات الإدارية، الجنادرية للنشر والتوزيع، السعودية، 2013، ص 11.

المصدر: نجم عبد الله الجميدي، نظم المعلومات الإدارية مدخل المعاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص 12.

المطلب الثاني: الخصائص وأهداف نظم المعلومات

أولا: خصائص نظم المعلومات

يمكن إجمال الخصائص التي تتصف بها نظم المعلومات، والتي تنطبق أيضًا على النظم الفرعية الداخلة فيها، فيما يلي:

- **هدف النظام**

يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية الأساسية في تصميم أي نظام، إذ يضمن توافق مخرجات النظام مع الغرض المرجو منه.[1]

- **شمولية النظام**

تتكون الوحدة الشاملة للنظام من عناصر متعددة تعمل معًا للوصول إلى الهدف النهائي، مما يجعل النظام قادرًا على معالجة البيانات المختلفة بصورة متكاملة.[2]

- **التواصل بين مكونات النظام**

عملية الاتصال بين مكونات النظام تمكنه من العمل بشكل متناسق، إذ بدون التواصل لا يمكن للأجزاء الفرعية أن تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الغرض العام للنظام.[3]

- **وجود حدود واضحة للنظم الفرعية**

توجد علاقات وتفاعلات بين النظم الفرعية عبر حدود تلك النظم، مما يضمن وضوح الهيكل التنظيمي للنظام وتحديد نطاق كل وحدة فرعية.[4]

- **اعتماد النظم الفرعية على التكامل**

التكامل بين النظم الفرعية يعتبر خاصية أساسية، إذ يضمن أن تعمل كل الوحدات كوحدة واحدة متكاملة، مما يعزز كفاءة النظام.[5]

---

[1] محمد محمد الهادي، نظم المعلومات في النظم المعاصرة، دار الشروق، مصر، 1989، ص 171

[2] محمد محمد الهادي، مرجع نفسه، ص 171

[3] محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2009، ص 199.

[4] محمد الصيرفي، مرجع نفسه، ص 199.

[5] محمد محمد الهادي، مرجع نفسه، ص 171

- **وجود معايير تقييم للكفاءة**

لتقييم النظم يجب وجود معايير محددة، أهمها: دقة أداء الوظائف، سرعة الأداء، تكاليف التشغيل، والقدرة على التكيف مع المتغيرات.

- **الاعتماد على الموارد المشتركة**

مفهوم البيانات المشتركة يساعد في بناء واستخدام ملفات البيانات الرئيسية بطريقة موحدة وفعالة، مما يعزز التنسيق بين الأقسام المختلفة.

- **التخطيط كسمة أساسية**

عند إنشاء أو تطوير نظام معلومات داخل المؤسسة، يجب البدء بالتخطيط المسبق للنظام لضمان توافقه مع أهداف المؤسسة واستراتيجيتها.

- **سرعة الاستجابة**

يجب أن تتصف النظم بالسرعة في وقت الاستجابة لتوفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب، مما يعزز فاعلية اتخاذ القرار.

- **استخدام التكنولوجيا**

من أهم الخصائص الحديثة لنظم المعلومات المتطورة هو استخدام نظم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات لتحسين معالجة البيانات وتوفير المعلومات الدقيقة.[1]

ثانيا: أهداف نظم المعلومات

الهدف الأساسي من نظم المعلومات هو مساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها، ويتم ذلك وفق استراتيجية المنشأة من خلال ربط أهداف نظام المعلومات بالأهداف العامة للمنشأة، وفهم الهيكل التنظيمي ومهام الإدارات المختلفة. ويمكن تلخيص أهداف نظم المعلومات فيما يلي:[2]

- ربط النظم الفرعية في كيان متكامل: يعمل النظام على تنسيق البيانات وتوفير المعلومات الصحيحة والملائمة عند الطلب.

- ربط أهداف المنظمة المتعددة لتحقيق الأهداف العامة: يساهم النظام في توجيه جميع الأهداف الجزئية نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 199.

[2] فؤاد الشرابي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2008، ص 273.

- تسهيل عمليات اتخاذ القرار: يوفر النظام معلومات منتقاة وملائمة في الوقت الصحيح وبالشكل المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار على كافة المستويات.
- توفير معلومات للمتابعة والرقابة وقياس الأداء: يمكّن النظام الإدارة من مراقبة الأداء، تحديد الانحرافات، ووضع إجراءات تصحيحية عند الحاجة.
- تبسيط إعداد وإنتاج التقارير: يسهل النظام إنتاج كافة أنواع التقارير بشكل منظم ومبسط لدعم اتخاذ القرار.
- الرقابة على تداول أوعية البيانات المختلفة: يشمل ذلك النماذج والمستندات والسجلات وغيرها لضمان حفظ المعلومات وتنظيمها بشكل فعال.[1]

المطلب الثالث: أنواع ووظائف نظام المعلومات

أولا: أنواع نظام المعلومات

تخدم نظم المعلومات مستويات متعددة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، إذ تختلف الاحتياجات بحسب مستوى اتخاذ القرار، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **نظم المستوى التشغيلي:**

هي نظم تشغيلية تهتم بالمراقبة الدقيقة للأنشطة اليومية والمعاملات الروتينية في المؤسسة، مثل التسويق، الإنتاج، التصنيع، المالية والمحاسبة، والموارد البشرية.

تتميز هذه النظم بمعالجة البيانات التشغيلية وتحويلها إلى معلومات تساعد على ضمان سير العمليات بكفاءة وتقليل الأخطاء، فهي تجيب على أسئلة مثل: "كمية الإنتاج اليوم؟ ما هي الفواتير المستحقة؟"، وهي نظم تعتمد على تكرار البيانات اليومية وتحديثها بشكل مستمر لتكون دقيقة وموثوقة.[2]

- **نظم مستوى الإدارة / التكتيكي:**

تعمل على دعم الإدارة الوسطى في التخطيط والمراقبة واتخاذ القرارات شبه الهيكلية، حيث تجمع هذه النظم البيانات من المستويات التشغيلية وتحولها إلى ملخصات وإحصاءات دورية.

[1] فؤاد الشرابي، مرجع نفسه، ص 274.

[2] صياد صباح، أنظمة المعلومات وتأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018، ص 34.

تتيح هذه النظم للإدارة الوسطى تقديم خطط عمل فعّالة، متابعة الأداء، والتحكم في الموارد، مع تمكين صناع القرار من تعديل الإجراءات حسب الحاجة، مع التركيز على الوقت والدقة.[1]

- **نظم المستوى الاستراتيجي:**

تدعم الإدارة العليا في التخطيط طويل الأمد وصنع القرارات الاستراتيجية، مع مراعاة تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

تجيب هذه النظم على أسئلة مثل: "ما هي التوجهات المستقبلية للصناعة؟"، "ما هي احتياجات المؤسسة من العمالة والموارد خلال السنوات القادمة؟"، وتساعد على وضع الخطط والسياسات التنظيمية بما يتوافق مع أهداف المؤسسة طويلة الأجل.[2]

الشكل 01-02: نظام المعلومات حسب المستويات التنظيمية

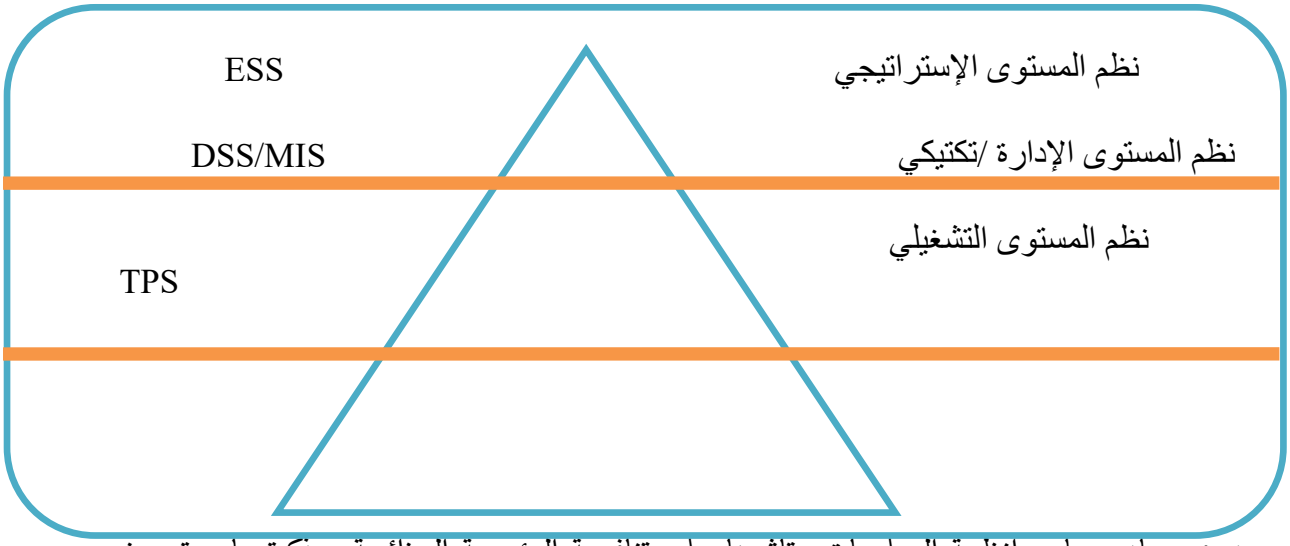

المصدر: صياد صباح، انظمة المعلومات وتاثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018، ص 35

ثانيا: وظائف نظام المعلومات

وظائف نظام المعلومات مترابطة بشكل يجعل النظام متكاملًا وفعالًا. هذه الوظائف تضمن تحويل البيانات الخام إلى معلومات دقيقة تُستخدم في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات. وتشمل:

[1] صياد صباح، المرجع نفسه، ص 34.

[2] صياد صباح، مرجع سابق، ص 34.

- جمع البيانات: تعتبر البيانات المادة الخام لنظام المعلومات، ويتم جمعها من مصادر داخلية مثل الوثائق المحاسبية، الأرشيف الإداري، ملفات العملاء، وتقارير البائعين. أما المصادر الخارجية فتشمل المعاملات مع العملاء، الموردين، المؤسسات الحكومية، والبيئة الاقتصادية المحيطة.[1]
- معالجة البيانات: تُحول البيانات إلى معلومات ذات قيمة من خلال عمليات حسابية، تحليلية، وإحصائية، مما يسمح باستخدامها في اتخاذ القرارات.

هذه العملية تشمل مراجعة البيانات، فرزها، وتحليلها لتصبح مفهومة وواضحة لكل مستفيد، مع إمكانية استخراج الاتجاهات والتقارير المطلوبة.

- تخزين المعلومات: تتيح نظم المعلومات الاحتفاظ بالبيانات والمعلومات بشكل آمن، بحيث يمكن استرجاعها عند الحاجة سواء لاستخدامها الفوري أو للتقارير المستقبلية.

يتم تصميم نظم التخزين وفق أساليب واستراتيجيات تضمن سهولة الوصول وسرعة الاسترجاع دون فقدان أو تشويه البيانات.

- بث المعلومات واتخاذ القرار: تتمثل الوظيفة النهائية لنظام المعلومات في إيصال المعلومات الدقيقة والمفيدة إلى المتخذين للقرار في الوقت المناسب.

يتم ذلك عبر وسائل مختلفة مثل التقارير الكتابية، البريد الإلكتروني، الشبكات الداخلية، أو أي وسائل اتصال مباشرة بين موظفي المنظمة.[2]

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي أداة أساسية داخل المؤسسة، حيث يتولى مهمة تحويل العمليات المالية اليومية إلى بيانات منظمة قابلة للتحليل والاستخدام. ويتميز هذا النظام بكونه يجمع بين الجوانب التقنية والتنظيمية في معالجة المعلومات المحاسبية وفق إجراءات دقيقة ومترابطة. كما يساهم في إنتاج مخرجات تساعد الإدارة على متابعة الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة. ويهدف هذا المبحث إلى التطرق إلى هذا النظام من حيث مكوناته ووظائفه وخصائصه داخل المؤسسة.

[1] نجم عبدالله الحميدي، المرجع السابق، ص 76.

[2] نجم عبدالله الحميدي، المرجع السابق، ص 77.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والمحاسبية والكمية لجميع الإدارات والأطراف الأخرى داخل المؤسسة وخارجها.

تلعب هذه النظم دورًا حيويًا في دعم الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تقديم بيانات دقيقة ومنظمة، ومساعدة المنظمة في مراقبة الأداء المالي والمحاسبي بكفاءة عالية.

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي (AIS)

يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد المكونات التنظيمية والإدارية في المؤسسة، ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية والكمية، ثم توصيلها إلى الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمة بهدف اتخاذ القرارات.[1]

من جهة أخرى، تُعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة مترابطة من العناصر البشرية والمادية والبرمجية، تعمل معًا على تجميع البيانات وتصنيفها وفرزها ومعالجتها، وتحويلها إلى معلومات دقيقة تساعد الإدارة على إنجاز أعمالها واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، وبالكمية والتكلفة المناسبة.[2]

ويعرف النظام المحاسبي أيضًا بأنه نظام يقوم بتجميع وتخزين ومعالجة البيانات بهدف إنتاج المعلومات اللازمة لمتخذي القرار، سواء كانت هذه المعلومات مالية أو كمية، داخليًا أو خارجيًا، بما يضمن فاعلية الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة.[3]

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

تعتمد نظم المعلومات المحاسبية على مجموعة مترابطة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لضمان تحقيق أهداف النظام، وتسهيل اتخاذ القرار. ومن أهم هذه المكونات:

1. المدخلات (Inputs)

المدخلات تمثل البيانات الخام التي يتم جمعها من البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، وتشمل جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة المالية والمحاسبية.

وتتضمن البيانات الداخلية معلومات مثل أرقام الإنتاج والمبيعات، النفقات والإيرادات، معدلات الأداء والكفاءة الإنتاجية، حركة المخزون ورصيده، عدد العاملين وأوضاعهم، عدد الأجهزة والآلات قيد التشغيل وطاقتها الإنتاجية، وخطط الميزانيات، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بمتابعة تنفيذ الخطط والعقود والصفات الأخرى.

---

[1] الشيخ ولد محمد، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2010/2011، ص 104-105

[2] محمد منصور التر، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي للشركات التأمين التعاوني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2015، ص 21

[3] حمد تركي حميد العازمي، دور المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على عملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الكويت 2018، ص 9

أما البيانات القادمة من البيئة الخارجية، فتشمل الظروف الاقتصادية والسياسية العامة، التغيرات في السوق، مستوى المنافسة، أداء المستهلكين وانطباعاتهم، إضافة إلى القوانين والتشريعات الحكومية. هذه البيانات تساعد النظام على تقديم صورة شاملة ودقيقة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.[1]

2. المعالجة (Processing)

تمثل عمليات المعالجة الجزء الفني من نظام المعلومات المحاسبي، حيث تُحول البيانات الخام إلى معلومات قابلة للاستخدام.

تتم المعالجة عبر مجموعة من الإجراءات والأساليب، مثل المعالجة التتابعية، المعالجة المباشرة، والمعالجة الفورية وغير المباشرة.

تهدف هذه العمليات إلى ترتيب البيانات، تصنيفها، فرزها، وإجراء الحسابات والمقارنات عليها لتوليد معلومات دقيقة وذات معنى.

تعتبر المعالجة جوهر النظام لأنها تحول البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة لدعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب.[2]

3. المخرجات (Outputs)

المخرجات هي النتائج النهائية للعملية المحاسبية، وهي المعلومات التي ينتجها النظام بعد المعالجة، وتكون هذه المعلومات متاحة للإدارة والأطراف الأخرى للاستخدام في اتخاذ القرارات.

تشمل المخرجات تقارير مالية، مؤشرات أداء، تحليلات إدارية، معلومات كمية ونوعية تساعد في متابعة النشاطات وتحسين القرارات، وضمان فاعلية العمليات داخل المنظمة.

تتمثل أهمية المخرجات في كونها المرآة التي تعكس الأداء الفعلي للنظام، وتساعد في تقييم مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.[3]

4. أدوات الرقابة

تمثل أدوات الرقابة الوسائل التي يستخدمها النظام للتحقق من أن النتائج النهائية تتماشى مع الخطط المسطرة مسبقًا، ولضمان جودة البيانات والمعلومات المنتجة.

تشمل أدوات الرقابة مراجعة الحسابات، التحقق من التقارير المالية، متابعة تنفيذ العمليات، ومقارنة المخرجات مع المعايير المحددة مسبقا.

---

[1] رائد محمد عبد رية، نظم المعلومات الإدارية، الجنادرية للنشر والتوزيع، السعودية، 2013، ص 11

[2] رائد محمد عبد رية، المرجع سابق، ص 11

[3] عطا الله عمر، تكنولوجيا شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر 2016/2017، ص 84

تهدف أدوات الرقابة إلى ضمان دقة وموثوقية المعلومات، والحفاظ على فعالية النظام في خدمة الإدارة والأطراف الأخرى.[1]

5. التغذية العكسية (Feedback)

تشير التغذية العكسية إلى المعلومات المرتدة الناتجة عن النظام والتي تُستخدم كأداة تصحيحية لضمان جودة العمليات.

تسمح التغذية العكسية بتصحيح الانحرافات والأخطاء في عمليات المعالجة والتشغيل، وتحسين المخرجات وفق الخطط المسطرة مسبقًا.

تعمل التغذية العكسية كـ آلية رقابية ذاتية تساعد الإدارة على معرفة مدى فعالية النظام وكفاءته في تحقيق أهداف المؤسسة.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

أولا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص الأساسية، والتي إذا ما توفرت فيه جعلته نظامًا معلوماتيًا حيويًا داخل المؤسسة، قادرًا على أداء الوظائف التي صُمم من أجلها بكفاءة وفعالية، وداعمًا لمختلف المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات وممارسة وظائفها المختلفة.

ومن أبرز الخصائص التي يجب أن يتسم بها نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

1- الدقة والسرعة في معالجة البيانات المحاسبية

يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية، لما لذلك من أثر مباشر على جودة المخرجات المحاسبية، ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة، إذ أن أي خلل في دقة المعالجة أو تأخير في تقديم المعلومات قد يؤدي إلى نتائج سلبية على أداء المؤسسة.[3]

2- توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار

يعمل نظام المعلومات المحاسبي على تزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم، لتمكينها من اختيار البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة، حيث تُعد ملاءمة المعلومات وتوقيت تقديمها عنصرين حاسمين في دعم عملية اتخاذ القرار الإداري الرشيد.[4]

---

[1] فياض حمزة رملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأبيّ للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان 2011، ص 60

[2] فياض حمزة رملي، المرجع نفسه، ص 61

[3] امحمد مفتاحي، تكنولوجيا المعلومات ودورها في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 58.

[4] المحمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 59.

3- دعم وظيفة الرقابة وتقييم الأداء

يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لممارسة الرقابة على أنشطة المؤسسة الاقتصادية، وتقييم كفاءة الأداء، من خلال مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المخططة، والكشف عن الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.[1]

4- دعم وظيفة التخطيط بمختلف آجاله

يُعد نظام المعلومات المحاسبي أداة أساسية لمساعدة الإدارة في أداء وظيفتها التخطيطية، سواء كان التخطيط قصير الأجل أو متوسطه أو طويله، وذلك من خلال توفير بيانات ومعلومات دقيقة تساعد على رسم السياسات المستقبلية وتحديد الأهداف المناسبة للمؤسسة.

5- سهولة وسرعة استرجاع المعلومات

يجب أن يتصف نظام المعلومات المحاسبي بالقدرة على استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته بسرعة ودقة عند الحاجة إليها، بما يضمن الاستجابة الفعالة لمتطلبات الإدارة ومختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية.[2]

6- المرونة وقابلية التحديث والتطوير

ينبغي أن يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بدرجة كافية من المرونة، تمكنه من التحديث والتطوير المستمر، حتى يتلاءم مع التغيرات الطارئة في بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية، سواء من حيث التنظيم أو التكنولوجيا أو المتطلبات الإدارية.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من الأهداف والخطوات التي تُوجّه تصميمه وتفعيله داخل المؤسسة، حيث يُعد بمكوناته من مستندات وسجلات وسيلة أساسية لإنتاج البيانات وتحويلها إلى تقارير محاسبية تخدم مختلف المستويات الإدارية، وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

1- إنتاج التقارير المحاسبية اللازمة

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى إنتاج التقارير المحاسبية التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة، بغرض مساعدة المستويات الإدارية المختلفة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيقها، إضافة إلى تقييم أداء الأنشطة المختلفة. وتُعد هذه التقارير أداة للتخطيط ووسيلة للرقابة على نشاط المؤسسة، حيث لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا من خلال تحليل البيانات وترجمتها في صورة تقارير مالية ومحاسبية واضحة تُقدم للمسؤولين والمستخدمين.[3]

---

[1] امحمد مفتاحي، المرجع السابق، ص 58.

[2] امحمد مفتاحي، المرجع السابق، ص 59.

[3] أحمد العماري، «طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 62.

2- ملاءمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى ضمان ملاءمة التقارير المحاسبية لاحتياجات مختلف المستويات الإدارية، حيث تختلف طبيعة المعلومات المطلوبة من مستوى إداري لآخر، وتقاس فعالية التقارير بمدى توافقها مع هذه الاحتياجات، على أن تكون خالية من التفاصيل غير الضرورية، مع مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، ودرجة التفضيل المناسبة للمدير، وتطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء.

3- تحقيق الدقة في إعداد التقارير المحاسبية

تُعد الدقة في إعداد التقارير من الأهداف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، إذ تُقاس كفاءته بجودة التقارير التي ينتجها، ومدى دقة البيانات الواردة فيها، مما يتطلب وجود توازن محاسبي ونظام محكم للتوجيه المحاسبي وتلخيص العمليات، حتى تعكس التقارير حقيقة المركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.[1]

4- تقديم التقارير في الوقت المناسب

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى ضمان وصول البيانات والمعلومات إلى الإدارة في الوقت المناسب، إذ أن عنصر الزمن يُعد ذا أهمية كبيرة، حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قُدمت متأخرة، ويمكن في بعض الحالات التضحية بدرجة من الدقة مقابل تحقيق السرعة، خاصة مع الاستفادة من خدمات الحاسب الآلي لتحقيق التوازن بين الدقة والسرعة.

5- دعم الرقابة الداخلية وحماية أصول المؤسسة

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى دعم وسائل الرقابة الداخلية، من خلال وضع خطة تنظيمية متكاملة تهدف إلى حماية أصول المؤسسة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية، حيث تشمل الرقابة الداخلية تصميم المستندات، وتنظيم العمليات، وتقسيم العمل، وإعداد التقارير الدورية.

6- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق التوازن بين تكلفة إعداد التقارير والأهداف المرجوة منها، وذلك بمحاولة تخفيض التكاليف دون الإخلال بجودة المعلومات، مع ضرورة تمتع النظام بالمرونة التي تسمح بتعديله وتصحيحه كلما اقتضت الحاجة لذلك.[2]

---

[1] أحمد العماري، المرجع السابق، ص 62.

[2] أحمد العماري، المرجع السابق، ص 63.

المطلب الثالث: النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة نظم فرعية مترابطة، يعمل كل نظام منها على توفير نوع محدد من المعلومات المحاسبية، حسب الجهة المستفيدة منها داخل أو خارج المؤسسة. وتُسهم هذه النظم الفرعية مجتمعة في تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي

أولا: نظام المحاسبة المالية

يُعد نظام المحاسبة المالية أحد النظم الفرعية الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، إذ تتمثل وظيفته الرئيسية في توفير المعلومات المالية المفيدة لاتخاذ القرارات، خاصة تلك الموجهة إلى الأطراف الخارجية كالمستثمرين، والدائنين، والهيئات الرسمية. ويضم هذا النظام مجموعة من النظم الفرعية مثل نظام حسابات العملاء، ونظام حسابات الموردين، ونظام الأصول، وغيرها من الأنظمة المرتبطة بالمعاملات المالية للمؤسسة.[1]

وتتمثل مدخلات هذا النظام في البيانات الناتجة عن المعاملات المالية التي تتم بين المؤسسة والأطراف الداخلية والخارجية، في حين تتمثل مخرجاته في القوائم المالية التي تُعد وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولًا عامًا. كما تُستخدم هذه المخرجات داخليًا من قبل الإدارة في تقييم الأداء العام للمؤسسة، وإعداد الموازنات، ووضع الخطط المستقبلية.

ثانيا: نظام المحاسبة الإدارية

يمثل نظام المحاسبة الإدارية نظامًا فرعيًا آخر ضمن نظام المعلومات المحاسبي، ويختص بتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط، والرقابة، وتقييم الأداء داخل المؤسسة. وتُقدَّم المعلومات في هذا النظام في شكل تقارير محاسبية تُعد بما يتلاءم مع احتياجات الإدارة، وبالصورة التي تسهّل عملية التحليل واتخاذ القرار.[2]

ويعتمد نظام المحاسبة الإدارية على مجموعة من النظم الفرعية التي تساعده على أداء وظيفته بكفاءة، ومن أهمها: محاسبة التكاليف، ونظام الموازنات، ودراسة النظم، حيث تُمكّن هذه النظم الفرعية الإدارة من ممارسة وظائفها التخطيطية والرقابية بفعالية عالية، بما يحقق أهداف المؤسسة.

---

[1] بهلولي فيصل، مطبوعة دروس في مقياس نظام المعلومات المحاسبي، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، الجزائر، 2021/2022، ص 21.

[2] فياض حمزة رملي، المرجع سابق، ص73

ثالثا: نظم المعلومات المحاسبية حسب أسلوب التشغيل

يمكن التمييز بين النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي من حيث أسلوب التشغيل إلى نظم تعتمد على الأساليب اليدوية التقليدية، حيث يُستخدم فيها الورق والأدوات المكتبية في تسجيل ومعالجة البيانات، ونظم تعتمد على التشغيل الآلي باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، إضافة إلى نظم تجمع بين الأسلوبين اليدوي والآلي في آن واحد، بما يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسة وإمكاناتها.

ويُوضّح الشكل الموالي النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي والعلاقات التي تربط بينها داخل المؤسسة.[1]

الشكل رقم 01-03: الأنظمة الفرعية في نظام المعلومات المحاسبية

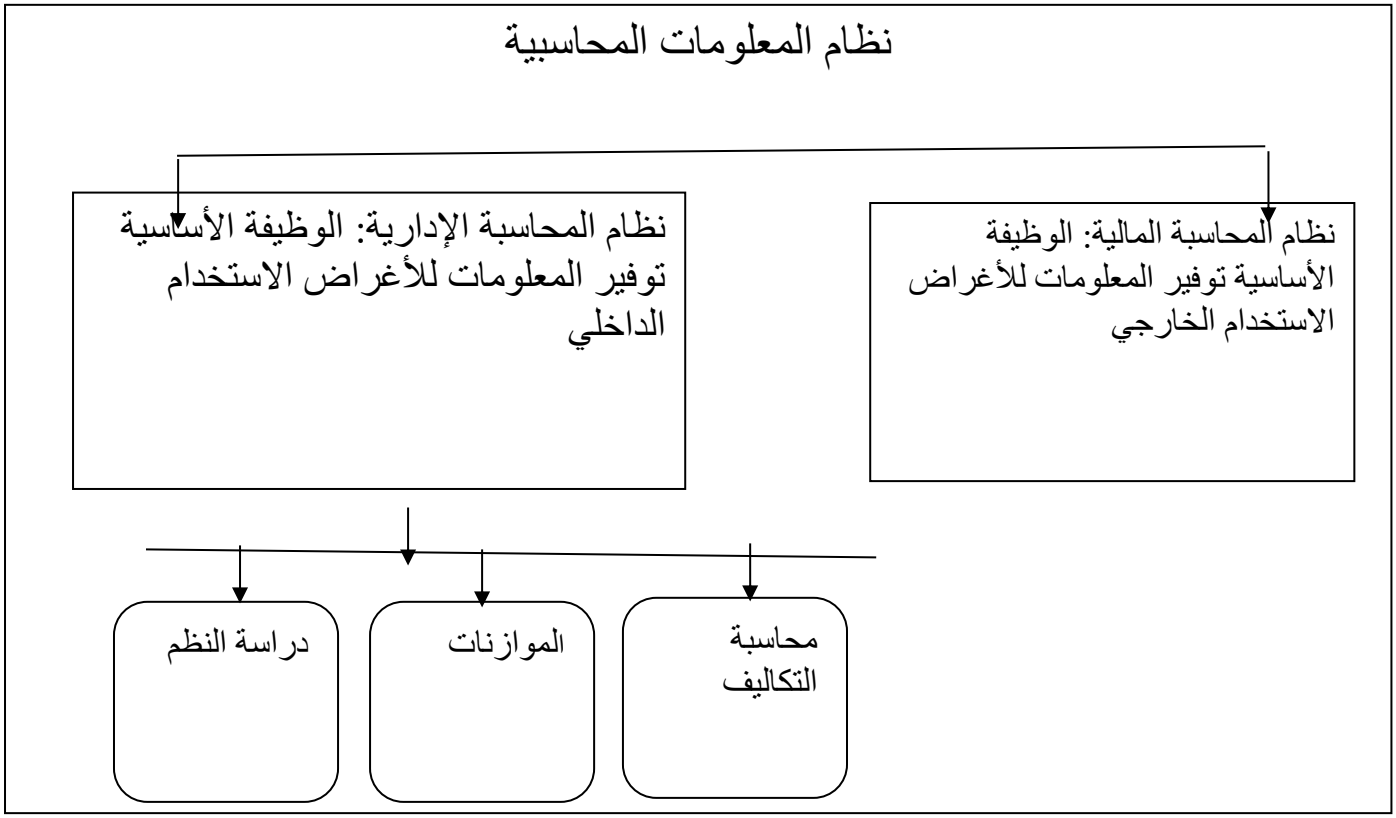

المبحث الثالث: أثر نظم المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات

أصبح اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة ودرجة دقتها. إذ تمثل نظم المعلومات المحاسبية الوسيلة الأساسية التي تزود متخذي القرار بالمعطيات اللازمة لتقييم البدائل واختيار الأنسب منها. كما أن فعالية هذه النظم تنعكس بشكل مباشر على جودة

[1] بهلولي فيصل، المرجع سابق، ص 21.

القرارات الإدارية والمالية داخل المؤسسة. ويهدف هذا المبحث إلى إبراز العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار من خلال تحليل أبعاد التأثير المختلفة.

المطلب الأول: دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

تعد المعلومات المحاسبية اليوم عنصرًا أساسيًا لأي مؤسسة، فهي ليست مجرد بيانات رقمية، بل هي جوهر اتخاذ القرار الإداري. فالتحكم الفعال في هذه المعلومات واستغلالها بشكل صحيح يساهم في تحقيق أرباح مستقبلية وضمان استمرار المؤسسات وتطورها. نظام المعلومات المحاسبي جزء من النظام الكلي للمعلومات، ولكنه يتميز بقدرته على تزويد جميع مستويات الإدارة بمعلومات جاهزة وموثوقة تساعدها على اتخاذ القرارات اليومية والاستراتيجية.

المعلومات المحاسبية توفر للمديرين القدرة على تقييم أداء المؤسسة، وتحديد الفجوات بين الخطط الموضوعة والنتائج المحققة، كما تساعد على توجيه الموارد المالية والبشرية نحو تحقيق الأهداف التنظيمية. ويمكن القول إن كل قرار إداري يعتمد على معلومات دقيقة: فبدون المعلومات تصبح عملية اتخاذ القرار مجرد تخمين، وقد يؤدي ذلك إلى فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها.[1]

أ- إعداد الموازنات التخطيطية

الموازنة التخطيطية ليست مجرد أرقام، بل هي أداة تخطيطية استراتيجية تحدد الأهداف التفصيلية لكل وحدة تنظيمية، وتوضح مسؤوليات كل قسم وموظف. من خلال الموازنات، يتمكن متخذ القرار من تقييم الأداء المستقبلي ومراقبة تنفيذ الخطط، وذلك لأن الموازنة تعتبر معيارًا للرقابة ومقياسًا لمستوى الإنجاز الفعلي مقارنة بالهدف المخطط له.

ب- تصميم نظم المعلومات المحاسبية

تصميم النظم المحاسبية يعتمد على عاملين أساسيين:

المبادئ العلمية المحاسبية: وهي الأسس التي تحدد كيفية تسجيل العمليات المالية وتصنيفها.

الأساليب والإجراءات المحاسبية: تشمل القواعد والسياسات الواجب اتباعها لتطبيق المبادئ المحاسبية بفعالية.

الهدف من تصميم النظام المحاسبي هو إنشاء هيكل يضمن معالجة البيانات المالية بدقة، وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة، وتقليل الأخطاء المرتبطة بالبيانات المالية.

[1] محمد بوتين، المحاسبية العامة للمؤسسة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص. 62

ج- تسجيل العمليات

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل النظام، إذ يتم فيها جمع البيانات وتبويبها وتصنيفها وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها. تُعد هذه العمليات المدخلات الأساسية التي سيتم معالجتها لإنتاج مخرجات النظام، أي القوائم المالية والتقارير التحليلية التي ستساعد الإدارة على اتخاذ القرارات.[1]

د- المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة

المراجعة الداخلية تتيح للإدارة التأكد من صحة البيانات، وضمان الالتزام بالخطط الموضوعة، وحماية أصول المؤسسة. كما تسمح هذه المرحلة بالكشف عن الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما يضمن الحفاظ على الموارد وتقليل الهدر المالي.

هـ- تحليل وتفسير القوائم المالية

تحليل القوائم المالية يعني دراسة العلاقات بين عناصر القوائم، وتحديد التغيرات التي طرأت عليها، ومقارنتها بالأهداف المرسومة. تساعد هذه التحليلات الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة، سواء فيما يتعلق بالاستثمارات، أو توزيع الموارد، أو تحسين الأداء التشغيلي، أو التخطيط الاستراتيجي.

المجالات التي يغطيها دور المعلومات المحاسبية

- التخطيط طويل الأجل: تزويد الإدارة بتقارير توقعية عن النتائج المستقبلية، مما يساعدها على اختيار البدائل الاستراتيجية الأفضل.
- التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد: تحديد الموارد المتاحة، واستغلالها بكفاءة لتحقيق أهداف المؤسسة.
- تقييم الإنجاز والرقابة: متابعة تنفيذ الخطط، وتقييم الأداء الفعلي، وإعداد الموازنات وتقارير الإنجاز لجميع المستويات الإدارية.[2]

المطلب الثاني: العوامل التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات صالحة لاتخاذ القرار

رغم الأهمية البالغة التي يحتلها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة، إلا أن دوره في دعم عملية اتخاذ القرار لم يسلم من الانتقادات، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة عدة احتجاجات ومظاهر لعدم الرضا

[1] أحمد محمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص. 259

[2] محمد بوتين، المرجع السابق، ص. 63

عن قدرة المحاسبة على تزويد الإدارة بمعلومات ملائمة لاتخاذ قرارات رشيدة. ويرى عدد من الباحثين أن هذه الإشكالات لا تعود إلى ضعف المحاسبة في حد ذاتها، وإنما إلى مجموعة من العوامل والمعوقات التي تحد من فعالية نظام المعلومات المحاسبي في تقديم معلومات صالحة وذات فائدة حقيقية في مجال اتخاذ القرار الإداري.

أولاً: عدم توافق المعلومات المحاسبية مع طبيعة القرارات الإدارية

تتسم القرارات الإدارية عادة بكونها موجهة نحو اتخاذ إجراء محدد، كقرار استبدال آلة معينة، أو تغيير مادة أولية، أو تعديل طريقة إنتاج. مثل هذه القرارات تتطلب معلومات دقيقة ومباشرة تتعلق بالإجراء محل القرار. غير أن المحاسبة، في أغلب الأحيان، تقدم معلومات عامة تعكس الوضع الكلي للمؤسسة، موزعة حسب الأقسام وأنواع الأصول والخصوم والإيرادات والنفقات، مما يؤدي إلى عدم توافق بين طبيعة المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي، وهو ما يضعف من فاعلية هذه المعلومات في دعم القرار الإداري.[1]

ثانياً: اعتماد المعلومات المحاسبية على البيانات التاريخية

تعتمد المعلومات المحاسبية في جوهرها على تسجيل الأحداث والمعاملات التي وقعت في الماضي، في حين أن عملية اتخاذ القرار تتطلب بدرجة أكبر معلومات مستقبلية تساعد على التنبؤ وتقليل حالة عدم التأكد. فالمعلومات التاريخية، رغم أهميتها، لا تكفي وحدها لاتخاذ قرارات رشيدة، بل يجب تحليلها واستغلالها لاستخلاص تصورات مستقبلية، وهو ما لا يوفره النظام المحاسبي التقليدي بشكل كافٍ، مما يحد من دوره في دعم القرارات المستقبلية.[2]

ثالثا: دورية المعلومات المحاسبية وعدم آنيتها

تعد المعلومات المحاسبية معلومات دورية، حيث يتم إعدادها في فترات زمنية محددة كالشهر أو السنة المالية، في حين أن عملية اتخاذ القرار غالباً ما تتطلب معلومات آنية وفورية، خاصة في الحالات الطارئة أو الظروف المتغيرة بسرعة. هذا التباين الزمني بين توقيت توفر المعلومات المحاسبية وتوقيت الحاجة إليها يجعلها في كثير من الأحيان غير صالحة للاستخدام الفوري في اتخاذ القرار.

رابعا: دمج المعلومات المحاسبية وعدم تفصيلها

[1] محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، غرداية، 2011، ص 65.

[2] محمد بوتين، المحاسبية العامة للمؤسسة، المرجع السابق، ص 65

تتطلب النماذج الحديثة في بحوث العمليات واتخاذ القرار معلومات تفصيلية ودقيقة، في حين تقوم المحاسبة على تجميع وتصنيف وترتيب البيانات للوصول إلى قوائم مالية وتقارير إجمالية. هذا الدمج المستمر للمعلومات يؤدي إلى فقدان التفاصيل الدقيقة، مما يجعل المعلومات المحاسبية غير قابلة للإدماج المباشر في عملية اتخاذ القرار الآني، خاصة في القرارات التي تتطلب تحليلا دقيقا لكل عنصر من عناصر التكلفة أو الإيراد.[1]

خامسا: عدم قابلية بعض الأحداث الاقتصادية للقياس المحاسبي

هناك العديد من الأحداث الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات الإدارية، لكنها لا يمكن قياسها كميا أو التعبير عنها نقدياً، مثل ارتفاع مهارة العمال نتيجة الدورات التكوينية، أو كفاءة مجلس الإدارة، أو السمعة التنظيمية للمؤسسة. ورغم أهمية هذه العوامل في اتخاذ بعض القرارات، إلا أن النظام المحاسبي يعجز عن إدراجها ضمن معلوماته، مما يقلل من شمولية المعلومات المقدمة للإدارة.[2]

سادسا: صعوبة عزل أثر الإجراءات الإدارية أثناء القياس المحاسبي

تواجه المحاسبة صعوبة في الفصل بين تأثير الإجراءات الإدارية المختلفة على النتائج الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، إذا قامت المؤسسة في نفس الفترة بتحسين نوعية منتجاتها وإطلاق حملة إعلانية لزيادة المبيعات، يصبح من الصعب تحديد ما إذا كانت الزيادة في المبيعات ناتجة عن تحسين الجودة أم عن الحملة الإعلانية. هذه الإشكالية تجعل المعلومات المحاسبية أقل دقة عند استخدامها لتقييم فعالية القرارات الإدارية المختلفة.[3]

المطلب الثالث: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات

يعد الهدف النهائي لأي نظام محاسبي هو توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالشكل والمضمون والتكلفة المناسبة، وتوجيهها إلى الشخص المعني باتخاذ القرار. ولا يمكن تحقيق قرارات رشيدة دون توفر مدخلات معلوماتية تعبّر بصدق عن واقع المؤسسة، إذ إن القرارات الإدارية تؤثر مباشرة في العالم الواقعي، الأمر الذي يجعل من الضروري ترجمة الظروف والأحداث الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة إلى معلومات قابلة للفهم والاستعمال من قبل متخذ القرار.

---

[1] محمد بوتين، المحاسبية العامة للمؤسسة، المرجع السابق، ص 65

[2] أحمد حنان سعدون، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كلي، الجزائر، 2004، ص 100.

[3] أحمد حنان سعدون، المرجع السابق، ص 101.

وتعتبر المعلومات المحاسبية أحد الركائز الأساسية في النظام المتكامل لاتخاذ القرارات، سواء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى الوحدات الاقتصادية التابعة لها. كما أن وجود المحاسبة وتطورها المستمر يعود أساسًا إلى قدرتها على توفير معلومات تُستخدم كأساس لاتخاذ القرارات، سواء لتلبية احتياجات الإدارة بمختلف مستوياتها أو لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية، كالمستثمرين، والدائنين، والهيئات الرقابية، وذلك بهدف ترشيد القرارات الاقتصادية والإدارية[1]

وانطلاقا من هذه الأهمية، يطرح التساؤل حول المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على مدى صلاحية المعلومات المحاسبية لاستخدامها في اتخاذ القرارات. وفي هذا الإطار، أصدرت إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي تقريرًا حول تطوير نظرية المحاسبة، ركزت فيه على مجموعة من الخصائص الأساسية التي ينبغي توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون صالحة لترشيد القرارات. وتتمثل هذه الخصائص أساسًا في: الملاءمة أو المناسبة، القابلية للتحقق، التحرر من التحيز، والقابلية للقياس الكمي. وقد أكدت اللجنة في تقريرها أن معيار المنفعة يُعدّ المعيار الأساسي والحاكم في تقييم المعلومات المحاسبية، إذ تقاس منفعة المعلومات بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات. ولا يُعدّ مجمع المحاسبين الأمريكي أول من نادى بهذا المعيار، فقد سبقه في ذلك عدد من رواد الفكر المحاسبي المعاصر، الذين اعتبروا أن المعلومات المحاسبية لا تكون ذات قيمة إلا بقدر ما تُسهم في إشباع حاجات مستخدميها

غير أن حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية تختلف وتتعدد، وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان، فالمعلومات التي تكون نافعة للإدارة العليا قد لا تكون بنفس الدرجة من الأهمية للمستويات الإدارية الأخرى، كما قد لا تكون ملائمة للأطراف الخارجية مثل المساهمين، أو مصلحة الضرائب، أو الموردين، أو العملاء. إضافة إلى ذلك، فإن المعلومات التي تكون نافعة في فترة زمنية معينة قد تفقد أهميتها في فترة أخرى، وهو ما يجعل منفعة المعلومات مسألة نسبية تخضع للظروف المحيطة بالقرار.

كما أن معيار المنفعة، رغم كونه المعيار الرئيسي، يخضع في التطبيق لعدة قيود، من بينها توقيت إتاحة المعلومات، واختلاف مستويات استخدامها داخل المؤسسة، وتعدد الأطراف الخارجية المستفيدة منها، واختلاف أساليب عرض المعلومات، وتفاوت قدرات متخذي القرار في إدراك هذه المعلومات. ورغم هذه القيود، يظل معيار المنفعة هو الأساس الذي تُشتق منه باقي معايير جودة المعلومات المحاسبية.

[1] حمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2006، ص 68

وتجدر الإشارة إلى أن منفعة المعلومات المحاسبية لا تُقاس بحجمها أو كثرتها، وإنما بمدى تأثيرها في القرار المتخذ، وهو ما يرتبط بعوامل متعددة مثل دقة المعلومات، وملاءمتها لطبيعة القرار، وتوقيت الحصول عليها، وقدرة متخذ القرار على استيعابها. وبما أن عملية اتخاذ القرار تُعدّ عملية شاملة، فإن أغلب القرارات الإدارية تُتخذ على أساس معلومات دقيقة ومتوفرة في الوقت المناسب، بغضّ النظر عن حجمها، ما يعزز من أهمية جودة المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات.[1]

خلاصة

خلص هذا الفصل إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يشكّل أحد الدعائم الأساسية في تسيير المؤسسة الحديثة، لما يوفره من معلومات محاسبية ومالية تمثل الأساس الذي تُبنى عليه مختلف القرارات الإدارية والمالية. فقد أظهر العرض النظري أن فعالية هذا النظام لا تتوقف فقط على توفر البيانات، بل ترتبط بمدى تنظيمها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة، ملائمة، وفي الوقت المناسب.

كما بين الفصل أن نظام المعلومات المحاسبي يتكوّن من مجموعة عناصر مترابطة تعمل في إطار نظامي متكامل، وتتميز بخصائص تجعل منه أداة فعّالة لدعم التخطيط والرقابة وتقييم الأداء. وتبيّن كذلك أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل عاملاً حاسمًا في ترشيد عملية اتخاذ القرار، إذ كلما كانت المعلومات أكثر دقة وموضوعية وملاءمة، زادت قدرة متخذ القرار على اختيار البدائل الأكثر كفاءة وتقليل مخاطر عدم التأكد.

وفي هذا السياق، أوضح الفصل أن العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار علاقة تكامل وتأثير متبادل، حيث يُعد النظام وسيلة أساسية لربط مختلف وظائف المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وعليه، فإن أي قصور في تصميم أو تشغيل نظام المعلومات المحاسبي ينعكس سلبًا على جودة القرارات المتخذة وأداء المؤسسة ككل.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نظام المعلومات المحاسبي لا يُعد مجرد أداة تسجيل ومعالجة للبيانات، بل يُمثل نظامًا استراتيجيًا يساهم بفعالية في تحسين الأداء الإداري والمالي، ويمهّد لدراسة تطبيقية أعمق لدوره في دعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

[1] حمد عبد الهادي شبير، مرجع سابق ، ص90.

الفصل الثاني: القرارات التمويلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

يمثل هذا الفصل دراسة متكاملة للقرارات المالية والإدارية داخل المؤسسة، حيث يُبرز الدور الحيوي لكل من القرارات التمويلية، التي تهدف إلى تحديد مصادر التمويل وكفاءتها، والقرارات الاستثمارية، التي تركز على توظيف الموارد المالية في مشاريع منتجة تحقق أعلى عائد ممكن مع الحد الأدنى من المخاطر، وأخيرا ترشيد القرارات باستخدام نظم المعلومات المحاسبية، التي توفر قاعدة بيانات دقيقة وتحليلات موضوعية لدعم اتخاذ القرار بشكل عقلاني ومنهجي. ويستعرض الفصل آليات تقييم البدائل، تحليل المخاطر، مراقبة الأداء، وتخطيط الموارد المالية والاستثمارية، بما يضمن توافق القرارات مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية. وبذلك، يقدّم هذا الفصل إطارًا متكاملًا لفهم العلاقة بين المعلومات المالية واتخاذ القرار الرشيد داخل المؤسسات الحديثة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرارات التمويلية

تعد القرارات التمويلية من أهم القرارات الاستراتيجية التي تواجه المؤسسة، نظراً لارتباطها المباشر بهيكلها المالي واستمرارية نشاطها. وتقوم هذه القرارات على اختيار المصادر المناسبة للتمويل بما يضمن تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر. كما تتأثر بعدة عوامل داخلية وخارجية تتحكم في عملية الاختيار بين البدائل التمويلية المتاحة. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري العام الذي يوضح طبيعة هذه القرارات وأهميتها داخل المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية القرارات التمويلية وخصائصها

أولا: مفهوم القرارات التمويلية

تندرج القرارات التمويلية ضمن القرارات المالية الأساسية التي تتخذها الإدارة، إلى جانب القرارات الاستثمارية وقرارات توزيع الأرباح. وهي تتعلق بتحديد الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الموارد المالية اللازمة لتمويل نشاطها الجاري ومشاريعها المستقبلية. ويتم ذلك من خلال الاختيار بين التمويل عن طريق أموال الملكية أو الاقتراض أو المزج بينهما، وهو ما يعرف بالهيكل التمويلي للمؤسسة [1]

[1] عبد القادر العبادي، دور أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007/2008، ص 48

ويُعرَّف التمويل بأنه عملية البحث والحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة وضمان استمرار نشاطها ويُفهم من هذا التعريف أن التمويل لا يقتصر على مجرد توفير الأموال، بل يشمل أيضًا المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها وفقًا لاعتبارات التكلفة والمخاطرة والمرونة.

كما يُعرَّف التمويل بأنه عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها من جهات مختلفة، سواء كانت مؤسسات مالية أو أفراد، بغرض استخدامها استهلاكيًا أو استثمارها في مشاريع إنتاجية بهدف تحقيق الأرباح [1]

وعليه، فإن القرارات التمويلية تتمثل في تحديد مصدر الأموال، حجمها، مدتها، تكلفتها، وشروطها، مع السعي إلى تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، وضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في آجالها المحددة.

ثانيا: خصائص القرارات التمويلية

انطلاقا من المفاهيم السابقة، تتسم القرارات التمويلية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من القرارات الإدارية، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- الاستحقاق

الأموال المتحصل عليها عن طريق التمويل، خاصة في حالة القروض، تكون مرتبطة بأجل محدد للسداد. وهذا يفرض على المؤسسة احترام الالتزامات الزمنية المتفق عليها، بغض النظر عن نتائج نشاطها في تلك الفترة. وتكمن أهمية هذه الخاصية في تأثيرها المباشر على السيولة والاستقرار المالي.

- الحق على الدخل

يمتلك مصدر التمويل حقًا في العائد الناتج عن الأموال المقدمة. ففي حالة الديون يتمثل ذلك في الفوائد، وفي حالة التمويل بالملكية يكون في شكل أرباح موزعة. وهذا الحق يجعل من القرار التمويلي قرارًا حساسًا لأنه يرتب التزامات مالية مستمرة على المؤسسة.

- الحق على الموجودات

إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، فإن لمصدر التمويل، خاصة المقرضين، الحق في استيفاء أمواله من أصول المؤسسة، وهو ما يمنحهم أولوية قانونية في حالة التصفية أو التعثر [2]

[1] ياسين سالمي، الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة، رسالة ماجستير، 2009/2010، ص 36.

[2] محمد بوشوش، مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2007، ص 07

- الملائمة والاختيار

تتعدد مصادر التمويل وتتنوع بين داخلية وخارجية، قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مما يمنح المؤسسة إمكانية المفاضلة بينها واختيار الأنسب من حيث التوقيت، الحجم، الشروط، وتكلفة التمويل. وهذه الخاصية تعكس الطابع الاستراتيجي للقرار التمويلي، لأنه يرتبط ببنية المؤسسة المالية على المدى الطويل.[1]

- الارتباط بالمخاطرة

كل قرار تمويلي يرتبط بدرجة معينة من المخاطرة؛ فالاعتماد المفرط على الديون يزيد من المخاطر المالية، في حين أن الاعتماد على الملكية قد يؤدي إلى تخفيف المخاطر لكنه قد يضعف العائد على حقوق المساهمين. لذلك فإن القرارات التمويلية تقوم على تحقيق توازن بين المخاطرة والعائد.

يتضح أن القرارات التمويلية تمثل عملية اختيار واعٍ لمصادر الأموال وهيكلها، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة مع الحفاظ على استقرارها المالي. كما أن خصائصها، من حيث الاستحقاق وحقوق الممولين والملاءمة والمخاطرة، تؤكد أن هذا النوع من القرارات يتطلب دراسة دقيقة ومعرفة شاملة بالوضع المالي للمؤسسة.[2]

المطلب الثاني: مصادر التمويل

تعد مصادر التمويل الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة في تمويل نشاطها الاستغلالي والاستثماري، فهي المحرك الرئيسي لاستمرارية العمل وتحقيق النمو. وتتنوع هذه المصادر بين داخلية وخارجية، ولكل منها خصائصها، مكوناتها، ايجابياتها وسلبياتها، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال الفروع التالية.

أولا: التمويل الذاتي

يُعتبر التمويل الذاتي أحد أهم المصادر التمويلية الداخلية للمؤسسة، إذ يعكس قدرتها على تمويل نشاطها اعتمادًا على مواردها الخاصة دون اللجوء إلى أطراف خارجية.

1- مفهوم التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي بأنه الموارد الجديدة المتولدة عن النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها قصد تمويل عملياتها المستقبلية.[3]

---

[1] محمد بوشوش، المرجع نفسه ، ص 07

[2] محمد بوشوش، مرجع السابق ، ص08

[3] الياس بن ساسي ، تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR مذكرة ماجيستر 2002-2003 جامعة ورقلة ص 35

كما يُعرّف بأنه الجزء المتبقي من القدرة على التمويل الذاتي بعد دفع توزيعات الأرباح للمساهمين وإجراء التخصيصات المختلفة، وهو يمثل تمويل نشاط المؤسسة بالاعتماد على الأرباح والمدخرات المتراكمة دون الاستعانة بمصادر خارجية.[1]

ويعد التمويل الذاتي جزءًا من القدرة على التمويل الذاتي (CAF) غير الموزع، كما يمثل رأس المال الضمني للمؤسسة القابل لإعادة الاستثمار انطلاقًا من الفوائض الناتجة عن الاستغلال.[2]

ويعتبر مؤشرا أساسيا على القوة المالية للمؤسسة، خاصة في ظل صعوبة الحصول على مصادر تمويل خارجية.

2- مكونات التمويل الذاتي

الشكل رقم02-04: مكونات التمويل الذاتي

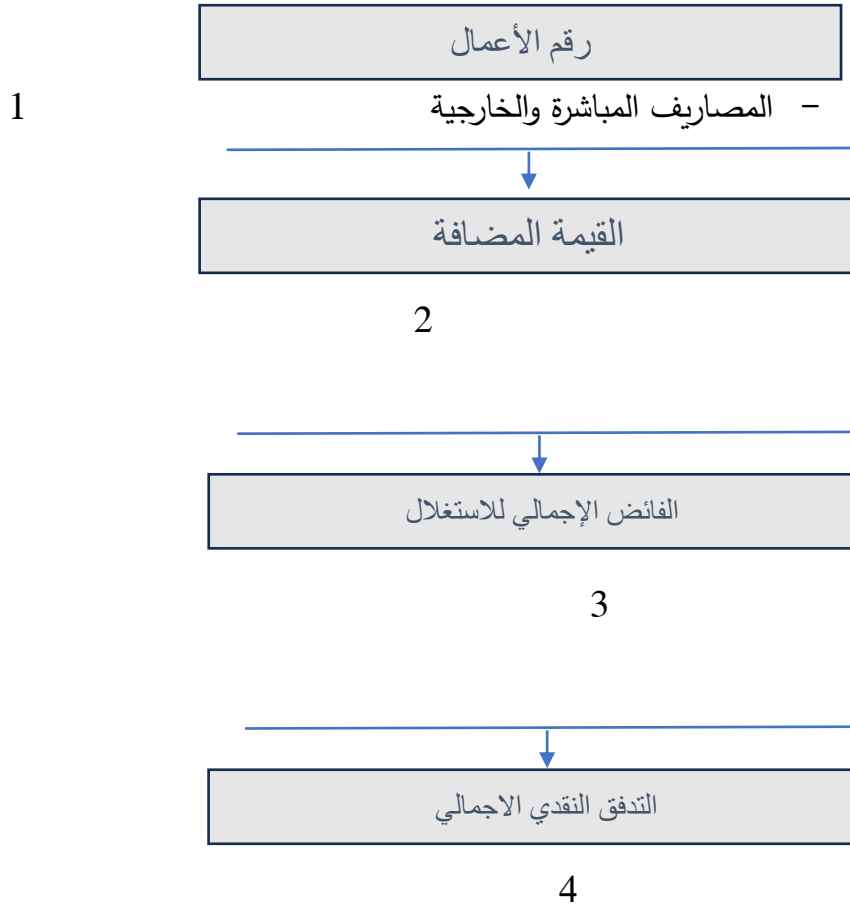

[1] محمد بوشوش ، مرجع السابق ، ص 115

[2] Jacqueline Delahaye et florence Duprat. Finance d'entreprise en 20 fiches. 2 édition DCG6 EXPRESS 2011P108

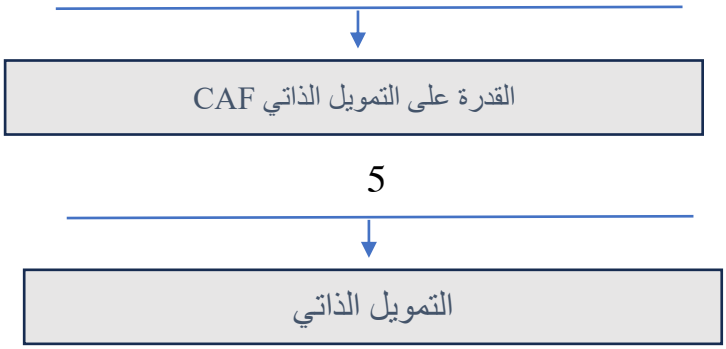

-توزيعات الأرباح

المصدر : Cohen, E., Gestion financière de l'entreprise, et dévelopment finacier édition UREF.Paris 1991, p.197

يتضح من الشكل أعلاه أن التمويل الذاتي يتكون تبعا للمراحل التالية:

- يتشكل رصيد القيمة المضافة la valeur ajoutée) انطلاقا من الفرق بين رقم الأعمال والاستهلاكيات الوسطية.
- يستخدم رصيد القيمة المضافة المحقق في تغطية مصاريف المستخدمين والضرائب ليتشكل الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- عير عن أداء دورة الاستغلال Excédent Brut d'ExploitationEBE الفائض الإجمالي للاستغلال ويساهم في تغطية المصاريف المالية والمصاريف الاستثنائية والضرائب على الأرباح ليتكون رصيد القدرة على التمويل الذاتي
- القدرة على التمويل الذاتي CAF التي تعد بمثابة المحصلة النهائية للمتدفقات المالية الحقيقية يخصص منه جزء لتوزيعات الأرباح والرصيد المتبقي يمثل الفوائض المالية المعاد استثمارها وهو ما تصطلح عليه بالتمويل الذاتي[1].

3- العناصر المؤثرة في التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي يتأثر بعدة عناصر تذكر من بينها معدلات الاقتطاع حيث يؤثر خلال مدى ارتفاع هذا المعدل أو الحفاضة حيث تقوم السلطات المالية بتحديد معدلات الاقتطاع حسب السياسة المالية للدولة التي تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل كإرتفاع النفقات ومدى قدرة الدولة على تحقيق الايرادات الوضعية الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الكلية[2].

[1] Cohen, E., Gestion financière de l'entreprise, et dévelopment finacier édition UREF.Paris 1991, p.197

[2] محمد بوشوش ، مرجع سابق ذكر ، ص 131

4- إيجابيات وسلبيات التمويل الذاتي

أ- الإيجابيات:

- الحفاظ على الاستقلالية المالية.
- عدم تحمل أعباء الفوائد.
- تقليل مخاطر الإفلاس والتعثر المالي.
- تعزيز الثقة لدى المقرضين وفتح المجال للاستدانة.
- مصدر تمويلي مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- السلبيات:

- محدودية الموارد مقارنة بحجم الاستثمارات الكبرى.
- بطء النمو في حالة الاعتماد الكلي عليه.
- احتمال انخفاض رضا المساهمين بسبب تقليص التوزيعات.
- قد يؤدي إلى استثمارات ضعيفة المردودية في حال غياب الرقابة الخارجية.[1]

ثانيا: رأس المال (الأموال الخاصة)

تمثل زيادة رأس المال مصدرًا تمويليًا خارجيًا تلجأ إليه المؤسسة عند عدم كفاية مواردها الداخلية.[2]

1- التمويل عن طريق الزيادة النقدية

يقصد بها إصدار أسهم جديدة للاكتتاب مقابل الحصول على أموال جديدة من المساهمين.

ومن أهم أنواع الأسهم:

أ- الأسهم العادية

تمنح الحق في التصويت والحصول على نصيب من الأرباح.

ب- الأسهم الممتازة

تعطي أولوية في توزيعات الأرباح بنسبة ثابتة غالبًا.

ج- الأسهم المصحوبة بقسيمة اكتتاب

تمنح لحاملها حق الاكتتاب في أسهم جديدة بسعر محدد خلال فترة معينة.

د- شبه الأموال الخاصة

[1] محمد بوشوش ، المرجع سابق ، ص134

[2] عبد القادر العبادي ، المرجع سابق ، ص 79

وهي أدوات تمويلية تقع بين الملكية والدين مثل شهادات الاستثمار وسندات المساهمة.

2- الطرق الأخرى لزيادة رأس المال

الزيادة العينية (مساهمات أصول مادية أو معنوية).

ضم الاحتياطات إلى رأس المال.

تحويل الديون إلى أسهم.

الاندماج أو الامتصاص الكلي أو الجزئي لمؤسسة أخرى.

3- إيجابيات وسلبيات زيادة رأس المال

أ- الإيجابيات:[1]

لا يوجد التزام بالسداد.

تعزيز الهيكل المالي.

تحسين القدرة على الاستدانة.

ب- السلبيات:

ذوبان رأس المال.

انخفاض ربحية السهم.

تراجع نسبة الرقابة للمساهمين القدامى.[2]

ثالثا: اللجوء إلى الاستدانة

عندما لا تكفي الموارد الذاتية أو الأموال الخاصة، تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض لتغطية احتياجاتها التمويلية.[3]

1- الدعوة العامة للادخار

إصدار سندات أو أوراق مالية قصيرة أو طويلة الأجل موجهة للجمهور.

2- التمويل المصرفي

أ- قروض الاستثمار (متوسطة وطويلة الأجل).

ب- قروض الاستغلال (قصيرة الأجل).

---

[1] harreau jet Delahayej. Gestion financière manuel & application 9eme édition dunod Paris 2000 p 357

[2] عبد القادر العبادي ، مرجع سابق ذكر ، ص 81

[3] الياس بن ساسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 21

ج- قروض الخزينة لدعم السيولة.

3- قرض الإيجار (Leasing)

هو عقد إيجار استثماري لمدة محددة ينتهي غالبًا بخيار شراء الأصل بسعر متفق عليه مسبقًا، ويسمح بتمويل الاستثمار دون استنزاف السيولة الفورية.

4- إيجابيات وسلبيات الاستدانة

أ- الإيجابيات:

تسريع نمو المؤسسة.

الاستفادة من الرافعة المالية.

مزايا ضريبية (خصم الفوائد).

ب- السلبيات:

احتمال الإفلاس عند ارتفاع الأعباء المالية.

فقدان المرونة المالية.[1]

أولوية الدائنين في الأرباح.

قيود على حرية اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: محددات ومعايير اختيار مصادر التمويل

بعد تطرقنا لأهم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة، سنتناول في هذا المطلب القيود المتحكمة في عملية اختيار تشكيلة الموارد المالية، كما نتعرض إلى أهم المحددات والمعايير المعتمدة في عملية المفاضلة بين البدائل التمويلية، وعلى رأسها تكلفة رأس المال والمردودية المالية.

أولا: محددات اختيار مصادر التمويل

عند اتخاذ المنظمة لقرار التمويل، فإنه لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل الأساسية التي تتحكم في عملية الاختيار، وتتمثل فيما يلي:

1- حجم الأموال المطلوبة والفترة الزمنية اللازمة يعد تحديد حجم الاحتياجات المالية من أولى الخطوات في القرار التمويلي، إذ يختلف مصدر التمويل باختلاف حجم الاستثمار المراد تمويله. فالمشروعات

[1] مفيدة يحياوي ، تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 01 ،2002 ،ص 81

الكبرى تحتاج إلى موارد مالية ضخمة غالبًا ما تكون طويلة الأجل، في حين أن الاحتياجات قصيرة الأجل يمكن تغطيتها بموارد قصيرة الأجل.

كما أن الفترة الزمنية اللازمة لاستخدام الأموال تفرض ضرورة التوافق بين مدة التمويل ومدة الاستثمار، تفاديًا لحدوث اختلال في التوازن المالي.[1]

2- مواءمة مصادر التمويل لطبيعة الاستثمار

ينبغي أن يكون هناك انسجام بين طبيعة الاستثمار ومصدر التمويل. فالأصول الثابتة تمول عادة بموارد دائمة (الأموال الخاصة أو القروض طويلة الأجل)، بينما تمول الأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل. هذا المبدأ يندرج ضمن قواعد التوازن المالي التي تحرص المؤسسة على احترامها لضمان الاستقرار المالي.[2]

3- تكلفة التمويل الفعلية مقارنة بالعائد المتوقع على الاستثمار

لا يكفي توفر مصدر تمويلي، بل يجب مقارنة تكلفته بالعائد المتوقع من الاستثمار. فإذا كانت تكلفة التمويل مرتفعة مقارنة بمعدل العائد، فإن المشروع لن يحقق قيمة مضافة للمؤسسة.

وعليه فإن القرار التمويلي السليم يقتضي اختيار المصدر الأقل تكلفة، بشرط ألا يؤثر ذلك سلبًا على مردودية المؤسسة.

4- مدى تزامن مواعيد التسديد مع التدفقات النقدية الداخلة

من الضروري أن تتوافق آجال سداد القروض أو الالتزامات المالية مع التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع، حتى لا تتعرض المؤسسة لعجز في السيولة.

فقد يكون المشروع مربحًا محاسبيًا، لكنه يعاني من صعوبات نقدية بسبب عدم التزامن بين التدفقات الداخلة والخارجة.

5- القيود المفروضة من مصادر التمويل

تفرض بعض مصادر التمويل، خاصة القروض البنكية، شروطًا وقيودًا مثل تقديم ضمانات أو فرض قيود على توزيع الأرباح أو على التوسع المستقبلي.

---

[1] فيصل محمود الشواية عبادي، الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى عملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص 79.

[2] فيصل محمود الشواية عبادي، مرجع نفسه ، 79

هذه القيود قد تحد من حرية المؤسسة في اتخاذ قراراتها الاستراتيجية، وبالتالي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار المصدر التمويلي.[1]

ثانيا: معايير اختيار مصادر التمويل

أمام متخذ القرار التمويلي مجموعة من المعايير المالية الكمية التي تساعده في المفاضلة بين البدائل، والتي ترتبط أساسًا بقيود التوازن المالي والمردودية. وسنقتصر في هذا السياق على معيارين أساسيين هما:[2]

معيار المردودية المالية

معيار تكلفة رأس المال

وقد تم توضيح ذلك في[3]

الشكل رقم 02-05: الخاص بمعايير المفاضلة بين البدائل التمويلية.

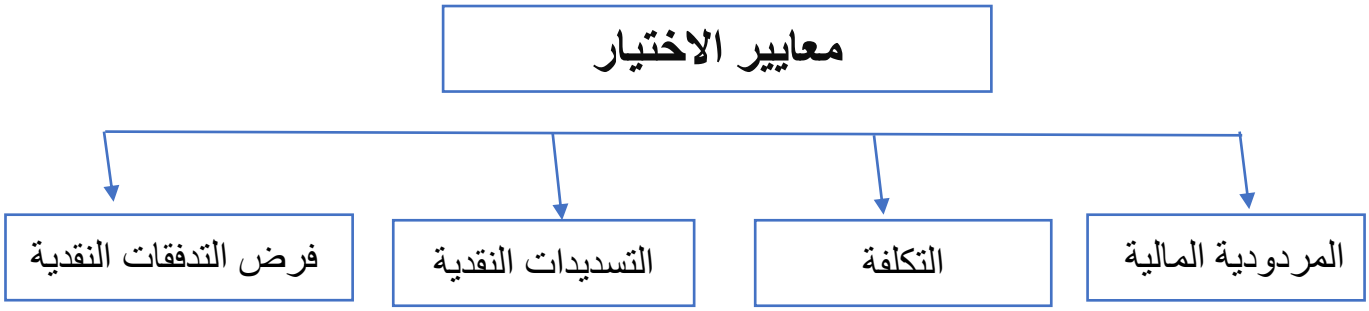

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2011، ص 318.

1- معيار المردودية المالية

تعرف المردودية المالية بأنها مردودية الأموال الخاصة، أي مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج المؤسسة.

وتقاس من خلال العلاقة التالية:[4]

المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

[1] فيصل محمود الشواية عبادي، مرجع سبق ذكره، ص 80

[2] الياس بم ساسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 318

[3] الياس بن ساسي ، مرجع سابق الذكر ، ص 318.

[4] دربال سمية ، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي ، دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و التمتوسطو و الكبيرة الجزائرية ، مذكرة ماجيستر، 2012 ، ص 60

وتعتبر هذه العلاقة من أبسط الطرق لقياس مردودية الأموال الخاصة، إذ تسعى المؤسسة إلى تعظيم نسبة النتيجة الصافية مقارنة بحجم الأموال الخاصة المستثمرة، أي تحقيق نتيجة موجبة بأقل حجم ممكن من الأموال الخاصة.

وكلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على:

ارتفاع الربح المحقق لكل سهم،

تعاظم القدرة على التمويل الذاتي،

تحسن جاذبية المؤسسة بالنسبة للمستثمرين.

2- معيار تكلفة رأس المال

تتحمل المؤسسة عند لجوئها إلى مصادر التمويل المختلفة تكاليف تؤثر على نتائجها ومردوديتها الإجمالية، لذلك يصبح من الضروري قياس تكلفة كل مصدر على حدة، والتي تتمثل في:

تكلفة الأموال الخاصة

تكلفة الديون

تكلفة التمويل الذاتي[1]

- **تكلفة الأموال الخاصة**

تمثل تكلفة الأموال الخاصة معدل المردودية المنتظر من طرف المساهمين، ويمكن حسابها إما باستخدام نماذج التحيين أو بالاعتماد على نموذج توازن الأصول المالية (MEDAF).[2]

أ- نماذج التحيين

تعتمد على تقييم الأسهم انطلاقًا من الأرباح المنتظرة مستقبلاً، حيث تعتبر النظرية المالية أن قيمة السهم تساوي القيمة الحالية للأرباح المستقبلية المخصومة بمعدل المردودية المنتظرة.

ب- نموذج الأصول المالية المتوازنة (MEDAF)

يستخدم هذا النموذج لتحديد المردودية المنتظرة من استثمار مرتبط بدرجة معينة من المخاطرة، وتحسب وفق العلاقة:

حيث:

$$E(Rx) = Rf + \beta[E(Rm) - Rf]$$

[1] دربال سمية ، المرجع السابق ، ص 61

[2] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، المرجع السابق، ص 321.

Rf معدل العائد الخالي من المخاطر

βمعامل المخاطرة

E(Rm) معدل عائد السوق

- **تكلفة الديون**

تشمل تكلفة الديون:

تكلفة القروض المتوسطة والطويلة الأجل

تكلفة قرض الإيجار

تكلفة القروض القصيرة الأجل

وتحسب تكلفة القروض مع الأخذ بعين الاعتبار الوفورات الضريبية الناتجة عن خصم الفوائد.[1]

$$d = \sum_{i=1}^{n} \frac{RB + FF(1 - IS)}{1 + KD}$$

- **التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال**

بعد حساب تكلفة كل مصدر على حدة، يتم تحديد التكلفة الإجمالية للتمويل أو ما يعرف بالتكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال (WACC)، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

وتمثل هذه النسبة الحد الأدنى من العائد الذي يجب أن تحققه المؤسسة حتى تحافظ على قيمتها.

$$K = Kcp * \frac{\text{cp}}{cp + d} + i\frac{\text{D}}{D + CP}$$

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقرارات الاستثمارية

تمثل القرارات الاستثمارية محورا أساسيا في تسيير الموارد المالية للمؤسسة، كونها تتعلق بتوجيه الأموال نحو مشاريع مستقبلية ذات جدوى اقتصادية. وتتميز هذه القرارات بطابعها طويل الأجل وما يرافقها من مخاطر وعدم يقين. كما تعتمد على مجموعة من المعايير والأساليب التي تساعد على تقييم المشاريع واختيار الأنسب منها. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقرارات الاستثمارية وآليات تقييمها.

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، المرجع سابق، ص 324

[2] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية وخصائصها

أولا: مفهوم اتخاذ القرارات الاستثمارية المالية

بعد القرار الاستثماري، الخطوة الأولى التي يقوم بها المستثمر في سوق الأوراق المالية هي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة من أجل تحقيق أكبر عائد بأقل مخاطرة ممكنة، والقرار الاستثماري يقوم على مجموعة من المبادئ والأسس.

1- تعريف اتخاذ قرارات الاستثمار المالي:

إن عملية اتخاذ القرار تختلف من مستثمر لآخر، فالبعض يسهل عليه هذه العملية، بينما يعتقد البعض أنها عملية مستحيلة تؤدي إلى تأجيلات مستمرة قد تنتهي بالتخلي عن المشكلة التي تحتاج إلى قرار نهائي. لذلك يجب على المستثمر عند محاولته اتخاذ القرارات الصائبة التروي والتفكير الواعي والمنظم، الذي يطلق عادة بحالة من الشك وعدم التأكد حول ما يجب عمله، وتنتهي باختيار البديل الأنسب الذي يزيل الشك ويكون حلا للمشكلة.

التعاريف:

«القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار وتنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفق أهداف المشروع الاستثماري.»[1]

«اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جدية ناتجة من عالم متغير، وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال.»[2]

«القرار الاستثماري هو الاستخدام الأمثل لرأس المال، فالاستثمار ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد الحاجة الاقتصادية، وفي نفس الوقت ينتظر أن ينتج عنها عائد.»[3]

---

[1] مصطفى يوسف ميسي، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 61

[2] سليم بن حمون ، اثر الإفصاح على جودة القرارات الاستثمارية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير – جامعة بسكرة ، 2018-2019 ، ص 30

[3] زبير بن عباش ، أحلام برحايلي ، اثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال مجلة البشائر الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ،2018 ، ص 243

القرار الاستثماري المالي هو عملية صعبة ومعقدة يقوم بها المستثمر الفرد أو المدير المالي للشركة لاختيار الحل المناسب للمشكلة من بين عدة بدائل مدروسة، بغرض توظيف المدخرات في الاستخدامات المنتجة للحصول على أقصى عائد وبأقل المخاطر الممكنة مع المحافظة على رأس المال الحالي.

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

يميز القرار الاستثماري مجموعة من الخصائص، منها:[1]

- قرار غير متكرر: حيث أن المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم القيام بها على فترات زمنية متباعدة.
- قرار استراتيجي: يحتاج إلى رؤية مستقبلية كفؤة ودقيقة.
- يتعلق بتكاليف ثابتة: ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- تأثره بالظروف المحيطة: يشمل حالات عدم التأكد، تغير قيمة النقود، وصعوبة قياس بعض المتغيرات كمياً.
- درجة من المخاطرة: أي أن القرار الاستثماري يمتاز بدرجة معينة من الخطر.[2]

ثالثا: صعوبات القرار الاستثماري

يواجه متخذ القرار الاستثماري صعوبات لسببين رئيسيين:

- اعتماد القرار على التنبؤات المستقبلية: صعوبة تقدير النتائج المستقبلية بسبب عدم اليقين والتغير المستمر في البيئة الاقتصادية.
- مراعاة التماشي مع السياسات والأهداف: ضرورة أن ينسجم القرار مع السياسات الإدارية والبيئية للمؤسسة، ويوافق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى.
- كما يعتبر إعداد التقارير ضمن دراسة الجدوى من أصعب المراحل، لأنها تتطلب دمج تحليلات كمية ونوعية دقيقة لتقدير العائد المتوقع والمخاطر المحتملة.[3]

---

[1] أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 19.

[2] حسين العجوز، نظرية القرار – مدخل كمي إداري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 101.

[3] حسين العجوز، مرجع السابق ، ص 101.

المطلب الثاني: طرق اتخاذ القرار الاستثماري

تلجأ المؤسسة في تقييم البدائل الاستثمارية إلى مجموعة من المعايير والطرق، تختلف من مؤسسة لأخرى اختلافًا لاعتبارات أصحاب المصلحة.

أولا: المعايير غير المخصومة

يقصد بالمعايير غير المخصومة أنها تفترض أن قيمة النقود ثابتة مع مرور الزمن، أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وتتكون بدورها من معيارين رئيسين:[1]

1- معيار فترة الاسترداد

تعرف فترة الاسترداد على أنها الفترة الزمنية التي يستغرقها التدفق النقدي الناتج من الاستثمار في تغطية الإنفاق الاستثماري المبدئي، أي المدة التي يسترد فيها المشروع استثماراته من صافي إيراداته. ويقوم هذا المعيار على حساب القيمة التراكمية للتدفقات النقدية ومقارنتها بالاستثمار المبدئي وفق العلاقة التالية:

IPR: مؤشر فترة الاسترداد

Io: الاستثمار المبدئي

CFi: صافي التدفقات النقدية السنوية

$$IPR = \frac{Io}{CFi}$$

يعتمد الاختيار وفق هذا المعيار على الاستثمار الذي يسترجع أمواله في أقصر مدة ممكنة.

ما يُنتقد في هذا المعيار هو تجاهله لعناصر الخطر، إذ رغم أن التدفقات النقدية الخارجة (شراء التجهيزات والمعدات) معروفة بدرجة كبيرة، إلا أن التدفقات النقدية الداخلة تتميز بعدم اليقين.[2]

2- معيار مؤشر معدل العائد

يقيس معدل العائد المتوسط نسبة الأرباح المتوقعة خلال العمر الافتراضي للاستثمار إلى رأس المال المستثمر، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

TR: معدل العائد

CFi: التدفقات النقدية الصافية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 180-181.

[2] عبد الغفار حنفي، الأداء المالي ودراسات الجدوى، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 254.

Io: الاستثمار المبدئي

n: العمر الافتراضي للأصل

$$TR = \frac{\sum CFi/n}{Io}$$

يتم اختيار البديل ذو معدل العائد الأكبر، أو مقارنة معدل العائد المتوقع مع معدل العائد المرغوب من قبل الإدارة.

يُنتقد هذا المعيار أيضًا لتجاهله القيمة الزمنية للنقود وعدم التركيز على المخاطر المرتبطة بالعوائد.[1]

ثانيا: المعايير المخصومة

تأخذ المعايير المخصومة في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، أي الفرق بين الوحدة النقدية في الحاضر وتلك المتوقعة في المستقبل. ومن أبرز هذه الطرق:[2]

1- معيار صافي القيمة الحالية (VAN)

يحسب صافي القيمة الحالية عبر خصم التدفقات النقدية المستقبلية بمعدل خصم محدد، ويُقبل المشروع إذا كان صافي القيمة موجبا. في حالة وجود بدائل متعددة، يُختار المشروع ذو أكبر صافي قيمة حالية.

VAN: صافي القيمة الحالية

CFi: التدفقات النقدية الصافية

Io: الاستثمار المبدئي

t: معدل الخصم

i: السنة رقم i

$$VAN = \frac{\sum_{i=1}^{n} CFi}{(1+t)^{n}} + Io$$

ما يُنتقد في هذه الطريقة أنها لا توضح العائد الفعلي للاستثمار بدقة، ولذلك ظهرت طرق مثل معدل الربحية للتعويض عن هذا القصور.

2- معيار دليل الربحية (Profitability Index)

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع السابق ، ص 255

[2] عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ذكر ، ص 260

يعبر عن نسبة الربح لكل وحدة نقدية مستثمرة، ويُقبل المشروع إذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، ويتم اختيار المشروع الأعلى قيمة.[1]

IR: مؤشر الربحية

CFi: التدفقات النقدية الصافية

Io: الاستثمار المبدئي

t: معدل الخصم

$$IR = \frac{\sum_{i=1}^{n} CFi}{(1+\mathrm{t})^{n}} \over \mathrm{Io}$$

3- : معيار معدل العائد الداخلي (IRR)

هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويًا للصفر، ويُعتبر دقيقًا لأنه يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني للتدفقات النقدية:

يميل بعض المديرين إلى تفضيل معدل العائد الداخلي على صافي القيمة الحالية لسهولة تفسيره وعلاقته المباشرة بالعائد على الاستثمار.[2]

$$IPR\frac{\sum_{i=1}^{n} CFi}{(1+t)^{n}} - Io = 0$$

ثالثا: طرق أخرى لاتخاذ القرار الاستثماري

أولا: شجرة القرار

هي مخطط يسمح بإظهار الخيارات المتاحة وتقييمها بطريقة منظمة، خاصة عند وجود عدة بدائل استثمارية، مم يسهل عملية اتخاذ القرار.[3]

الشكل رقم 02-06: شجرة القرار

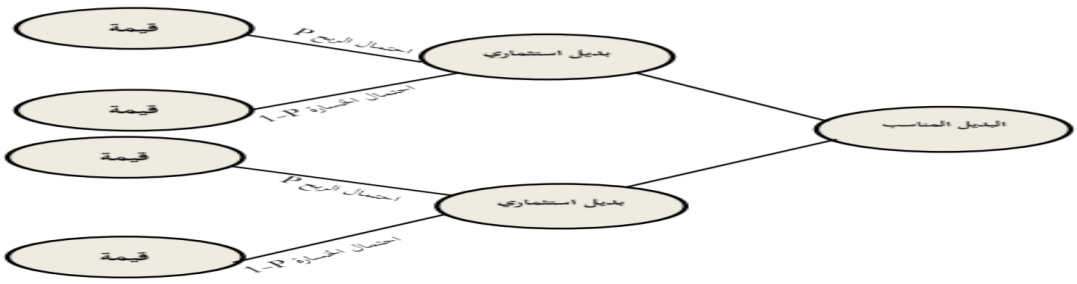

[1] خليل محمد خليل عطية ، دراسة جدوى اقتصادية ، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، القاهرة ، 2008 ، ص 79

[2] نفس المرجع

[3] د. محمد سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 125

المصدر: د. محمد سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 125

3- تحليل الحساسية

يقيس مدى تأثر المشروع بتغير العوامل المختلفة المستخدمة في التقييم، مثل:

- كمية المبيعات
- أسعار المواد والمنتجات
- مستوى الطاقة الإنتاجية
- العمر الاقتصادي للاستثمار
- تغيرات أسعار الخصم
- متغيرات خارجية أخر[1]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار في المؤسسات

تواجه المؤسسات عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على استقرارها المالي وأدائها الاقتصادي على المدى الطويل. تُعد المخاطر الاستثمارية عنصرًا أساسيًا في عملية التخطيط الاستثماري، حيث يجب على الإدارة فهم طبيعتها وتحليلها بدقة لضمان تحقيق الأهداف المالية وتقليل احتمالية الخسائر. يعتبر تحديد المخاطر وتقييمها خطوة أولى نحو اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، تساعد على حماية رأس المال وتعظيم العوائد المتوقعة، مع مراعاة قدرة المؤسسة على تحمل أي خسائر محتملة.

أولا: مفهوم المخاطر الاستثمارية

المخاطر الاستثمارية هي احتمال تحقق نتائج مختلفة عن المتوقع عند تنفيذ القرار الاستثماري، وقد تشمل فقدان جزء من رأس المال أو انخفاض العوائد المحققة عن التقديرات الأولية. ترتبط هذه المخاطر بعدم اليقين الذي يلازم أي عملية استثمارية، حيث لا يمكن التنبؤ بدقة بالنتائج المستقبلية. وعليه، يصبح اتخاذ القرار الاستثماري عملية معقدة تتطلب من المستثمر أو المدير المالي القدرة على تحليل المعلومات المتاحة، والتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة، واختيار البديل الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر. إن

[1] محمد سمير، مرجع سابق الذكر، ص 135.

فهم المخاطر الاستثمارية يمكّن المؤسسات من تطوير سياسات مالية وقائية لتقليل آثار التقلبات الاقتصادية أو التشغيلية [1]

ثانيا: أنواع المخاطر الاستثمارية

تتعدد المخاطر التي تواجه المؤسسات عند الاستثمار، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية:

المخاطر السوقية: تتعلق بتقلبات السوق العامة والتي تؤثر على قيمة الأصول المالية، مثل تغير أسعار الأسهم والسندات نتيجة الظروف الاقتصادية الكلية أو تحركات السوق المفاجئة. هذا النوع من المخاطر يعكس طبيعة عدم الاستقرار في الأسواق المالية ويؤثر بشكل مباشر على الربحية المتوقعة للاستثمار.

- المخاطر الائتمانية: تظهر عندما يفشل المقترض أو الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته المالية، ما يؤدي إلى خسائر محتملة للمستثمر أو المؤسسة. وتزداد هذه المخاطر في بيئات اقتصادية غير مستقرة أو عندما تكون الشركات المقترضة غير موثوقة ماليا.
- مخاطر السيولة: تنشأ عند عدم قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقد سريع لتلبية التزاماتها المالية، ما قد يؤدي إلى مشاكل في التمويل الفوري للمشروعات الاستثمارية أو الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل.
- المخاطر التشغيلية: تشمل المخاطر الناتجة عن أخطاء بشرية، أو مشاكل في العمليات الداخلية، أو أعطال تقنية تؤثر على قدرة المؤسسة على تنفيذ استثماراتها بكفاءة، مثل تعطّل خطوط الإنتاج أو الأخطاء المحاسبية.
- المخاطر القانونية والتنظيمية: ترتبط بتغيرات القوانين واللوائح أو السياسات الحكومية التي قد تؤثر على البيئة الاستثمارية للمؤسسة، مما يجعل بعض المشاريع أقل ربحية أو أكثر تكلفة.

فهم هذه التصنيفات يمكن المؤسسات من تطبيق استراتيجيات تحوطية وتقليل التأثير السلبي لأي نوع من المخاطر، مع تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية مرنة ومدروسة.[2]

ثالثا: أثر المخاطر على المؤسسات

- التأثير على العوائد المالية: المخاطر تؤثر مباشرة على العائد المتوقع من الاستثمار، وقد تؤدي إلى تحقيق أرباح أقل من المتوقع، ما يقلل من قدرة المؤسسة على التوسع أو إعادة الاستثمار.

[1] سهام محمد علي محمد علي، أثر مخاطر الأوراق المالية على قرارات الاستثمار المالي: دراسة حالة بنك الاستثمار المالي وسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، 2010، ص 15

[2] سهام محمد علي محمد علي، المصدر نفسه، ص 25

- زيادة تكاليف التمويل: مواجهة المخاطر تفرض على المؤسسات رفع تكلفة رأس المال لتغطية احتمالات الخسارة أو توفير احتياطات مالية إضافية، مما يؤثر على الربحية الإجمالية.
- تأثير على الاستقرار المالي: المخاطر العالية قد تهدد السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، ما يزيد من احتمالية التعثر المالي.[1]
- تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري: المخاطر تجعل عملية اختيار البدائل الاستثمارية أكثر تعقيدًا، حيث يجب مراعاة احتمالات الخسارة مقابل العوائد المتوقعة وتحليل جميع السيناريوهات المحتملة.
- تأثير على صورة المؤسسة: المخاطر غير المدارة قد تؤثر على سمعة المؤسسة أمام المستثمرين والشركاء، مما قد يحد من قدرتها على جذب تمويل إضافي أو شراكات مستقبلية.

رابعا: استراتيجيات التعامل مع المخاطر

- التنويع (Diversification): توزيع الاستثمارات على أصول متعددة يقلل من الاعتماد على استثمار واحد ويقلل أثر الخسائر المحتملة.
- استخدام أدوات التحوط المالي: اللجوء إلى المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية والخيارات لتغطية المخاطر المتعلقة بالأسعار أو الائتمان.
- تحليل التدفقات النقدية: دراسة التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة لكل مشروع استثماري لتقدير المخاطر المرتبطة بالعوائد وعدم اليقين المالي.
- الإدارة الداخلية للمخاطر: تطوير سياسات داخلية واضحة لتقليل المخاطر التشغيلية والقانونية، بما في ذلك التدريب على الأخطاء وتحديث الأنظمة التشغيلية بانتظام.
- التقييم الدوري للمخاطر: مراجعة المخاطر بشكل دوري للتكيف مع التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو السوقية، ما يسمح بتعديل الاستراتيجيات بسرعة.[2]

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية

تلعب نظم المعلومات المحاسبية دورا محوريا في تحسين جودة القرارات المالية داخل المؤسسات، من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب. حيث تساهم هذه النظم في تحليل الوضع المالي وتقييم البدائل

[1] محمد خليل محمد عطية ، مرجع سابق ذكر ، ص101

[2] سهام محمد علي محمد علي، مرجع السابق ، ص 36

التمويلية والاستثمارية بشكل أكثر موضوعية. كما تساعد على تقليل درجة المخاطرة وتحسين كفاءة اختيار القرار المناسب. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة هذا الدور من خلال إبراز مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد القرار ومحدداته

تعد عملية اتخاذ القرار جوهر النشاط الإداري داخل المؤسسة، إذ تمثل الحلقة التي تربط بين التخطيط والتنفيذ والرقابة. فالمدير، مهما كان مستواه التنظيمي، يمارس وظيفته من خلال قرارات يومية تتعلق بتخصيص الموارد، واختيار البدائل، وتحديد الاتجاهات المستقبلية. غير أن فعالية القرار لا تقاس بمجرد صدوره، بل بمدى رشادته وقدرته على تحقيق الأهداف المرجوة في ظل الموارد المتاحة والقيود المفروضة[1]

أولا : مفهوم ترشيد القرار

ويقصد بترشيد القرار تلك العملية العقلانية التي يتم من خلالها اختيار البديل الأنسب من بين مجموعة بدائل ممكنة، اعتمادًا على معلومات دقيقة وتحليل علمي موضوعي، بما يحقق أقصى منفعة ممكنة للمؤسسة ويقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد[2]

فالترشيد هنا لا يعني الوصول إلى قرار مثالي مطلق، وإنما يعني اتخاذ قرار قائم على أسس منطقية مدعومة بالمعلومات الكافية.

ويؤكد الفكر الإداري المعاصر أن جودة القرار ترتبط ارتباطًا مباشرًا بجودة المعلومات التي يستند إليها، إذ كلما كانت المعلومات ملائمة وموثوقة ومتاحة في الوقت المناسب، زادت احتمالية الوصول إلى قرار رشيد[3]

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية نظم المعلومات المحاسبية، باعتبارها نظامًا متكاملاً يهدف إلى تجميع البيانات المالية ومعالجتها وتقديمها في شكل تقارير تساعد الإدارة على المفاضلة بين البدائل المختلفة.

كما ينظر إلى ترشيد القرار باعتباره عملية منهجية تمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد المشكلة، ثم جمع البيانات وتحليلها، فاقتراح البدائل الممكنة، وأخيرًا اختيار البديل الذي يحقق أفضل توازن بين العوائد والتكاليف والمخاطر.[4]

وعليه فإن الترشيد يتطلب بيئة معلوماتية منظمة تدعم التفكير التحليلي وتحد من العشوائية.

---

[1] أحمد ماهر، الإدارة: المبادئ والمهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 213.

[2] أحمد ماهر، نفس المرجع ، ص213

[3] حمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2006، ص 68.

[4] محمد عبد الفتاح الصحن، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 145.

ثانيا: محددات ترشيد القرار

تتأثر عملية ترشيد القرار بعدة محددات أساسية يمكن عرضها كما يلي:[1]

1- جودة المعلومات

تُعد المعلومات العنصر الأساسي في بناء القرار الرشيد، إذ أن نقص البيانات أو تحيزها يؤدي إلى قرارات غير دقيقة. وتشمل جودة المعلومات خصائص مثل الدقة، والملاءمة، والموضوعية، والقابلية للتحقق

2- توقيت توفر المعلومات

القرار الإداري غالبا ما يكون مرتبطًا بزمن محدد، وبالتالي فإن تأخر المعلومات يقلل من قيمتها، حتى وإن كانت دقيقة. فالمعلومة المتأخرة قد تفقد قدرتها على التأثير في القرار

3- كفاءة متخذ القرار

تلعب خبرة المدير ومستواه العلمي وقدرته التحليلية دورًا مهمًا في تفسير المعلومات والاستفادة منها، إذ إن المعلومات وحدها لا تكفي ما لم يُحسن استخدامها[2]

4- درجة المخاطرة وعدم التأكد

كلما ارتفعت درجة الغموض في البيئة الاقتصادية، ازدادت صعوبة اتخاذ قرار رشيد. لذلك يعتمد الترشيد على تحليل المخاطر ومحاولة تقليل آثارها المحتملة

5- تعدد الأهداف وتعارض المصالح

قد تواجه المؤسسة أهدافًا متعارضة، كتحقيق الربحية مقابل المحافظة على السيولة، الأمر الذي يجعل عملية المفاضلة أكثر تعقيدًا ويتطلب تحليلًا دقيقًا للمعلومات المتاحة

يتبين أن ترشيد القرار عملية عقلانية منظمة تستند إلى معلومات دقيقة وتحليل موضوعي، وأن نجاحها يتوقف على عدة محددات تتعلق بجودة المعلومات وكفاءة متخذ القرار والظروف البيئية المحيطة. ومن هنا تظهر أهمية نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية والمالية،

المطلب الثاني: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية العمود الفقري الذي يعتمد عليه متخذو القرار في المؤسسات عند التعامل مع الموارد المالية، فهي توفر البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات تمويلية سليمة، سواء على مستوى اختيار

[1] ناصر دادي عدون، مبادئ الإدارة واتخاذ القرار، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2010، ص 119.

[2] سعد غالب ياسين، مرجع سابق ذكر ، ص 72.

مصادر التمويل أو تقييم فرص الاستثمار. وتساعد هذه النظم الإدارة على تحسين الكفاءة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الخاطئة، من خلال تزويدها بمعلومات دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للمؤسسة.

1- توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة

تقوم نظم المعلومات المحاسبية بجمع البيانات المالية من مختلف وحدات المؤسسة، وتنظيمها بطريقة تمكن الإدارة من فهم الوضع المالي بشكل شامل. تساعد هذه المعلومات على معرفة حجم الموارد المتاحة، مدى التزامات المؤسسة، ومستوى السيولة، وبالتالي تقييم قدرة المؤسسة على تمويل مشاريع جديدة أو الوفاء بالالتزامات القائمة. فالقرار المالي المبني على معلومات غير دقيقة قد يؤدي إلى خسائر مالية جسيمة أو تفويت فرص نمو مهمة [1]

2- تحليل البيانات المالية وإعداد التقارير

تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى تقارير مفيدة. تشمل هذه التقارير القوائم المالية، تقارير التدفق النقدي، وتحليل نسب السيولة والديون. تساعد هذه التحليلات الإدارة على تحديد نقاط القوة والضعف في الموارد المالية واتخاذ قرارات تمويلية مدروسة، مثل اختيار تمويل قصير أو طويل الأجل أو إعادة هيكلة الديون.[2]

3- دعم التخطيط المالي ووضع الموازنات

من أبرز وظائف نظم المعلومات المحاسبية هو تمكين الإدارة من وضع موازنات تخطيطية دقيقة تحدد أهداف التمويل، وتوزع الموارد المالية على المشاريع بشكل مثالي. تساعد هذه الموازنات في تقليل المخاطر المالية من خلال تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية، تحديد المصادر التمويلية المناسبة، والتخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يرفع كفاءة استخدام الموارد[3]

4- تسهيل المقارنة بين البدائل التمويلية

تتيح نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة مقارنة بدائل التمويل المتاحة، مثل التمويل الذاتي، القروض البنكية، أو إصدار الأسهم. هذه المقارنة تعتمد على معايير متعددة مثل التكلفة، المخاطر، فترة الاستحقاق،

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع السابق ، ص 112

[2] حسين القاضي ومأمون حمدان، نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 75

[3] محمد مطر، الإدارة المالية: مدخل تحليلي، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 189.

والتأثير على نسب السيولة. ومن خلال هذا التحليل يمكن للإدارة اختيار الخيار الأمثل الذي يحقق الأهداف المالية بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد [1]

5- تقليل المخاطر المالية

تساهم نظم المعلومات المحاسبية في التعرف على المخاطر المالية المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية. على سبيل المثال، تساعد الإدارة على تحديد حالات نقص السيولة أو ارتفاع تكاليف التمويل، وتمكنها من اتخاذ قرارات مثل إعادة جدولة القروض أو تنويع مصادر التمويل لتجنب الاعتماد على مصدر واحد. هذا يقلل من تعرض المؤسسة للصدمات المالية المفاجئة [2]

6- المساهمة في الرقابة المالية

دعم نظم المعلومات المحاسبية الرقابة على الموارد المالية من خلال متابعة تنفيذ الخطط التمويلية ومراقبة الالتزامات والمصروفات. فهي توفر معلومات عن تنفيذ الموازنات، مدى الالتزام بالخطط، وكفاءة استخدام الموارد، مما يساعد في ضمان استخدام الأموال بكفاءة وتقليل الهدر المالي، وبالتالي تعزيز استدامة الموارد المالية للمؤسسة [3]

7- دعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية

إلى جانب القرارات التشغيلية اليومية، تساهم نظم المعلومات المحاسبية في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل، مثل تحديد السياسات التمويلية طويلة الأجل، خطط التوسع، واستراتيجيات الاستثمار. فهي توفر المعلومات الضرورية لتقييم تأثير كل قرار على الوضع المالي العام للمؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ خيارات مستنيرة تقلل المخاطر وتزيد فرص النجاح المالي [4]

المطلب الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية

تعد القرارات الاستثمارية من أكثر القرارات حيوية في أي مؤسسة، لما لها من تأثير مباشر على استدامة الموارد وتحقيق العوائد المستقبلية. وتأتي نظم المعلومات المحاسبية كأداة أساسية لدعم هذه القرارات، من خلال توفير بيانات دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي، الموارد المتاحة، ونتائج الاستثمارات السابقة. فهي

[1] محمد مطر ، المرجع السابق ، ص 189

[2] سعد غالب ياسين، المرجع سابق ، ص 131

[3] احمد نور، المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 210.

[4] أحمد نور ، المرجع نفسه ، ص 210

تمكن الإدارة من تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتحسين فعالية تخصيص الموارد، وتساعد على اتخاذ قرارات مدروسة تتماشى مع أهداف المؤسسة الاستراتيجية [1]

1- دعم تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية

تتيح نظم المعلومات المحاسبية للإدارة تقييم جدوى المشاريع الاستثمارية من خلال تحليل التكاليف والعوائد المتوقعة. فهي توفر بيانات عن النفقات السابقة، تكاليف التشغيل، التدفقات النقدية، والعوائد المتوقعة لكل مشروع. هذا التحليل يساعد على مقارنة بدائل الاستثمار واختيار المشروع الذي يحقق أعلى عائد بأقل مخاطرة، ويقلل احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة [2]

2- مراقبة الأداء المالي للمشاريع

تساهم نظم المعلومات المحاسبية في متابعة الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية بعد تنفيذها، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالخطط الموضوعة مسبقًا. فتقارير المحاسبة الإدارية تمكن الإدارة من تحديد الانحرافات عن الموازنات، التعرف على أسبابها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب خسائر مستقبلية. هذه الرقابة المستمرة تجعل القرار الاستثماري أكثر أمانًا ويزيد من كفاءة إدارة الموارد [3]

3- تقييم المخاطر الاستثمارية

تساعد نظم المعلومات المحاسبية في تقدير المخاطر المرتبطة بالاستثمار، سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو سوقية. فهي توفر معلومات عن حجم الالتزامات، السيولة المتاحة، وتوزيع الموارد، كما تمكن الإدارة من تحليل تأثير عوامل خارجية مثل تقلبات السوق أو التغيرات الاقتصادية على المشاريع الاستثمارية. من خلال هذه المعلومات، يمكن تقليل المخاطر المالية واتخاذ قرارات استثمارية أكثر استقرارا[4]

4- تحسين اتخاذ القرارات الاستراتيجية

تساعد نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية طويلة الأجل، مثل التوسع في خطوط الإنتاج أو الاستثمار في مشاريع جديدة. فهي توفر بيانات شاملة عن الأداء المالي للمؤسسة، قدرة التمويل، ونتائج الاستثمارات السابقة، مما يمكن الإدارة من وضع خطط استثمارية مستندة إلى معلومات

[1] أحمد محمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 261

[2] حمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، فلسطين، 2006، ص92

[3] حمد عبد الهادي شبير ، المرجع نفسه، ص 92

[4] محمد موسى فرج الله، دور المعلومات المحاسبية في المحاذ القرارات الإدارية، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2011، ص 67

دقيقة وتقليل الاعتماد على التخمين أو الحدس. هذا يعزز من نجاح الاستثمارات ويضمن توافقها مع أهداف المؤسسة [1]

5- دعم التخطيط المالي للمشاريع المستقبلية

من خلال نظم المعلومات المحاسبية، يمكن إعداد موازنات تقديرية للمشاريع الاستثمارية المستقبلية، تشمل توقعات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية، مما يسهل على الإدارة تحديد مصادر التمويل المناسبة وضمان توافر الموارد المطلوبة. هذه الموازنات تمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر فعالية وتخطيط مالي سليم يقلل من المخاطر المحتملة [2]

6- تعزيز شفافية المعلومات وتحقيق المساءلة

تساهم نظم المعلومات المحاسبية في توفير تقارير واضحة وشفافة عن المشاريع الاستثمارية، ما يعزز ثقة الملاك والمستثمرين والجهات الرقابية في المؤسسة. كما يمكن استخدام هذه البيانات في تقديم تفسيرات دقيقة عن نتائج المشاريع، وتحقيق المساءلة الإدارية، مما يعزز فعالية القرار الاستثماري ويقلل من القرارات العشوائية [3]

يتضح أن نظم المعلومات المحاسبية تلعب دورًا محوريًا في ترشيد القرارات الاستثمارية، من خلال توفير بيانات دقيقة، تقييم المشاريع، مراقبة الأداء، تحليل المخاطر، ودعم التخطيط الاستراتيجي. فهي أداة لا غنى عنها للإدارة لضمان اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تقلل المخاطر وتعزز من فرص النجاح المالي للمؤسسة.

[1] سعد غالب ياسين، المرجع سابق ، ص 135

[2] علي عباس، الإدارة المالية المتقدمة، دار صفاء للنشر، عمان، 2012، ص 145

[3] علي عباس، مرجع نفسه، ص 145

خلاصة

يستعرض هذا الفصل دور القرارات المالية والإدارية في تحقيق كفاءة الأداء المؤسسي، بدءًا من القرارات التمويلية التي تحدد أفضل مصادر التمويل وتوازن بين الربحية والمخاطر، مرورًا بـ القرارات الاستثمارية التي تعنى بتوظيف الموارد في مشاريع منتجة تحقق أعلى عائد ممكن مع الحد الأدنى من المخاطر، ووصولًا إلى ترشيد القرارات عبر نظم المعلومات المحاسبية التي توفر بيانات دقيقة وتحليلات موضوعية لدعم اتخاذ القرار. وقد أبرز الفصل كيفية تقييم البدائل، قياس المخاطر، مراقبة الأداء المالي، ووضع خطط مالية واستثمارية مستقبلية. وخلص إلى أن التكامل بين هذه العمليات يضمن اتخاذ قرارات عقلانية مدروسة تعزز استدامة الموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة NESDA

تمهيد:

يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة، حيث يتم إسقاط الجوانب النظرية السابقة على واقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) بولاية سعيدة، بهدف التعرف على مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية داخل المؤسسة محل الدراسة. كما يهدف إلى تحليل آلية عمل النظام المعتمد داخل الوكالة ودوره في معالجة المعلومات ودعم متخذي القرار. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في: المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة، ويتناول نشأة الوكالة ومهامها وهيكلها التنظيمي، والمبحث الثاني: نظم المعلومات والتنظيمات المحاسبية في الوكالة، ويتضمن دراسة نظام المعلومات المحاسبي ونظام Business Plan ومختلف مكوناتهما، والمبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، والذي يتناول تحليل النتائج المتوصل إليها وتقييم فعالية النظام ودوره في دعم القرارات التمويلية والاستثمارية.

المبحث الأول: ماهية مؤسسة محل دراسة

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) من أهم الهيئات العمومية المكلفة بترقية ودعم المؤسسات المصغرة. وتندرج هذه الوكالة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة الرامية إلى تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل. كما تتميز بهيكل تنظيمي يضم مستويات مركزية ومحلية لضمان فعالية التسيير. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار العام للمؤسسة محل الدراسة من حيث نشأتها وتنظيمها ومهامها.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) من أهم الهيئات العمومية التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم الاستثمار المصغر وترقية روح المقاولاتية لدى الشباب، حيث تعمل تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. وتهدف إلى مرافقة حاملي المشاريع وتمكينهم من إنشاء مؤسساتهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يساهم في تشجيع الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل.

تعتمد الوكالة في أداء مهامها على دعم روح المبادرة الفردية ونشر الثقافة المقاولاتية، من خلال توفير خدمات التكوين والمرافقة والتمويل لفائدة أصحاب المشاريع، إضافة إلى تشجيع المشاريع ذات القيمة المضافة والمشاريع الابتكارية المرتبطة باقتصاد المعرفة.

أولا: التكوين

تولي الوكالة أهمية كبيرة للتكوين باعتباره عاملا أساسيا في نجاح المشاريع الاستثمارية، حيث تعمل على تنظيم دورات تكوينية وورشات تدريبية لفائدة الشباب بهدف تطوير معارفهم المتعلقة بالمقاولاتية وتسيير المؤسسات وإعداد دراسات الجدوى والجوانب المالية والمحاسبية، بما يساعدهم على اكتساب المهارات اللازمة لضمان نجاح مشاريعهم.

ثانيا: المرافقة

تعتبر المرافقة من أهم الوظائف التي تقوم بها الوكالة، حيث تشمل توجيه أصحاب المشاريع ومساعدتهم في مختلف مراحل إنشاء المؤسسة، بداية من استقبال فكرة المشروع إلى غاية تجسيده ومتابعته بعد الانطلاق. كما تتضمن تقديم الاستشارات الإدارية والمالية والتقنية ومساعدتهم على استكمال الإجراءات اللازمة.

ثالثا: التمويل

يعد التمويل من أبرز الخدمات التي تقدمها الوكالة، حيث يتم بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية الشريكة من خلال صيغ تمويل مختلفة تتناسب مع طبيعة المشاريع واحتياجاتها. كما يستفيد أصحاب

المشاريع من مجموعة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية خلال السنوات الأولى من النشاط.

وتسعى الوكالة من خلال مختلف برامجها وآلياتها إلى دعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتشجيع روح المقاولاتية، وخلق مناصب الشغل، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)

يعتبر الهيكل التنظيمي من أهم العناصر الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة لضمان حسن سير مختلف أنشطتها ووظائفها، حيث يساهم في تحديد المسؤوليات والصلاحيات وتوزيع المهام بين مختلف المستويات الإدارية، بما يسمح بتحقيق التنسيق والرقابة وتحسين فعالية الأداء. وتكتسي هذه العملية أهمية خاصة داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA) ، نظرا لطبيعة نشاطها المرتبط بتمويل ومرافقة المشاريع الاستثمارية ودعم المؤسسات المصغرة وترقية روح المقاولاتية لدى الشباب.

ويتميز الهيكل التنظيمي للوكالة بطابع هرمي وإداري واضح، حيث يقوم على مستويين أساسيين يتمثلان في الهيكل التنظيمي المركزي على المستوى الوطني، والهيكل التنظيمي المحلي على مستوى الوكالات الولائية والفروع المحلية، وذلك بهدف ضمان التنسيق والتكامل في أداء مختلف الوظائف والمهام.

أولا: الهيكل التنظيمي المركزي للوكالة

يمثل الهيكل التنظيمي المركزي أعلى مستوى إداري داخل الوكالة، حيث يتولى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بدعم الاستثمار المقاولاتية، إضافة إلى الإشراف على نشاط الوكالات الولائية ومتابعة مختلف البرامج والخدمات المقدمة.

ويتكون الهيكل التنظيمي المركزي من عدة هيئات ومديريات رئيسية تتمثل فيما يلي:

1- مجلس الإدارة:

يعد أعلى هيئة تنظيمية داخل الوكالة، حيث يتولى رسم التوجهات والسياسات العامة المتعلقة بنشاط الوكالة، إضافة إلى المصادقة على البرامج والميزانيات ومتابعة تحقيق الأهداف المسطرة.

2- المدير العام:

يمثل السلطة التنفيذية داخل الوكالة، ويتولى الإشراف على مختلف المديريات والمصالح، كما يسهر على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ومتابعة سير النشاط الإداري والمالي.

3- الأمانة العامة:

تتكفل بتنسيق النشاط الإداري بين مختلف المديريات والمصالح، بالإضافة إلى تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة والشؤون القانونية.

4- مديرية الدراسات والاستشراف:

تختص بإعداد الدراسات والتحليلات الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير البيانات والإحصائيات اللازمة لاتخاذ القرارات.

5- مديرية التنظيم والأساليب:

تعمل على إعداد وتنظيم الإجراءات الإدارية وتوحيد طرق العمل بين مختلف الوكالات والفروع، مع السعي إلى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات.

6- مديرية الشؤون المالية والمحاسبة:

تتولى إعداد الميزانيات ومتابعة العمليات المالية والمحاسبية وإعداد التقارير المالية، كما تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية في معالجة البيانات المالية.

7- مديرية نظم المعلومات والرقمنة:

تعمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية وربط مختلف الهياكل التابعة للوكالة بشبكة موحدة، إضافة إلى رقمنة الخدمات والملفات الإدارية والمالية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لولاية سعيدة

تمثل الوكالة الولائية المستوى التنفيذي لنشاط الوكالة، حيث تتولى التطبيق الميداني للبرامج والسياسات التي تضعها الإدارة المركزية، وتعتبر حلقة وصل مباشرة بين الوكالة وحاملي المشاريع.

ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية من عدة مصالح أساسية تتمثل في:

1- مدير الوكالة الولائية:

يشرف على تسيير نشاط الوكالة على المستوى المحلي ويتابع تنفيذ البرامج والتعليمات الصادرة عن الإدارة المركزية.

2- مصلحة الاستقبال والإعلام:

تتكفل باستقبال حاملي المشاريع وتوجيههم وتقديم المعلومات المتعلقة بخدمات الوكالة وشروط الاستفادة منها.

3- مصلحة التمويل:

تتولى دراسة الملفات التمويلية وتحليلها من الناحية المالية والاقتصادية بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات الشريكة.

4- مصلحة المرافقة والمتابعة:

تعمل على مرافقة أصحاب المشاريع في مختلف مراحل إنشاء المؤسسة ومتابعتها بعد الانطلاق.

5- مصلحة المحاسبة والمالية:

تقوم بتسجيل العمليات المالية والمحاسبية وإعداد التقارير والوثائق المالية.

6- مصلحة الإعلام الآلي والرقمنة:

تختص بتسيير الأنظمة المعلوماتية وحفظ ومعالجة البيانات المتعلقة بالمشاريع والملفات.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يقوم على التكامل بين مختلف المستويات الإدارية والمصالح الوظيفية، بما يسمح بتحقيق الفعالية في التسيير وتحسين جودة الخدمات المقدمة لحاملي المشاريع ودعم القرارات التمويلية والاستثمارية.

الشكل رقم 03-07: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

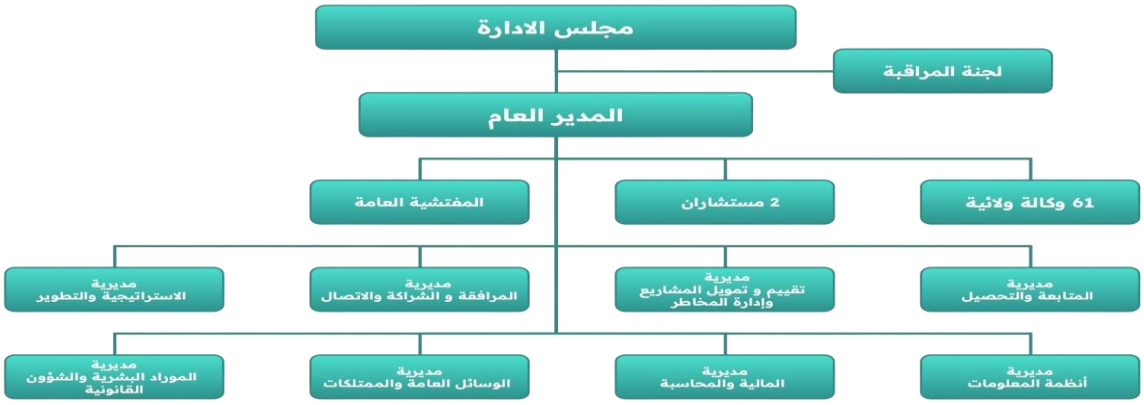

قرار المؤرخ في 23 شوال 1446 الموافق 22 ابريل 2025 يتضمن التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

الشكل رقم 03-08 : الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية

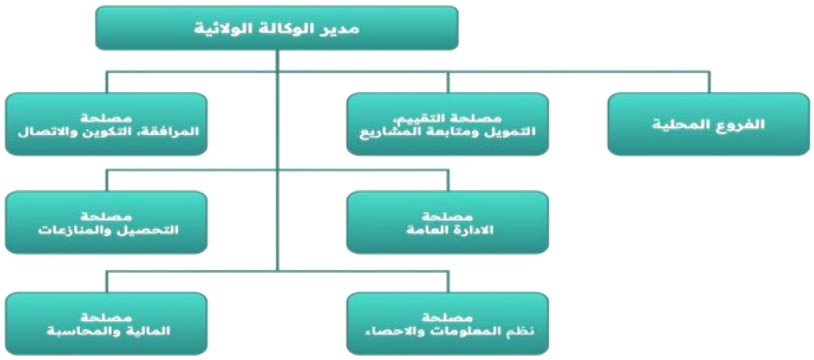

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة

المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) من بين أهم الهيئات العمومية التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم الاستثمار وترقية روح المقاولاتية لدى الشباب، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص البطالة وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة. وتعمل الوكالة على مرافقة حاملي المشاريع وتقديم مختلف أشكال الدعم المالي والتقني والإداري بما يسمح بتحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع اقتصادية قابلة للتجسيد.

وتتمثل أهم مهام الوكالة فيما يلي:

1- مرافقة حاملي المشاريع

تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع في مختلف مراحل إنشاء المؤسسة، بداية من استقبال وتوجيه أصحاب الأفكار الاستثمارية، مرورا بمساعدتهم في إعداد دراسة الجدوى والملفات الإدارية، وصولًا إلى مرحلة التمويل

والانطلاق الفعلي للنشاط. كما توفر برامج تكوينية في مجالات التسيير والمحاسبة والتسويق وإعداد مخططات الأعمال بهدف تطوير القدرات المقاولاتية للمستفيدين. ولا تتوقف المرافقة عند مرحلة إنشاء المؤسسة فقط، بل تمتد أيضًا إلى متابعة المشاريع بعد انطلاقها لمساعدتها على تجاوز مختلف الصعوبات.

2- المساهمة في ترقية نظام بيئي للمقاولاتية

تسعى الوكالة إلى إنشاء بيئة ملائمة لتطوير المقاولاتية من خلال التنسيق مع مختلف الهيئات الفاعلة مثل البنوك، الجامعات، مراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية. كما تعمل على نشر ثقافة المقاولاتية وتشجيع المبادرات الفردية عبر تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية وتكوينات تهدف إلى تعزيز روح الابتكار لدى الشباب ودعم المشاريع ذات القيمة المضافة.

3- تعزيز قدرات الوكالة وتحسين تسيير المخاطر

تعمل الوكالة على تطوير قدراتها التنظيمية والإدارية من خلال تحسين طرق العمل وتحديث إجراءات معالجة الملفات، إضافة إلى رقمنة مختلف الخدمات وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية تساعد على تسهيل تبادل المعلومات وتسريع اتخاذ القرارات. كما تسعى إلى تحسين أساليب تقييم المشاريع وتحليل المخاطر المرتبطة بتمويلها بما يساهم في رفع فعالية برامج التمويل وتقليل حالات تعثر المشاريع.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مهام الوكالة لا تقتصر على منح التمويل فقط، وإنما تشمل منظومة متكاملة من المرافقة والتكوين والدعم والمتابعة، بما يساهم في تشجيع الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثاني: نظم المعلومات وتمويل المشاريع في الوكالة.

يعتمد تسيير الوكالة على نظام معلومات محاسبي متطور يهدف إلى معالجة ملفات التمويل وتحليلها بطريقة دقيقة ومنظمة. ويقوم هذا النظام على مجموعة من المكونات التنظيمية والتقنية التي تسمح بجمع البيانات وتحويلها إلى معلومات داعمة للقرار. كما تم إدخال هذا النظام في إطار عصرنة الخدمات الإدارية سنة 2024. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة هذا النظام من حيث بنيته ومدخلاته ومخرجاته داخل الوكالة

المطلب الأول: مصلحة نظم المعلومات بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)

تعتبر مصلحة نظم المعلومات من بين المصالح الأساسية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، نظراً للدور الذي تؤديه في تسيير ومعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بمختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والمالية الخاصة بالوكالة. وفي ظل التوجه نحو الرقمنة وتطوير الإدارة الإلكترونية، أصبحت هذه المصلحة

تمثل محورا أساسيا في تحسين جودة الأداء وتسهيل تداول المعلومات وضمان سرعة معالجة الملفات المتعلقة بحاملي المشاريع.

وتعمل مصلحة نظم المعلومات على توفير بيئة معلوماتية متكاملة تسمح بجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، خاصة تلك المرتبطة بتمويل المشاريع الاستثمارية ومتابعتها. كما تسهم في تحسين الاتصال بين مختلف المصالح الداخلية وربط الوكالات الولائية بالإدارة المركزية عبر أنظمة معلوماتية موحدة.

أولا: مهام مصلحة نظم المعلومات

تتولى مصلحة نظم المعلومات داخل الوكالة مجموعة من المهام الأساسية، من أهمها:

- ضمان تسيير ومتابعة الأنظمة المعلوماتية المعتمدة داخل الوكالة.
- إنشاء وتحديث قواعد البيانات المتعلقة بالمستفيدين والمشاريع الممولة.
- رقمنة الملفات الإدارية والمالية الخاصة بحاملي المشاريع.
- توفير المعلومات والإحصائيات الضرورية لمختلف المصالح الإدارية.
- ضمان الربط المعلوماتي بين الوكالة الولائية والإدارة المركزية.
- إعداد التقارير الدورية والإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة.
- المحافظة على أمن وسرية البيانات والمعلومات المتداولة داخل الوكالة.
- متابعة صيانة الأنظمة المعلوماتية والأجهزة المستعملة داخل المؤسسة.
- تقديم الدعم التقني للمستخدمين ومتابعة مختلف الأعطال التقنية.

ثانيا: النظم الفرعية لمصلحة نظم المعلومات

يتكون نظام المعلومات داخل الوكالة من مجموعة نظم فرعية مترابطة تعمل بصورة متكاملة لضمان حسن سير النشاط، وتتمثل أهم هذه النظم فيما يلي:

1- نظام معالجة ملفات التمويل

يختص هذا النظام باستقبال وتسجيل ملفات حاملي المشاريع ومتابعة مختلف مراحل دراستها، بداية من مرحلة إيداع الملف إلى غاية إصدار قرار التمويل. ويسمح هذا النظام بمتابعة حالة الملفات وتحديثها بصورة مستمرة.

2- نظام المعلومات المحاسبي

يعد من أهم الأنظمة الفرعية داخل الوكالة، حيث يتولى تسجيل ومعالجة العمليات المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاط الوكالة، وإعداد التقارير والقوائم المالية المختلفة، بما يسمح بتوفير معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.

3- نظام المتابعة والإحصائيات

يتولى جمع البيانات المتعلقة بالمشاريع الممولة وإعداد الإحصائيات الخاصة بعدد المؤسسات الممولة وقيمة الاستثمارات وتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، بما يساعد الإدارة على تقييم الأداء وتحليل النتائج.

4- نظام الأرشفة الإلكترونية

يعمل هذا النظام على حفظ الوثائق والملفات بصورة إلكترونية بهدف تسهيل الوصول إليها وتقليل الاعتماد على الأرشيف الورقي، إضافة إلى ضمان حماية المعلومات واسترجاعها عند الحاجة.

5- نظام الاتصال وتبادل المعلومات

يهدف إلى تسهيل تدفق المعلومات بين مختلف المصالح والهياكل التابعة للوكالة، من خلال شبكات الاتصال وقواعد البيانات المشتركة، بما يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين التنسيق الإداري.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مصلحة نظم المعلومات تمثل أحد الركائز الأساسية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، نظرا لدورها في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات دقيقة تدعم مختلف العمليات الإدارية والمالية، وتساعد على تحسين جودة القرارات المتعلقة بتمويل ومتابعة المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)

يعد نظام المعلومات المحاسبية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من الأنظمة الجوهرية التي تعتمد عليها الوكالة في تسيير عمليات دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية. إذ لا يقتصر دوره على جمع البيانات فقط، بل يتعدى ذلك إلى تحليلها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية واقتصادية دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة وموضوعية. وقد جاء اعتماد هذا النظام في إطار سياسة الرقمنة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية وتسريع معالجة ملفات المشاريع وضمان الشفافية في اتخاذ القرار.

أولا: نشأة نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة

تم استحداث نظام المعلومات المحاسبية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة 2024، في سياق التحول الرقمي الذي تبنته الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية. ويُعتبر هذا

النظام امتدادا لعملية تحديث آليات دراسة وتمويل المشاريع، من خلال الانتقال من المعالجة الورقية التقليدية إلى نظام رقمي يعتمد على معالجة البيانات بشكل آلي ومنظم.

وقد جاءت نشأة هذا النظام نتيجة مجموعة من التحديات العملية، أبرزها تزايد عدد ملفات التمويل، وتعقد الإجراءات الإدارية، وصعوبة التحكم في الكم الكبير من المعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية. لذلك كان من الضروري اعتماد نظام معلومات محاسبي حديث يسمح بتوحيد طريقة الدراسة والتقييم داخل مختلف هياكل الوكالة.

ويهدف هذا النظام منذ نشأته إلى تحقيق عدة وظائف استراتيجية، أهمها تحسين جودة القرارات التمويلية، تقليص مدة دراسة الملفات، تعزيز الشفافية في معالجة الطلبات، وتقليل الأخطاء الناتجة عن التقييم اليدوي، إضافة إلى دعم سياسة الرقمنة داخل الوكالة بما ينسجم مع التوجه العام للدولة نحو الإدارة الإلكترونية.

ثانيا: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة

تمثل المدخلات المرحلة الأساسية في عمل نظام المعلومات المحاسبي، حيث تُعد الأساس الذي تُبنى عليه عملية التحليل والتقييم واتخاذ القرار. وتشمل المدخلات داخل الوكالة مجموعة واسعة من البيانات المنظمة التي يتم جمعها من حامل المشروع ومن الوثائق الإدارية والمالية المرفقة بملف التمويل.

1- البيانات الشخصية لحامل المشروع

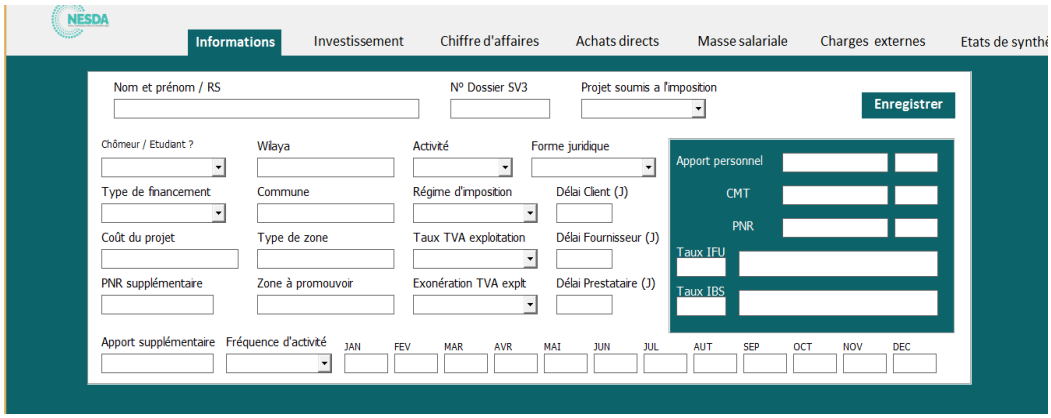

تشمل هذه البيانات المعلومات التعريفية الأساسية مثل الاسم واللقب، تاريخ الميلاد، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، العنوان، المستوى الدراسي، التخصص، والخبرة المهنية إن وجدت.

وتكمن أهمية هذه البيانات في كونها تسمح بإنشاء ملف رقمي خاص بكل مستفيد داخل النظام، كما تساعد على التعرف على هوية صاحب المشروع، وضمان التواصل معه، إضافة إلى التحقق من مدى أهليته للاستفادة من برامج الدعم.

2- بيانات المشروع الاستثمار

تتضمن هذه البيانات اسم المشروع، طبيعة النشاط (تجاري، صناعي، خدماتي)، القطاع الاقتصادي، الموقع الجغرافي، الشكل القانوني للمؤسسة، إضافة إلى وصف تفصيلي للمشروع وأهدافه الاقتصادية.

وتساعد هذه المعلومات في تصنيف المشروع داخل قاعدة بيانات الوكالة، وفهم طبيعته بدقة، مما يسمح بتوجيهه نحو نموذج دراسة ملائم لطبيعة النشاط.

3- المدخلات التقنية والاقتصادية للمشروع

تشمل هذه الفئة من المدخلات العناصر المتعلقة بالجانب التشغيلي للمشروع، مثل الموارد البشرية، الطاقة الإنتاجية، الوسائل التقنية، والاحتياجات التشغيلية.

وتُستخدم هذه البيانات في تحديد القدرة الإنتاجية للمشروع، وتقييم مدى جاهزيته للتنفيذ الفعلي.

4- المدخلات المالية (التكاليف)

تعد التكاليف من أهم وأدق عناصر المدخلات، حيث يتم إدخالها بشكل تفصيلي وتشمل:

تكاليف التجهيزات: وتشمل الآلات، المعدات، الحواسيب، وسائل النقل، والأثاث.

تكاليف الإيجار: وتشمل كراء المحل والمصاريف الشهرية المرتبطة به.

تكاليف المواد الأولية: وهي المواد التي تدخل مباشرة في عملية الإنتاج أو النشاط.

تكاليف العمال والرواتب: وتشمل الأجور الشهرية، التأمينات الاجتماعية، والامتيازات.

تكاليف التسويق: مثل الإشهار، التسويق الرقمي، تصميم الهوية البصرية.

تكاليف النقل والصيانة: وتشمل الوقود، الصيانة الدورية، وإصلاح المعدات.

وتساعد هذه البيانات في تحديد الحجم الحقيقي للاستثمار، وحساب التكاليف الإجمالية والتشغيلية للمشروع.

5- المداخيل والإيرادات المتوقعة

تشمل هذه المدخلات سعر بيع المنتجات أو الخدمات، عدد الوحدات المتوقع بيعها، والإيرادات الشهرية والسنوية المقدرة.

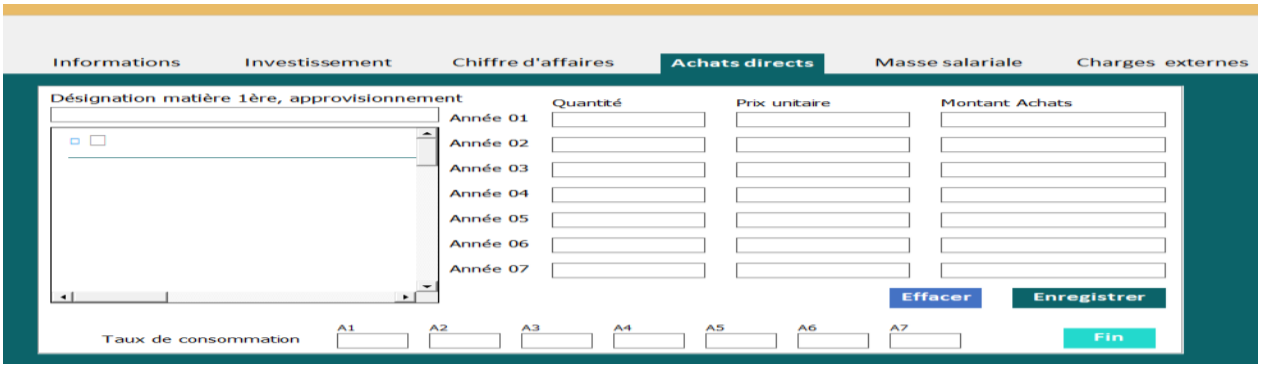

وتُستخدم هذه البيانات في حساب رقم الأعمال المتوقع، وتقدير الأرباح المستقبلية، وتحليل القدرة الربحية للمشروع .

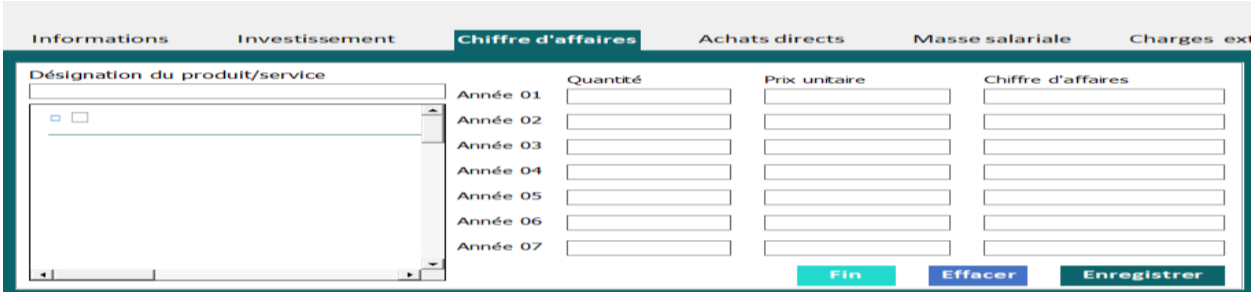

ثالثا: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة

تمثل المخرجات المرحلة النهائية في نظام المعلومات المحاسبي، حيث يتم تحويل المدخلات إلى نتائج تحليلية ومالية تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ القرار.

1- تقرير دراسة المشروع

يقوم النظام بإعداد تقرير شامل يحتوي على جميع عناصر المشروع، بما في ذلك الوصف العام، التحليل المالي، التكاليف، الإيرادات، والأرباح المتوقعة.

ويُعتبر هذا التقرير الوثيقة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في دراسة ملف التمويل واتخاذ القرار النهائي.

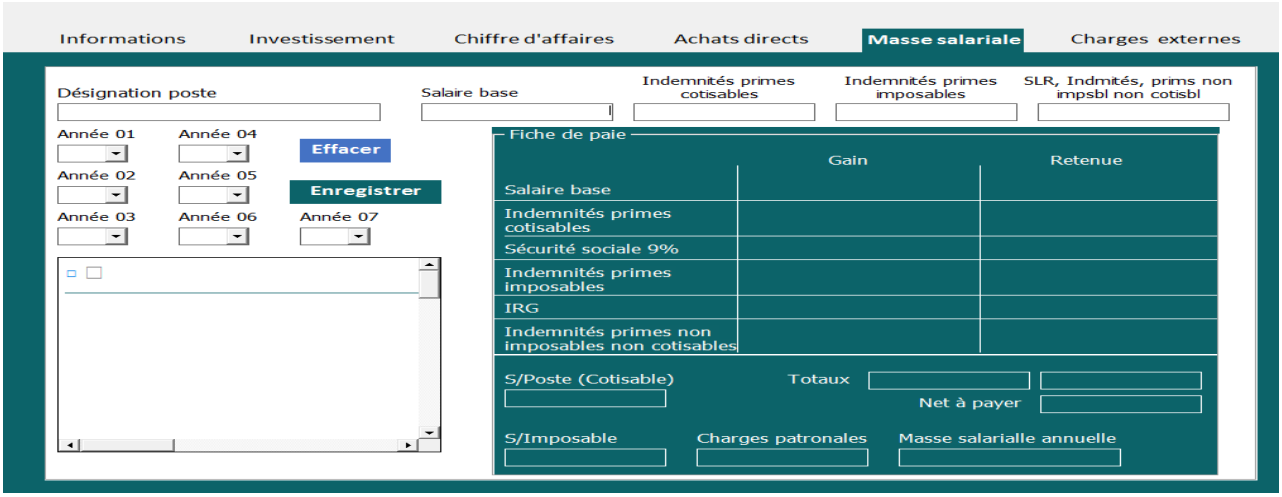

2- الحسابات المالية الكلية

يشمل النظام حساب إجمالي التكاليف الاستثمارية والتشغيلية، وتجميع مختلف المصاريف في رقم واحد يعكس الحجم الحقيقي للمشروع.

كما يتم حساب رأس المال المطلوب بشكل دقيق، وهو عنصر أساسي في تقييم جدوى التمويل.

3- حساب الأرباح والمؤشرات المالية

يقوم النظام بحساب الأرباح الشهرية والسنوية، إضافة إلى نسبة المردودية المالية، وهو ما يسمح بتقييم الأداء المتوقع للمشروع.

كما يتم استخدام مؤشرات تحليلية مثل مدة استرجاع رأس المال، ومقارنة الإيرادات بالمصروفات.

4- تقييم جدوى المشروع

يُعد من أهم مخرجات النظام، حيث يتم تصنيف المشروع إلى:

مشروع مربح وقابل للتمويل

مشروع يحتاج إلى تعديل

مشروع عالي المخاطر

مشروع غير مجد اقتصاديا

ويعتمد هذا التقييم على تحليل شامل لجميع البيانات المدخلة.

5- إعداد مخطط الأعمال(Business Plan)

يقوم النظام تلقائيا بإنتاج وثيقة Business Plan متكاملة تشمل الدراسة المالية، التسويقية، والتشغيلية للمشروع، وتُستخدم هذه الوثيقة في طلب التمويل وتقديم الملف لدى الوكالة أو البنوك.

6- حفظ البيانات وإمكانية التحديث

يوفر النظام خاصية حفظ كل ملف مشروع داخل قاعدة بيانات رقمية، مع إمكانية التعديل والتحديث المستمر، مما يسمح بمتابعة المشروع حتى بعد التمويل.

يتضح من خلال ما سبق أن نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يمثل منظومة متكاملة تقوم على الإدخال الدقيق للبيانات، ومعالجتها بطريقة علمية، ثم تحويلها إلى مخرجات

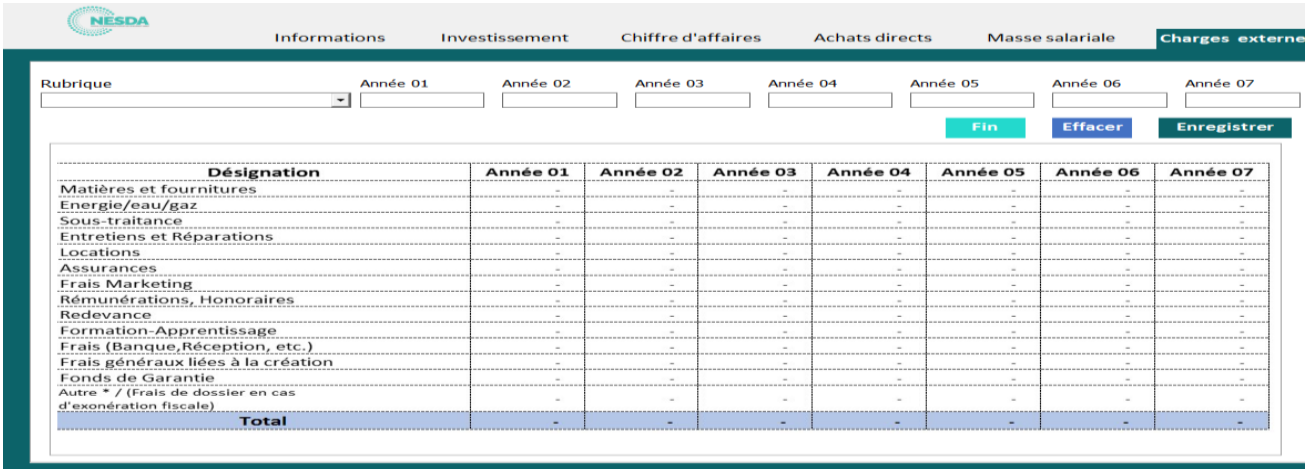

تساعد على اتخاذ قرار تمويلي رشيد. وهو بذلك يشكل أداة أساسية في تحسين جودة دراسة المشاريع وضمان فعالية التمويل ودعم نجاح المؤسسات المصغرة.

المطلب الثالث: المشاريع الممولة من قبل الوكالة خلال خمس سنوات (2021-2025)

بعد التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، وبيان دوره في جمع ومعالجة وتحليل البيانات المالية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، سيتم في هذا المطلب عرض وتحليل المشاريع التي قامت الوكالة بتمويلها خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2025، وذلك اعتماداً على الإحصائيات الرسمية المستخرجة من قاعدة بيانات الوكالة وتقاريرها الدورية. وتبرز أهمية هذا المطلب في كونه يسمح بقياس حجم النشاط الحقيقي للوكالة، والتعرف على مدى مساهمتها في دعم الاستثمار المحلي وتشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر استفادة من التمويل، وتحليل تطور عدد المشاريع الممولة وقيمة الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة. كما تكشف هذه المعطيات عن تأثير التعديلات التنظيمية والإجراءات الجديدة التي اعتمدتها الوكالة على منح التمويلات وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر جدوى واستدامة.

أولاً: تطور عدد المؤسسات الممولة وقيمة الاستثمار الإجمالية (2021-2025)

يوضح الجدول التالي تطور عدد المؤسسات المصغرة التي تم تمويلها، إلى جانب القيمة الإجمالية للاستثمارات الممنوحة خلال السنوات الخمس الأخيرة:

جدول رقم 03-01: تطور عدد المؤسسات المصغرة التي تم تمويلها

السنوات	عدد المؤسسات الممولة	قيمة الاستثمار (دج)
2021	65	198,000,000.00
2022	110	469,700,000.00
2023	145	777,000,000.00
2024	65	287,000,000.00
2025	20	69,000,000.00
المجموع	405	1,800,700,000.00

المصدر : وثائق داخلية من الوكالة

التحليل والتفسير:

1- مرحلة الانطلاق والنمو التصاعدي (2021-2023)

تشير البيانات الإحصائية السابقة إلى وجود منحنى تصاعدي واضح في نشاط الوكالة خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2023، سواء من حيث عدد المؤسسات الممولة أو من حيث قيمة الاستثمارات الممنوحة.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الممولة من 65 مؤسسة سنة 2021 إلى 110 مؤسسة سنة 2022، ليصل إلى 145 مؤسسة سنة 2023، وهو ما يعكس توسع نشاط الوكالة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة. كما شهدت قيمة الاستثمارات ارتفاعاً كبيراً، حيث انتقلت من 198 مليون دج سنة 2021 إلى أكثر من 777 مليون دج سنة 2023، أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف خلال ثلاث سنوات فقط.

ويعود هذا النمو إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والتنظيمية، من أهمها:

تزايد اهتمام الشباب بالمقاولاتية وإنشاء المؤسسات المصغرة.

ارتفاع الوعي بوجود أجهزة دعم حكومية موجهة لتمويل المشاريع.

تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بدراسة الملفات في بداية الفترة.

تشجيع الدولة للاستثمار المحلي في إطار سياسة التنويع الاقتصادي.

تزايد الاعتماد على الرقمنة وتحسين استقبال ومعالجة الملفات.

تكثيف الحملات التحسيسية المتعلقة بريادة الأعمال المقاولاتية.

ارتفاع معدلات البطالة، ما دفع العديد من الشباب إلى التوجه نحو الاستثمار الحر وإنشاء مشاريعهم الخاصة.

كما تعكس هذه النتائج نجاح الوكالة في توسيع قاعدة المستفيدين من التمويل، وتحقيق انتشار أكبر لبرامج دعم المقاولاتية على المستوى المحلي.

وتعتبر سنة 2023 سنة الذروة بالنسبة لنشاط الوكالة خلال الفترة المدروسة، إذ سجلت أعلى عدد من المشاريع الممولة وأعلى قيمة للاستثمارات، وهو ما يعكس ارتفاع وتيرة النشاط التمويلي وتحسن فعالية برامج الدعم والمرافقة.

2- مرحلة التراجع وإعادة تنظيم التمويل (2024)

شهدت سنة 2024 تراجعاً واضحاً في عدد المؤسسات الممولة وقيمة الاستثمارات مقارنة بسنة 2023، حيث انخفض عدد المشاريع الممولة من 145 إلى 65 مؤسسة فقط، كما تراجعت قيمة الاستثمارات من 777 مليون دج إلى 287 مليون دج.

ويعود هذا الانخفاض أساساً إلى قيام الوكالة بمراجعة شاملة لآليات التمويل وإجراءات دراسة الملفات، وذلك بهدف تحسين نوعية المشاريع المقبولة وتقليص نسبة المشاريع غير القابلة للاستمرار.

وقد شملت هذه المراجعة عدة جوانب، أهمها:

تشديد شروط دراسة الجدوى الاقتصادية.

تعزيز الرقابة على الملفات المالية والمحاسبية.

إعادة تقييم معايير قبول المشاريع.

التركيز على المشاريع ذات القيمة المضافة الحقيقية.

رفع مستوى التدقيق في الضمانات المقدمة.

تعزيز المتابعة البعدية للمشاريع الممولة.

إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية والاستراتيجية.

ورغم أن هذه التعديلات أدت إلى انخفاض عدد المشاريع المقبولة، إلا أنها ساهمت في تحسين جودة المشاريع الممولة وتقليص المخاطر المرتبطة بفشل المؤسسات المصغرة بعد انطلاق نشاطها.

3- مرحلة الاستقرار التدريجي (2025)

أما بالنسبة لسنة 2025، فتظهر البيانات المسجلة إلى غاية تاريخ إعداد الدراسة تمويل 20 مؤسسة فقط بقيمة استثمار قدرت بـ 69 مليون دج، وهي أرقام تبقى جزئية بالنظر إلى أن السنة لم تنته بعد.

وتعكس هذه النتائج استمرار الوكالة في العمل وفق الإجراءات الجديدة المعتمدة منذ سنة 2024، مع بداية ظهور نوع من الاستقرار التدريجي في نشاط التمويل.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المتبقية من السنة ارتفاعاً نسبياً في عدد الملفات المقبولة، خاصة بعد تأقلم المستثمرين الشباب مع شروط التمويل الجديدة وتحسن جودة الملفات المقدمة.

ثانياً: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط لكل سنة

من أجل تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر استفادة من تمويلات الوكالة، سيتم عرض توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط، وذلك من حيث عدد المؤسسات الممولة وقيمة الاستثمارات الممنوحة.

1- سنة 2021

جدول رقم03-02: توزيع المشاريع الممولة لسنة 2021

قطاع الاستثمار	عدد المؤسسات الممولة	المبلغ
الفلاحة	30	110 000 000,00
الحرف	5	8 000 000,00
البناء والأشغال العمومية	5	1 000 000,00
الصناعة	10	35 000 000,00
الصيانة	5	2 000 000,00
المهن الحرة	5	25 000 000,00
الخدمات	5	17 000 000,00

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

يتضح من خلال بيانات سنة 2021 أن قطاع الفلاحة احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الممولة وقيمة التمويل، حيث استفاد من 30 مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت 110 مليون دج، أي ما يفوق نصف الاستثمارات الممنوحة تقريباً خلال هذه السنة.

ويرجع ذلك إلى توجه الدولة نحو تشجيع الاستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى الطبيعة الفلاحية للعديد من المناطق المحلية.

كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث قيمة التمويل بـ35 مليون دج، يليه قطاع المهن الحرة بـ25 مليون دج، في حين سجل قطاع البناء والأشغال العمومية أضعف تمويل خلال السنة.

2- سنة 2022

جدول رقم 03-03: توزيع المشاريع الممولة لسنة2022

قطاع الاستثمار	عدد المؤسسات الممولة	المبلغ
الفلاحة	40	170 000 000,00
الحرف	5	14 000 000,00
البناء و الأشغال العمومية	10	35 000 000,00
الصناعة	25	135 000 000,00
الصيانة	10	30 000 000,00
المهن الحرة	5	700 000,00
الخدمات	15	85 000 000,00

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

شهدت سنة 2022 توسعاً واضحاً في مختلف القطاعات، خاصة القطاع الصناعي الذي عرف ارتفاعاً كبيراً في عدد المشاريع وقيمة التمويل، حيث انتقل من 10 مشاريع سنة 2021 إلى 25 مشروعاً سنة 2022.

كما سجل قطاع الخدمات تطوراً ملحوظاً، نتيجة ارتفاع الطلب على الأنشطة الخدمية والرقمية والنقل والصيانة.

في المقابل، عرف قطاع المهن الحرة تراجعاً كبيراً في قيمة التمويل رغم ثبات عدد المشاريع، وهو ما يعكس تغير أولويات التمويل داخل الوكالة.

3- سنة 2023

جدول رقم 03-04: توزيع المشاريع الممولة لسنة2023

قطاع الاستثمار	عدد المؤسسات الممولة	المبلغ
الفلاحة	70	400 000 000,00
الحرف	10	27 000 000,00
البناء والأشغال العمومية	20	130 000 000,00
الصناعة	15	95 000 000,00
الصيانة	10	35 000 000,00
المهن الحرة	0	0
الخدمات	20	90 000 000,00

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

تعتبر سنة 2023 أفضل سنة من حيث حجم التمويلات الممنوحة، حيث سجل قطاع الفلاحة أعلى قيمة تمويل خلال كامل الفترة المدروسة، إذ بلغت الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع 400 مليون دج.

كما شهد قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعاً ملحوظاً، إضافة إلى استمرار تطور قطاع الخدمات.

ويلاحظ اختفاء قطاع المهن الحرة خلال هذه السنة، الأمر الذي قد يرجع إلى تشديد شروط التمويل أو إعادة توجيه الدعم نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية الاقتصادية.

4- سنة 2024

جدول رقم 03-05: توزيع المشاريع الممولة لسنة2024

قطاع الاستثمار	عدد المؤسسات الممولة	المبلغ
الفلاحة	30	160 000 000,00
الحرف	5	8 000 000,00
البناء و الأشغال العمومية	5	12 000 000,00
الصناعة	20	95 000 000,00
الصيانة	0	0
المهن الحرة	0	0
الخدمات	5	12 000 000,00

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

رغم التراجع العام في التمويل خلال سنة 2024، إلا أن قطاعي الفلاحة والصناعة حافظا على مكانتهما داخل سياسة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة.

كما يظهر تراجع واضح في تمويل قطاعات الحرف والخدمات والبناء، واختفاء قطاعي الصيانة والمهن الحرة بشكل كامل، وهو ما يعكس التوجه الجديد للوكالة نحو التركيز على المشاريع الإنتاجية ذات المردودية الاقتصادية المرتفعة.

5- سنة 2025 (إلى غاية تاريخ الدراسة)

جدول 03-06: توزيع المشاريع الممولة لسنة2025

قطاع الاستثمار	عدد المؤسسات الممولة	المبلغ
الفلاحة	5	13 000 000,00
الحرف	0	0
البناء والأشغال العمومية	0	0
الصناعة	5	16 000 000,00
الصيانة	0	0
المهن الحرة	5	17 000 000,00
الخدمات	5	23 000 000,00

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

تعكس أرقام سنة 2025 مرحلة انتقالية في نشاط الوكالة، حيث تظهر عودة بعض القطاعات مثل المهن الحرة والخدمات بعد غيابها خلال سنة 2024.

كما يلاحظ تقارب نسبي في توزيع التمويلات بين القطاعات المختلفة، غير أن هذه النتائج تبقى مؤقتة بالنظر إلى أن السنة لم تكتمل بعد.

ثالثاً: الخلاصة الإحصائية للمطلب الثاني

من خلال تحليل المعطيات والإحصائيات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأساسية، تتمثل فيما يلي:

بلغ إجمالي عدد المؤسسات الممولة خلال الفترة المدروسة 405 مؤسسة.

تجاوزت قيمة الاستثمارات الإجمالية 1.8 مليار دج.

يعتبر قطاع الفلاحة القطاع الأكثر استفادة من التمويل خلال كامل الفترة.

شهد قطاع الصناعة تطوراً ملحوظاً خاصة خلال سنتي 2022 و2023.

سجلت سنة 2023 أعلى مستوى من التمويلات والاستثمارات.

أدى تشديد إجراءات التمويل خلال سنة 2024 إلى انخفاض عدد المشاريع المقبولة.

ركزت الوكالة بشكل متزايد على المشاريع الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

ساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين دراسة الملفات ودعم القرارات التمويلية.

سمحت قاعدة البيانات المركزية للوكالة بإعداد تقارير وإحصائيات دقيقة تساعد على توجيه التمويل نحو القطاعات الأكثر فعالية.

تعكس نتائج سنة 2025 بداية استقرار تدريجي للسياسة التمويلية الجديدة المعتمدة من طرف الوكالة.

ثالثا: آليات وصيغ تمويل المشاريع في الوكالة

بعد استعراض مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، يتضح أن عملية التمويل تُعد من أهم الآليات التي تعتمد عليها الوكالة في تجسيد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بدعم الاستثمار، تشجيع روح المقاولاتية، وخلق مؤسسات مصغرة قادرة على الاستمرار والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية.

وتعتمد الوكالة في هذا المجال على مجموعة من الصيغ التمويلية المرنة التي تتلاءم مع طبيعة المشاريع الاستثمارية، ووضعية أصحابها الاجتماعية والمهنية، إضافة إلى الموقع الجغرافي للمشروع، وذلك بالتنسيق مع مختلف الشركاء الماليين وعلى رأسهم البنوك العمومية.

ولا يقتصر دور الوكالة على تقديم القروض فقط، بل يمتد إلى منح إعانات مالية إضافية وامتيازات جبائية وشبه جبائية تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن المستثمرين الشباب، وتسهيل انطلاق مشاريعهم في أحسن الظروف الممكنة.

ومن خلال الدراسة الميدانية والوثائق المتحصل عليها، تبين أن الوكالة تعتمد ثلاث صيغ رئيسية للتمويل تتمثل في: التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي، والتمويل الذاتي، بالإضافة إلى جملة من التسهيلات المتعلقة بفترات الإعفاء والتسديد.

- **رابعا: صيغ التمويل المعتمدة في الوكالة**

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على عدة صيغ تمويلية تختلف باختلاف قيمة المشروع، وطبيعة النشاط، ووضعية حامل المشروع، وذلك من أجل تمكين أكبر عدد ممكن من الشباب من الاستفادة من الدعم المالي اللازم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة.

وتقوم هذه الصيغ على مبدأ تقاسم التمويل والمخاطر بين المستثمر، الوكالة، والبنك، بما يسمح بتخفيف العبء المالي عن صاحب المشروع، خاصة في المراحل الأولى من النشاط.

1- التمويل الثلاثي (البنك + الوكالة + المستثمر)

يُعتبر التمويل الثلاثي الصيغة الأكثر انتشاراً واستعمالاً داخل الوكالة، حيث يقوم على مساهمة ثلاثة أطراف أساسية في تمويل المشروع الاستثماري، وهي:

المساهمة الشخصية للمستثمر.

قرض بدون فوائد تمنحه الوكالة.

قرض بنكي تمنحه البنوك العمومية الشريكة.

ويتم تحديد نسب مساهمة كل طرف وفقاً لوضعية صاحب المشروع والمنطقة الجغرافية التي يقام فيها المشروع، وذلك كما يلي:

جدول 03-07: صيغ تمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فوائد الوكالة	البنك
حتى 10000000دج	البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
		مناطق الجنوب	%10	%20	%70
	الغير بطالين	مناطق الهضاب و المناطق الخاصة	%12	%18	%70
		بقية المناطق	%15	%15	%70

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

التحليل:

من خلال المعطيات السابقة، يتبين أن البنك يتحمل الحصة الأكبر من التمويل بنسبة ثابتة تقدر بـ70%، وهو ما يعكس الدور الأساسي الذي يلعبه القطاع البنكي في تمويل المؤسسات المصغرة والمشاريع الاستثمارية.

كما نلاحظ أن الوكالة تساهم بنسبة معتبرة تتراوح بين 15% و25% على شكل قرض بدون فوائد، وهو ما يمثل دعماً حقيقياً للمستثمرين الشباب، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف إنشاء المشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة للمساهمة الشخصية، فقد تم تحديدها بنسب منخفضة نسبياً تتراوح بين 5% و15%، وذلك بهدف تمكين الفئات محدودة الدخل، خصوصاً البطالين والطلبة، من الولوج إلى عالم المقاولاتية دون الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة.

وتعكس هذه الصيغة توجهاً واضحاً للدولة نحو تشجيع الاستثمار المنتج، وتحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات مصغرة من خلال تقليل العبء المالي الأولي، وتوفير ظروف تمويل أكثر مرونة مقارنة بالتمويلات البنكية التقليدية.

كما أن تخصيص نسب تفضيلية لبعض المناطق، خاصة مناطق الجنوب والهضاب العليا، يدخل ضمن سياسة تحقيق التوازن التنموي بين مختلف مناطق الوطن، وتشجيع الاستثمار في المناطق التي تعاني من نقص النشاط الاقتصادي.

2- التمويل الثنائي (الوكالة + المستثمر)

إلى جانب التمويل الثلاثي، تعتمد الوكالة صيغة ثانية تعرف بالتمويل الثنائي، ويتم فيها تمويل المشروع من طرفين فقط هما:

- المستثمر.
- الوكالة.

دون تدخل أي مؤسسة بنكية.

ويخص هذا النوع من التمويل المشاريع الصغيرة التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار جزائري، حيث يتم توزيع التمويل كما يلي:

الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

جدول رقم 03-08: صيغ التمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فوائد وكالة ناسدا
حتى 10000000 دج	%50	%50

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

تحليل صيغة التمويل الثنائي

تتميز هذه الصيغة بكونها أكثر بساطة من التمويل الثلاثي، نظراً لعدم تدخل البنك في العملية التمويلية، وهو ما يسمح بتقليص الإجراءات الإدارية وتسريع دراسة الملفات والحصول على التمويل.

غير أن هذه الصيغة تتطلب مساهمة شخصية مرتفعة نسبياً تصل إلى 50% من قيمة المشروع، الأمر الذي يجعلها أقل ملاءمة للفئات محدودة الدخل مقارنة بالتمويل الثلاثي.

كما أن هذا النوع من التمويل يُستخدم غالباً في المشاريع الصغيرة أو الأنشطة التي لا تتطلب استثمارات ضخمة، مثل بعض الأنشطة الحرفية والخدماتية والمهن الحرة.

ومن جهة أخرى، يسمح التمويل الثنائي للوكالة بالتحكم بشكل أكبر في عملية التمويل والمتابعة، باعتبارها الطرف الممول الرئيسي إلى جانب المستثمر.

3- **التمويل الذاتي**

تتمثل الصيغة الثالثة في التمويل الذاتي، حيث يعتمد المستثمر بشكل كامل على موارده المالية الخاصة دون الاستفادة من أي قرض بنكي أو مساهمة مالية من الوكالة.

الهيكل المالي للتمويل الذاتي:

جدول 03-09: التمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10000000 دج	%100

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

تحليل التمويل الذاتي

يُعد التمويل الذاتي من أبسط الصيغ التمويلية، حيث يتحمل المستثمر كامل تكاليف المشروع اعتماداً على أمواله الخاصة.

ورغم أن الوكالة لا تقدم في هذه الحالة أي قرض مالي، إلا أن المستثمر يبقى قادراً على الاستفادة من مختلف الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية التي تمنحها الدولة في إطار تشجيع الاستثمار المقاولاتية.

وتناسب هذه الصيغة المستثمرين الذين يمتلكون قدرات مالية كافية ويرغبون في تفادي الالتزامات المرتبطة بالقروض البنكية أو الديون طويلة الأجل.

كما تُستخدم هذه الصيغة غالباً في المشاريع الصغيرة جداً أو الأنشطة التي لا تتطلب تجهيزات أو استثمارات ضخمة.

خامسا: مدة تسديد القروض

تمنح الوكالة للمستفيدين من التمويل مجموعة من التسهيلات المتعلقة بفترات التسديد، وذلك بهدف تمكين المؤسسات المصغرة من الانطلاق وتحقيق التوازن المالي قبل البدء في تسديد القروض.

وتختلف مدة التسديد حسب نوع التمويل كما يلي:

جدول 03-10: نظام التسديد

المدة / انواع التمويل	مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد الدين	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي
التمويل الثنائي	12 شهرا		05 سنوات

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

تحليل نظام التسديد

يتضح من الجدول السابق أن الوكالة تعتمد سياسة مرنة في تسديد القروض، تقوم أساساً على منح المستثمر فترة سماح قبل بداية التسديد، تسمح له بإطلاق المشروع وبدء النشاط وتحقيق مداخيل أولية.

ففي التمويل الثلاثي، يستفيد المستثمر من فترة تأجيل تصل إلى 18 شهراً، وهي مدة مهمة تمكنه من اقتناء المعدات، تجهيز المحل، والانطلاق الفعلي في النشاط دون ضغط الأقساط الشهرية.

كما يتم تأجيل تسديد قرض الوكالة إلى غاية الانتهاء من تسديد القرض البنكي، وهو ما يخفف العبء المالي على المستثمر خلال السنوات الأولى من النشاط.

أما في التمويل الثنائي، فتكون مدة التأجيل أقل نسبياً وتقدر بـ 12 شهراً، نظراً لعدم وجود قرض بنكي ضمن هذه الصيغة.

ويهدف هذا النظام إلى رفع فرص نجاح المشاريع وتقليل احتمالات فشلها خلال المراحل الأولى، والتي تعتبر غالباً أكثر المراحل حساسية بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

سادسا: الإعانات المالية الإضافية

إلى جانب القروض الأساسية، تمنح الوكالة مجموعة من الإعانات المالية التكميلية التي تهدف إلى تخفيف التكاليف التأسيسية للمشروع، ومساعدة المستثمر على تجاوز الصعوبات المالية المرتبطة بمرحلة الانطلاق.

وتتمثل أهم هذه الإعانات فيما يلي:

1- القرض غير المكافئ

وهو قرض تمنحه الوكالة بدون فوائد، وتتراوح نسبته بين 15% و50% حسب صيغة التمويل ووضعية صاحب المشروع.

ويعتبر هذا القرض من أهم آليات الدعم المالي التي تعتمدها الوكالة، لأنه يسمح بتقليص حجم القروض البنكية ذات الأعباء المالية، وبالتالي تخفيف التكاليف الإجمالية للمشروع.

2- قرض كراء المحل

تمنح الوكالة قرضاً إضافياً موجهاً لتغطية تكاليف كراء المحل التجاري أو المهني الذي سيمارس فيه النشاط، وتصل قيمة هذا القرض إلى 500,000 دج.

وتبرز أهمية هذا القرض في مساعدة المستثمرين الذين لا يملكون محلات خاصة، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الإيجار التجاري.

كما يساهم هذا الإجراء في تسهيل انطلاق النشاط بسرعة، وتخفيف العبء المالي المرتبط بالمرحلة التأسيسية للمشروع.

سابعا: الامتيازات الجبائية

تستفيد المشاريع الممولة من طرف الوكالة من مجموعة من الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، والتي تهدف إلى تخفيف الأعباء الضريبية عن المؤسسات المصغرة خلال مرحلتي الإنشاء والاستغلال.

1- الامتيازات الجبائية خلال مرحلة الإنجاز

جدول 03-11: الامتيازات الجبائية

مرحلة الانجاز	الامتياز الجبائي
نقل الملكية لاكتسابات عقارية للنشاط الصناعي	اعفاء كلي
اعفاء من القيمة المضافة لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز استثمار الخاص لمرحلتي الانشاء و التوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي	اعفاء كلي من القيمة المضافة TVA
الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة	تخفيض05%

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

تحليل امتيازات مرحلة الإنجاز

تساهم هذه الامتيازات في تقليص تكلفة الاستثمار الأولية، خاصة فيما يتعلق باقتناء المعدات والتجهيزات والمواد الضرورية لإنشاء المشروع.

كما أن الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة يمثل دعماً مهماً للمؤسسات الناشئة، لأنه يسمح بخفض تكلفة اقتناء وسائل الإنتاج.

2- الامتيازات الجبائية خلال مرحلة الاستغلال

جدول 03-12: امتيازات مرحلة الاستغلال

الامتياز	مدة الإعفاء
الإعفاء من الرسم العقاري	3 أو 6 أو 10 سنوات
الإعفاء من IFU أو IBS أو IRG	3 أو 6 أو 10 سنوات

المصدر: وثائق داخلية من الوكالة

تحليل:

تمنح هذه الامتيازات للمؤسسات المصغرة خلال السنوات الأولى من النشاط، وهي مرحلة غالباً ما تكون حساسة من الناحية المالية.

وتختلف مدة الإعفاء حسب موقع المشروع وطبيعة النشاط، حيث تستفيد المشاريع المقامة في مناطق الجنوب والمناطق الخاصة من فترات إعفاء أطول، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في هذه المناطق.

كما تسمح هذه الإعفاءات بتحسين الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنوات الأولى، وتوجيه الموارد المتاحة نحو تطوير النشاط وتوسيع الإنتاج بدل دفع الضرائب والرسوم.

ثامنا: تمديد الإعفاءات الجبائية

لا تتوقف الامتيازات الجبائية عند المدد المحددة فقط، بل يمكن تمديدها لمدة إضافية تصل إلى سنتين إذا التزم المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل بعقود دائمة.

ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع المؤسسات المصغرة على خلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في امتصاص البطالة، خاصة وسط فئة الشباب.

كما يعكس هذا الامتداد في الإعفاءات توجهاً واضحاً للدولة نحو ربط الدعم الجبائي بتحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروع، وليس فقط بإنشائه شكلياً.

المطلب الرابع: دور نظام Business Plan في اتخاذ القرار داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(NESDA)

يعد نظام Business Plan الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الانظمة المعلوماتية الحديثة التي تلعب دورا محوريا في عملية اتخاذ القرار سواء بالنسبة لإدارة الوكالة او لصاحب المشروع. ويقوم هذا النظام على تحليل شامل ودقيق لجميع المعطيات المتعلقة بالمشروع الاستثماري ثم تحويلها الى مخرجات رقمية ومالية تساعد على تقييم مدى جدوى المشروع وقابليته للتمويل. وبذلك فان هذا النظام لا يكتفي بجمع البيانات بل يتجاوز ذلك ليصبح اداة دعم مباشر للقرار الاستثماري.

اولا: دور النظام في تحديد جدوى وربحية المشروع

يعمل نظام Business Plan على تحليل مختلف البيانات المدخلة المتعلقة بالمشروع مثل التكاليف المختلفة (التجهيزات الايجار الرواتب المواد الاولية) اضافة الى الايرادات المتوقعة والارباح المقدرة. ومن خلال هذه المعطيات يقوم النظام تلقائيا بحساب المؤشرات المالية الاساسية مثل صافي الربح رقم الاعمال ونسبة المردودية.

وبناء على هذه النتائج يتمكن النظام من تقديم صورة واضحة حول الوضعية المالية للمشروع اي ما اذا كان المشروع قادرا على تحقيق ارباح ام انه يحقق خسائر او ارباحا ضعيفة لا تغطي التكاليف.

وبالتالي فان دور النظام في اتخاذ القرار يظهر من خلال:

- تحديد مدى ربحية المشروع بدقة
- مقارنة الايرادات بالمصاريف
- ابراز قدرة المشروع على الاستمرارية

وفي هذا السياق اذا اظهرت النتائج ان التكاليف تفوق الايرادات او ان هامش الربح ضعيف فان القرار الاداري يتجه غالبا نحو رفض المشروع او طلب اعادة دراسته. اما إذا كانت النتائج ايجابية فان ذلك يدعم قرار التمويل والموافقة على المشروع.

ثانيا: دور النظام في تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل

تعد المخاطر المالية من اهم العناصر التي تأخذها الوكالة بعين الاعتبار قبل منح التمويل وهنا يبرز دور نظام Business Plan في تقييم هذه المخاطر بشكل علمي وموضوعي.

حيث يقوم النظام بتحليل عدة عناصر اساسية مثل:

- حجم التكاليف الاستثمارية والتشغيلية
- نسبة الارباح المتوقعة
- مدة استرجاع راس المال
- قدرة المشروع على الاستمرارية

ومن خلال هذه التحليلات يتمكن النظام من تحديد مستوى المخاطرة المرتبط بكل مشروع سواء كان مرتفعا او متوسطا او منخفضا.

ويؤثر هذا التحليل بشكل مباشر على القرار النهائي حيث:

- اذا كانت نسبة المخاطر مرتفعة يتم رفض المشروع او طلب تعديله
- إذا كانت المخاطر مقبولة يتم الموافقة على التمويل

وبذلك يساهم النظام في حماية الوكالة من تمويل المشاريع غير القابلة للنجاح ويقلل من احتمال فشل المؤسسات المصغرة بعد انشائها.

ثالثا: دور النظام في المقارنة بين المشاريع واختيار الافضل

في كثير من الحالات تستقبل الوكالة عددا كبيرا من المشاريع في نفس الفترة مما يجعل عملية المقارنة اليدوية صعبة وغير دقيقة. وهنا يظهر دور نظام Business Plan كأداة تحليل ومقارنة.

حيث يقوم النظام بتحليل كل مشروع على حدة ثم يعرض مجموعة من المؤشرات الموحدة مثل:

- الارباح المتوقعة
- حجم الاستثمار
- نسبة المردودية
- مدة استرجاع راس المال

وبناء على هذه المؤشرات يمكن للإدارة مقارنة المشاريع بطريقة موضوعية واختيار المشروع الاكثر جدوى وربحية واستقرارا.

وبالتالي فان النظام يساعد في:

- ترتيب المشاريع حسب الاولوية
- اختيار المشاريع ذات القيمة الاقتصادية الاعلى
- تحسين جودة قرارات التمويل

رابعا: دور النظام في تسريع اتخاذ القرار

من أبرز مزايا نظام Business Plan انه يقلص بشكل كبير الزمن اللازم لدراسة المشاريع واتخاذ القرار. فبدلا من الاعتماد على الحسابات اليدوية والتحليل التقليدي الذي كان يستغرق وقتا طويلا أصبح النظام يقوم بجميع العمليات الحسابية والتحليلية بشكل اوتوماتيكي وفوري.

وينتج عن ذلك:

- تقليص مدة دراسة الملفات
- تسريع عملية اتخاذ القرار
- تحسين فعالية العمل الاداري داخل الوكالة

وبالتالي يساهم النظام في رفع كفاءة الاداء وتقليل الضغط على المصالح المكلفة بدراسة الملفات.

خامسا: دور النظام في دعم القرار الموضوعي المبني على البيانات

يتميز نظام Business Plan بانه يعتمد على بيانات رقمية ومعادلات مالية دقيقة وليس على التقديرات الشخصية او الاجتهادات الفردية. وهذا ما يجعل القرار الناتج عنه أكثر موضوعية وحيادا.

حيث يعتمد النظام على:

- معطيات مالية دقيقة
- حسابات آلية
- مؤشرات اقتصادية واضحة

وبالتالي فان القرارات المتخذة تكون:

- اقل عرضة للأخطاء البشرية
- أكثر شفافية وعدالة
- مبنية على اسس علمية واضحة

سادسا: دور النظام في دعم صاحب المشروع في اتخاذ قراره

لا يقتصر دور النظام على الادارة فقط بل يمتد ايضا الى صاحب المشروع نفسه حيث يوفر له رؤية واضحة حول مدى جدوى مشروعه قبل الانطلاق فيه.

ومن خلال النتائج التي يقدمها النظام يمكن لصاحب المشروع ان:

- يقرر ما إذا كان المشروع قابلا للتنفيذ
- يعيد تعديل التكاليف او الاسعار
- يغير بعض عناصر المشروع قبل البدء
- يتجنب الدخول في مشاريع خاسرة

وبذلك يتحول النظام الى اداة توجيه استثماري تساعد على تحسين جودة القرارات الفردية للمستثمرين الشباب.

سابعا: دور النظام في دعم التخطيط المستقبلي

يساهم النظام ايضا في تقديم توقعات مستقبلية حول اداء المشروع من خلال تحليل تطور الارباح والمصاريف ونمو النشاط.

وهذه التوقعات تساعد على:

- وضع خطط توسع مستقبلية
- تحسين استدامة المشروع
- اتخاذ قرارات تصحيحية مبكرة
- تفادي المخاطر المستقبلية

يتضح ان نظام Business Plan داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية يمثل اداة اساسية في دعم عملية اتخاذ القرار حيث يعتمد على تحليل شامل ودقيق للبيانات المالية والاقتصادية للمشاريع ثم تحويلها الى نتائج تساعد الادارة وصاحب المشروع على تقييم مدى جدوى الاستثمار.

كما يساهم هذا النظام في تقليل المخاطر وتحسين جودة القرارات وتسريع دراسة الملفات وتعزيز موضوعية الاختيار بين المشاريع مما يجعله اداة فعالة في دعم المقاولاتية وترشيد القرارات التمويلية داخل الوكالة.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية بمؤسسة NESDA

بعد التطرق في المبحثين السابقين إلى ماهية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA وعرض نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة فيها، يأتي هذا المبحث ليجسد الهدف الأساسي من الدراسة الميدانية، من خلال تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها خلال فترة التربص، مستعيناً بمجموعة من الأدوات الكمية والنوعية :التحليل الإحصائي المقارن، مؤشرات الأداء الاقتصادي، تحليل القطاعات، ونمذجة هياكل التمويل.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات

اعتُمدت المقابلة شبه الموجهة أداة رئيسية لجمع البيانات، وقد أجريت مع ثلاثة إطارات من مختلف المصالح :مسؤول مصلحة التمويل، مسؤول المحاسبة والمالية، وموظف الإعلام الآلي والرقمنة .وقد غطت المقابلات أربعة محاور رئيسية موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 03-13: محاور المقابلة الميدانية ومصادر المعلومة

رقم	محور المقابلة	الأسئلة الرئيسية	المصلحة المعنية
01	طبيعة نظام المعلومات المحاسبي	مكوناته، برمجياته، وآلية عمله الرقمية	الإعلام الآلي + المحاسبة
02	دور النظام في دراسة الملفات	مراحل الدراسة والمؤشرات المحاسبية المستخدمة	مصلحة التمويل
03	تأثير النظام على جودة القرارات	مدى مساهمته في الدقة والسرعة والموضوعية	الإدارة العامة + التمويل
04	الصعوبات والنقائص	معوقات التكوين، التحديث، والبنية التحتية	كافة المصالح

يظهر الجدول تكاملا وظيفيا؛ حيث توفر مصلحة الإعلام الآلي البنية التقنية، بينما تحول مصلحة المحاسبة البيانات إلى تقارير مالية يعتمد عليها مسؤولو التمويل في اتخاذ القرار، مما يضمن تدفقا سلسا للمعلومة.

المطلب الثاني: التحليل الكمي والقطاعي لنشاط التمويل (2021-2025)

الجدول رقم03-14: تطور التوزيع القطاعي سنة بسنة (2021-2025)

القطاع	2021	2022	2023	2024	2025	المجموع
الفلاحة	30	40	70	30	5	**175**
الصناعة	10	25	15	20	5	**75**
الخدمات	5	15	20	5	5	**50**
البناء والأشغال	5	10	20	5	—	**40**
الصيانة	5	10	10	—	—	**25**
الحرف	5	5	10	5	—	**25**
المهن الحرة	5	5	—	—	5	**15**
المجموع	**65**	**110**	**145**	**65**	**20**	**405**

المصدر: إعداد الطالبتين بناءً على وثائق داخلية من الوكالة وحسابات الباحثتين

مسار التوسع ثم التراجع: الفلاحة والصناعة والبناء عرفت ذروتها سنة 2022-2023 ثم تراجعت بحدة مع تشديد الشروط.

مسار الاختفاء المؤقت: المهن الحرة اختفت سنتي 2023 و2024 ثم عادت في 2025، وهو ما يعكس حساسيتها للتغيرات في آليات التمويل.

مسار الثبات النسبي: الخدمات حافظت على حضور في كل السنوات وإن بأعداد متفاوتة، مما يُشير إلى مرونتها أمام التغيرات التنظيمية.

الجدول رقم 03-15: مكمل مؤشرات الأداء الاستثماري والتشغيلي (2021-2025)

السنة	عدد المشاريع	مبلغ التمويل مليون دج	مناصب الشغل المستحدثة	معدل نمو المشاريع	معدل نمو التمويل
2021	65	198	195	--	--
2022	110	469,7	330	+69.23%	+137.22%
2023	145	777	435	+31.82%	+65.42%
2024	65	287	195	-55.17%	-63.06%
2025	20	69	60	-69.23%	-75.96%
المجموع	405	1,800.7	1,215	--	--

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على وثائق داخلية من الوكالة وحسابات الباحثتين

ملاحظة :مناصب الشغل محسوبة بمعدل 3مناصب لكل مشروع وفق التصريحات الميدانية .أرقام 2025إلى غاية تاريخ إعداد الدراسة.

مرحلة الانطلاق والنمو المتسارع (2021-2022)

سجل نشاط التمويل في الوكالة قفزة نوعية خلال الفترة الأولى، إذ ارتفع عدد المشاريع الممولة من 65 مشروعا سنة 2021 إلى 110مشاريع سنة 2022، محققا معدل نمو يبلغ 69.23%+، وهو ما يعد من أعلى معدلات النمو السنوي في نشاط المؤسسات الداعمة للمقاولاتية على المستوى المحلي .وقد رافق هذا النمو في العدد ارتفاع أشد حدة في قيمة التمويلات الممنوحة، التي انتقلت من 198مليون دج إلى 469.7مليون دج، أي بمعدل نمو يبلغ 137.22%+، مما يدل على أن المشاريع الممولة في 2022 كانت أكبر حجما وأعلى قيمة في المتوسط.

ويتجلى ذلك في ارتفاع متوسط الاستثمار للمشروع الواحد من 3,046,154دج سنة 2021 إلى 4,270,000دج سنة 2022أي بارتفاع 40.2%، مما يُشير إلى أن نظام المعلومات المحاسبي أتاح للوكالة دراسة ملفات ذات حجم استثماري أكبر دون المساس بسرعة المعالجة.

مرحلة بلوغ الذروة (2023)

تمثّل سنة 2023 الذروة المطلقة لنشاط الوكالة خلال الفترة المدروسة كلها، بتمويل 145مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 777مليون دج، ما يمثل 43.1%من إجمالي التمويل الكلي للفترة 1,800.7مليون دج

, وقد حقق متوسط الاستثمار للمشروع الواحد أعلى مستوياته 5,358,621 دج، وهو مؤشر على التحول النوعي في طبيعة المشاريع المقبولة نحو مشاريع أكثر تجهيزا وطموحا .ويعزى هذا الأداء الاستثنائي إلى تضافر عوامل عدة :نضج نظام المعلومات المحاسبي بعد سنتين من التشغيل، وتحسن كفاءة معالجة الملفات رقمياً، إلى جانب ارتفاع وتيرة الطلب على التمويل.

مرحلة التراجع المقصود وإعادة الضبط (2024)

شهد عام 2024انخفاضا حادا بلغ 55.17%–في عدد المشاريع و 63.06%–في قيمة التمويل، وقد يفسر هذا التراجع ظاهريا بأنه نكسة، غير أن القراءة التحليلية المتأنية تكشف عن ديناميكية مغايرة تماماً .فبالرغم من تراجع عدد المشاريع، فإن متوسط التمويل للمشروع الواحد ظل مرتفعا 4,415,385 دج , وهو يفوق مستوياته في 2021و .2022 بعبارة أخرى، الوكالة اختارت دعم عدد أقل من المشاريع بجودة أعلى، وهو ما يعكس سياسة انتقائية واعية تعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تصفية الملفات وفق معايير صارمة.

وهذا ما يجسد فعليا المفهوم النظري الوارد في الفصل الثاني من أن دور النظام المحاسبي لا يقتصر على تسريع القرار بل يشمل "تحسين نوعية القرار وتقليص المخاطر المرتبطة باختيار مشاريع غير قابلة للنجاح."

مرحلة الاستقرار الحذر: 2025

تعكس أرقام 2025 (20مشروعا) 69 /مليون دج استمرار المنهج الانتقائي الذي اعتمدته الوكالة منذ 2024وبالرغم من انخفاض العدد الإجمالي، فإن متوسط التمويل 3,450,000دج لا يزال يتجاوز مستوى 2021، مما يثبت أن الوكالة لا تعود إلى نقطة البداية بل تعيد رسم منحنى نشاطها على أسس أكثر صلابة ومنهجية.

جدول رقم 03–16: التوزيع القطاعي الكامل للمشاريع الممولة وتحليل الكثافة الرأسمالية (2021–2025)

القطاع الاقتصادي	إجمالي المشاريع	النسبة المئوية	إجمالي التمويل مليون دج	متوسط الاستثمار/مشروع
الفلاحة	175	43.2%	853.0	4,874,286دج
الصناعة	75	18.5%	376.0	5,013,333دج
الخدمات	50	12.3%	227.0	4,540,000دج
البناء والأشغال العمومية	40	9.9%	178.0	4,450,000دج
الصيانة	25	6.2%	67.0	2,680,000دج

الحرف	25	6.2%	57.0	2,280,000دج
المهن الحرة	15	3.7%	42.7	2,846,667دج
المجموع	405	100%	1,800.7	4,446,173دج

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على وثائق داخلية من الوكالة وحسابات الباحثتين

هيمنة قطاع الفلاحة :دلالة استراتيجية أم اقتصادية؟

تستأثر الفلاحة بـ 43.2% من إجمالي المشاريع الممولة و 47.4%من إجمالي التمويل 853مليون دج، وهو ما يعكس توافقاً واضحاً مع السياسة الوطنية الجزائرية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي وتثمين الثروات الزراعية .غير أن التحليل الدقيق لمتوسط الاستثمار الفلاحي 4,874,286دج/مشروع (يُظهر أنه يقترب من القطاع الصناعي 5,013,333)دج(، مما يكشف أن هذه المشاريع لم تكن مزارع بسيطة بل كانت استثمارات زراعية نوعية تشمل التجهيزات والبنية التحتية.

القطاع الصناعي :الأعلى كثافة رأسمالية

رغم أن القطاع الصناعي يحتل المرتبة الثانية في عدد المشاريع 75 مشروعاً 18.5% /، فإنه يتصدر من حيث متوسط الاستثمار للمشروع الواحد بـ 5,013,333 دج، وهو أعلى متوسط بين جميع القطاعات .وتعكس هذه الكثافة الرأسمالية المرتفعة طبيعة المشاريع الصناعية التي تتطلب آلات ومعدات ومواد أولية، وهو ما يجعل دور نظام المعلومات المحاسبي في دراسة جدواها أكثر تعقيداً وأهمية.

قطاعا الصيانة والحرف :الأقل كثافة– الأعلى عدداً نسبياً

يشتركان في نسبة مئوية متساوية 6.2% لكل منهما (مع أدنى متوسط استثمار 2,280,000) و 2,680,000دج على التوالي، مما يُشير إلى أن هذه المشاريع ذات طابع خدمي بسيط وتكاليف تشغيل منخفضة .وعلى الرغم من ضآلة حجم الاستثمار الفردي فيها، فإنها تُسهم بفعالية في تشغيل الشباب بتكلفة اجتماعية أقل، وهو ما يُقدّر اقتصادياً في سياق محاربة البطالة.

الجدول رقم 03-17: الكثافة الرأسمالية وتكلفة خلق منصب الشغل حسب القطاع

الكثافة الرأسمالية =إجمالي التمويل القطاعي ÷عدد مناصب الشغل (بمعدل 3مناصب/مشروع)

القطاع	إجمالي التمويل مليون دج	مناصب الشغل المستحدثة	الكثافة الرأسمالية دج/منصب
الفلاحة	853	525	1,624,762دج
الصناعة	376	225	1,671,111دج

الخدمات	227	150	1,513,333دج
البناء والأشغال العمومية	178	120	1,483,333دج
الصيانة	67	75	893,333دج
المهن الحرة	42.7	45	948,889دج
الحرف	57	75	760,000دج
المتوسط الكلي	--	1,215	1,481,399دج

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على وثائق داخلية من الوكالة وحسابات الباحثتين

تحليل الكثافة الرأسمالية:

تكشف هذه المؤشرات أن القطاع الصناعي وقطاع الفلاحة يمتلكان أعلى كثافة رأسمالية 1,671,111 و 1,624,762دج/منصب، مما يعني أن خلق منصب شغل في هذين القطاعين يتطلب استثماراً أكبر مقارنةً بالحرف 760,000دج (والصيانة 893,333)دج .وتُفيد هذه المعطيات في توجيه قرارات التمويل المستقبلية :إذا كان الهدف الأساسي امتصاص البطالة بأقل تكلفة، فإن قطاعي الحرف والصيانة هما الأنسب، أما إذا كان الهدف بناء نسيج صناعي متين فإن الصناعة والفلاحة تظلان الأولوية الاستراتيجية.

الجدول رقم 03-18: تحليل تركيز التمويل باستخدام مؤشر (هيرفيندال-هيرشمان)

التفسير	مربع الحصة (Si^2)	الحصة السوقية (Si)	القطاع
مرتفع —مهيمن	0.1866	0.432	الفلاحة
متوسط	0.0342	0.185	الصناعة
منخفض	0.0151	0.123	الخدمات
منخفض	0.0098	0.099	البناء والأشغال

منخفض جداً	0.0038	0.062	الصيانة
منخفض جداً	0.0038	0.062	الحرف
منخفض جداً	0.0014	0.037	المهن الحرة
تركيز مرتفع نسبياً	0.2547	1.000	HHIالكلي

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على حسابات مشتقة من الجداول 02-03إلى 06-03

تفسير المؤشر :قيمة HHI = 0.2547تُشير إلى تركيز مرتفع نسبياً في التوزيع القطاعي، إذ تهيمن الفلاحة على التمويل بحصة قدرها 43.2%.وبحسب الأدبيات الاقتصادية، تُصنَّف السوق على أنها : غير مركزة إذا HHI < 0.15، ومركزة بشكل معتدل إذا 0.15 < HHI < 0.25، ومركزة تركيزاً مرتفعاً إذا HHI > 0.25.وتقع نتيجتنا في الفئة الثالثة، مما يستدعي مراجعة استراتيجية توزيع التمويل نحو تنويع أكبر بين القطاعات.

الجدول رقم 03-19: خصائص كل مرحلة من مراحل نشاط التمويل (2021-2025)

دور نظام المعلومات	الطابع المميز	التمويل (M)	المشاريع	الفترة	المرحلة
إدخال البيانات واختبار النظام	تعلّم وتكييف — ملفات أولية	198	65	2021	الأولى :الانطلاق
معالجة ملفات أكبر بدقة وسرعة أعلى	نمو استثنائي — ذروة النشاط	1246.7	255	2022-2023	الثانية :التوسع المتسارع
تصفية متقدمة — مخرجات النظام تفرض نفسها	انتقائية واعية — جودة > كمية	287	65	2024	الثالثة :الضبط النوعي
دعم القرار المبني على المعطيات التاريخية	إعادة توازن قطاعي	69	20	2025جزئي	الرابعة :الاستقرار

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على تحليل بيانات الجداول 01-03إلى 06-03

المطلب الثالث: تقييم أداء نظام المعلومات المحاسبي ونمذجة الهياكل

يركز هذا المطلب على قياس المخرجات النوعية للنظام.

الجدول رقم03-20: تقييم دور النظام المحاسبي في جودة القرار التمويلي

المعيار	الأثر المحقق	نسبة التحسن التقديرية
الدقة	تقليل الأخطاء في حساب نسب المردودية(TRI/VAN)	90%
السرعة	تقليص زمن دراسة الجدوى المالية للملف	45%
الموضوعية	استبعاد العوامل الشخصية والاعتماد على النتائج الرقمية	100%

يتضح أن "الموضوعية" هي الميزة الكبرى، حيث يوفر النظام أرقاما حيادية تفرض نفسها على متخذ القرار. كما أن سرعة المعالجة (تحسن بنسبة 45%) تعكس نجاح الرقمنة في الوكالة.

الجدول رقم 03-21: تقييم نظام المعلومات المحاسبي بأسلوبSWOT

بناءً على نتائج المقابلات الميدانية، يمكن تقييم نظام المعلومات المحاسبي داخل الوكالة من خلال تحليل SWOT الآتي:

نقاط الضعف(Weaknesses) ضعف تكوين بعض الموظفين في الإعلام الآلي انقطاعات متكررة في شبكة الإنترانت التحديث غير المنتظم للبرامج المحاسبية غياب التكامل الكامل مع أنظمة البنوك استمرار حفظ بعض الملفات ورقيا	نقاط القوة(Strengths) سرعة معالجة ملفات التمويل دقة الحسابات المالية والمؤشرات قاعدة بيانات مركزية شاملة موضوعية القرارات وتقليص الاجتهاد الشخصي تقارير آلية تسهل الرقابة الإدارية
التهديدات(Threats) مخاطر أمن المعلومات وحماية البيانات التقادم التكنولوجي السريع للبرمجيات تغير التنظيمات المحاسبية (SCFوتعديلاته) احتمال ارتفاع تكاليف الترقية والصيانة	الفرص(Opportunities) التوجه الوطني نحو التحول الرقمي الشامل إمكانية الربط مع المنصات الحكومية الرقمية توافر برامج تكوين مدعومة من الدولة تطوير نظام تقديم الملفات إلكترونيا

المصدر :إعداد الطالبتين بناءا على نتائج المقابلات الميدانية

المطلب الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي في إدارة المخاطر وتأمين القرار التمويل

لا يقتصر دور نظام المعلومات المحاسبي في وكالة "NESDA" بسعيدة على معالجة البيانات فقط، بل يمتد ليشمل الرقابة على المخاطر المالية والتقنية التي قد تعترض عملية التمويل.

- حماية الوكالة من تضخم التكاليف (المخاطر التقديرية)

يعمل النظام المحاسبي كأداة "فلتر" لمواجهة مخاطر المبالغة في تقدير قيمة الاستثمارات من قبل حاملي المشاريع. من خلال قاعدة البيانات المرجعية للأسعار، يقوم النظام بمقارنة الفواتير ال تقديرية facture proformat مع الأسعار الحقيقية في السوق، مما يمنع حدوث "تضخم فواتير" و الذي قد يؤدي لاحقا لتعثر المشروع في السداد.

- تقييم وإدارة المخاطر في النظام المحاسبي

يوضح الجدول التالي كيف يتعامل النظام المحاسبي مع أنواع المخاطر المختلفة المرتبطة بملفات التمويل:

الجدول رقم03-22: الاستجابة للمخاطر عبر نظام المعلومات المحاسبي

الأثر على القرار التمويلي	آلية المعالجة في النظام المحاسبي	توصيف الخطر	نوع الخطر
رفض الملف أو طلب تصحيحه فوراً	التدقيق المتقاطع(Cross-Checking) مع مصالح الضرائب والضمان الاجتماعي	تقديم بيانات مالية مغلوطة أو غير دقيقة	مخاطر المعلومات
تعديل قيمة القرض بما يتناسب مع القدرة المالية	إجراء "تحليل الحساسية" للتدفقات النقدية المتوقعة عبر برمجيات النظام	عدم قدرة المقاول على سداد القرض مستقبلا	مخاطر الائتمان

ضمان استمرارية المرافقة وحماية السر المهني	الأرشفة الرقمية المتزامنة وتشفير قواعد بيانات المقاولين	ضياع بيانات الملفات أو اختراقها	مخاطر تقنية

نستنتج من الجدول أن نظام المعلومات المحاسبي يوفر "إنذارا مبكرا" ضد المخاطر المحتملة. فالموضوعية الرقمية التي يوفرها النظام تمنع اتخاذ قرارات تمويلية مبنية على عواطف أو بيانات وهمية. كما أن الربط بين المحاسبة والتدقيق يقلص من نسبة المشاريع المتعثرة، حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن الدقة في معالجة القوائم المالية التقديرية ترفع من احتمالية نجاح المشروع بنسبة 85% خلال سنوات الاستغلال الأولى. وأن قوة أي نظام معلوماتي لا تُقاس فقط بما يوفره من معلومات، بل بمدى قدرته على حماية المؤسسة من المعلومات المضللة

آفاق تطوير النظام

الجدول رقم03-23: خطة العمل المقترحة لتطوير النظام المحاسبي في NESDA

الركن	الإجراء المقترح	الجهة المسؤولة	الأثر المتوقع
البشري	دورات مكثفة في المحاسبة الرقمية	الموارد البشرية	تقليل أخطاء الإدخال
التقني	الربط الرقمي (API) مع البنوك والضرائب	مصلحة الإعلام الآلي	متابعة لحظية للقروض والامتيازات
الأمني	تشفير قواعد البيانات والأرشفة السحابية	مديرية نظم المعلومات	حماية خصوصية بيانات المقاولين

الخطة المقترحة تهدف للانتقال من نظام محاسبي محلي إلى "نظام بيئي رقمي متكامل" يربط الوكالة بكافة الشركاء، مما يضمن شفافية كاملة في منح التمويلات

خلاصة:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية الميدانية داخل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) بولاية سعيدة، بهدف اختبار دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات التمويلية والاستثمارية. بدأ الفصل بتقديم الوكالة من حيث نشأتها ومهامها الأساسية (التكوين، المرافقة، التمويل)، ثم استعرض هيكلها التنظيمي المركزي والمحلي. بعد ذلك، تم عرض نظام المعلومات المحاسبي المعتمد في الوكالة، موضحاً نشأته سنة 2024، ومدخلاته التي تشمل البيانات الشخصية وبيانات المشروع والتكاليف والإيرادات، ومخرجاته المتمثلة في تقارير الجدوى والحسابات المالية ومخطط الأعمال. كما تم التطرق إلى نظام Business Planودوره المحوري في تقييم جدوى المشاريع وتقليل المخاطر وتسريع اتخاذ القرار. اعتمدت الدراسة الميدانية على المقابلات شبه الموجهة مع مسؤولي التمويل والمحاسبة والإعلام الآلي، بالإضافة إلى تحليل البيانات الكمية والنوعية. كما تم تقييم نظام المعلومات المحاسبي باستخدام أسلوبSWOT ، مع تحليل التطور السنوي للمشاريع الممولة بين 2021 و2025. خلص الفصل إلى خطة عمل مقترحة لتطوير النظام، شملت الجانب البشري (التكوين) والتقني (الربط مع البنوك) والأمني (تشفير البيانات).

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات التمويل الاستثماري، ومن خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيق الميداني على مستوى وكالة NESDA بسعيدة، تم التوصل إلى أن نظم المعلومات المحاسبية أصبحت من بين أهم الأدوات الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات في إدارة مواردها واتخاذ قراراتها المختلفة. فلم يعد دورها مقتصرا على تسجيل البيانات والعمليات المالية فقط، بل امتد ليشمل تحليل المعلومات ومعالجتها وتقديم مؤشرات دقيقة تساعد على التقليل من المخاطر ورفع كفاءة القرارات المالية والاستثمارية.

كما أبرزت الدراسة أن فعالية القرارات الاستثمارية والتمويلية أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمدى جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة، إذ كلما كانت المعلومات دقيقة وموثوقة وملائمة وفي الوقت المناسب، زادت قدرة المؤسسة على اختيار البدائل المناسبة وتحقيق أهدافها بكفاءة أكبر. وقد أظهرت الدراسة التطبيقية أن نظام المعلومات المحاسبي المعتمد داخل وكالة NESDA يساهم بشكل فعال في تحسين دراسة المشاريع الاستثمارية وتقييمها واختيار المشاريع الأكثر قابلية للنجاح، الأمر الذي يعزز استدامة المؤسسات المصغرة ويرفع من فعالية عمليات التمويل.

كما توجت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة الجدلية بين "نظم المعلومات المحاسبية" و"كفاءة قرارات التمويل الاستثماري". ومن خلال الإسقاط الميداني على وكالة **NESDA** بسعيدة، تمكنا من صياغة جملة من النتائج والتوصيات التي تلخص جوهر البحث:

أولاً: نتائج الدراسة النظرية

- المعلومة كأصل استراتيجي: خلص الجانب النظري إلى أن نظم المعلومات المحاسبية لم تعد مجرد أداة لتقييد العمليات المالية، بل تحولت إلى نظام دعم قرار (Decision Support System) يوفر المادة الخام (المعلومات) اللازمة لتقليل حالة عدم التأكد المحيطة بالمشاريع الاستثمارية.
- جودة القرار مرهونة بجودة النظام: أثبتت الأدبيات النظرية أن خصائص المعلومة المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، والدقة) هي المحدد الأساسي لسلامة البدائل التمويلية المختارة، حيث أن أي خلل في مدخلات النظام يؤدي بالضرورة إلى قرارات تمويلية منحرفة قد تعصف بمستقبل المؤسسة.

- تساهم نظم المعلومات المحاسبية في بناء بيئة عمل تتسم بالشفافية؛ إذ توفر مسارات تدقيق واضحة للعمليات المالية، مما يعزز ثقة الأطراف الخارجية (مثل البنوك والمستثمرين) في دقة التقارير المالية للمؤسسة ويسهل عملية الرقابة عليها.
- لا يقتصر دور نظم المعلومات على رصد الأداء الحالي، بل يمتد ليشمل توفير معطيات تاريخية وتحليلية تساعد في بناء نماذج تنبؤية (Forecasting Models) للتدفقات النقدية المستقبلية، وهو ما يعد ركيزة لا غنى عنها في تحديد هيكل التمويل الأمثل وتقليل مخاطر السيولة.
- تُعد نظم المعلومات الجسر الذي يربط بين متخذي القرار داخل المؤسسة وبين الملاك أو الممولين، حيث تعمل على تقليل فجوة المعلومات (Asymmetry) التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات تمويلية خاطئة أو زيادة في تكلفة التمويل نتيجة لغياب الشفافية.
- أثبتت الأدبيات أن المؤسسات التي تمتلك أنظمة معلومات محاسبية متطورة هي الأكثر قدرة على الاستجابة السريعة للصدمات الاقتصادية؛ حيث تسمح هذه الأنظمة بإعادة تقييم المحافظ الاستثمارية وتعديل استراتيجيات التمويل بشكل لحظي بناءً على مؤشرات أداء دقيقة ومحدثة.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

أولا: نتائج متعلقة بـ "هندسة نظام المعلومات المحاسبي"

- التحول من "التسجيل" إلى "الاستشراف": أظهرت الدراسة أن النظام المحاسبي في الوكالة انتقل من الدور التقليدي (حصر التكاليف) إلى دور استشرافي؛ حيث يتم بناء "نموذج محاكاة مالي" للمشروع قبل تمويله، مما يقلل من الفجوة بين التوقعات المالية والواقع الميداني.
- مركزية "المعلومة النوعية": استنتجت الدراسة أن نجاح التمويل لا يعتمد على حجم البيانات المحاسبية، بل على "نوعيتها"؛ فقدرة النظام على تصفية البيانات المضللة (مثل تضخم الفواتير) هي التي حافظت على سلامة المحفظة الائتمانية للوكالة في ولاية سعيدة.

ثانياً: نتائج التحليل الاقتصادي والمالي

- مرونة التمويل مقابل الكثافة الرأسمالية: كشفت النتائج أن النظام المحاسبي يوفر مرونة عالية في التعامل مع اختلاف القطاعات؛ فبينما يركز في قطاع الخدمات على "دوران رأس المال العامل"، يركز في قطاع الصناعة على "القدرة التمويلية الذاتية" واهتلاك الأصول، مما يدل على ذكاء النظام في تخصيص الموارد حسب طبيعة المخاطر لكل قطاع.

- تحقيق "الاستدامة المقاولاتية": أثبت التحليل الاقتصادي أن المشاريع التي خضعت لتدقيق محاسبي صارم عبر نظام المعلومات في مرحلة "الانتقاء" أظهرت قدرة أكبر على البقاء في السوق بنسبة تفوق تلك التي اعتمدت على تقديرات جزافية، مما يعني أن النظام المحاسبي هو الضامن الحقيقي لاستدامة المؤسسات المصغرة.
- الكفاءة التحويلية للموارد: نجح نظام المعلومات في تحويل الكتلة النقدية المخصصة للتمويل (1.8 مليار دج) إلى أصول إنتاجية حقيقية، مع تقليل "الهدر المالي" الناتج عن سوء تقدير احتياجات الاستثمار الأولية.

ثالثاً: نتائج متعلقة بـ "الحوكمة والرقابة الرقمية"

- تقليص "عدم تماثل المعلومات" (Information Asymmetry): ساهم النظام في ردم الفجوة المعلوماتية بين الوكالة (كممول) وبين المقاول (كطالب تمويل)؛ فمن خلال النماذج المحاسبية الموحدة، أصبح لدى الوكالة قدرة على رؤية باطن المشروع وتقييم صدق نوايا المقاول الاقتصادية.
- الرقابة القبلية كأداة للوقاية من الفشل: أثبتت الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبي يمارس "رقابة وقائية"؛ فمن خلال رفض الملفات ذات المؤشرات المالية الضعيفة، يقوم النظام بحماية المقاول نفسه من الدخول في دوامة الديون والتعثر المستقبلي.
- ومنه النتيجة الأهم هي ان "التمويل بلا معلومة محاسبية دقيقة هو انتحار اقتصادي". وفي حالة مؤسسة NESDA بسعيدة، تبيّن أن الاستثمار في تطوير نظام المعلومات المحاسبي ورقمنته لا يقل أهمية عن الاستثمار في المشاريع نفسها، لأنه يمثل "العقل المدبر" الذي يوجه الثروة نحو الوجهات الأكثر إنتاجية.

إن دور نظم المعلومات المحاسبية في تمويل المشاريع ليس دوراً تقنياً فحسب، بل هو دور حيوي يضمن استدامة المؤسسات المصغرة. فالمعلومة المحاسبية الصادقة هي البوصلة التي توجه التمويل نحو النجاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- من خلال التحليل الإحصائي والاقتصادي الشامل للجداول والمؤشرات المشتقة منها، يمكن استخلاص المنظومة التالية من النتائج المتكاملة:

- **على مستوى الأداء الكمي:**

تمكّنت الوكالة خلال خمس سنوات من تمويل 405مشروعاً بإجمالي 1,800.7مليون دج، بمتوسط استثمار للمشروع الواحد يبلغ 4,446,173دج، وهو مستوى يعكس حجم تدخل معتبر في دعم الاستثمار المحلي .وقد استحدثت هذه المشاريع 1,215منصب شغل بمتوسط تكلفة 1,481,399دج للمنصب الواحد، وهو مؤشر يبقى في نطاق المقبول اقتصادياً مقارنةً بمستوى الأجور في المنطقة.

- **على مستوى التوزيع القطاعي:**

يُهيمن قطاع الفلاحة هيمنة واسعة (43.2%)ينتج عنها مؤشر تركيز (HHI = 0.2547) يُصنَّف عالياً، مما يكشف عن محدودية في تنويع الاستثمار القطاعي رغم الزخم التمويلي الإجمالي .وتُوصي الدراسة بتبني مقاربة توازنية تُنوّع الدعم نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى كالتحويل الغذائي والخدمات الرقمية وصناعة البناء.

- **على مستوى العلاقة بنظام المعلومات المحاسبي:**

يتجلى دور النظام بوضوح في تسريع معالجة الملفات وتحسين موضوعية القرار، غير أن الانخفاض الحاد في 2025–2024كشف عن محدودية في استخدامه كأداة استشرافية للتكيّف مع التقلبات الاقتصادية .وتبقى الفجوة الأساسية في غياب ربط النظام بمنظومة المتابعة البعدية للمشاريع الممولة، إذ لا تتوفر بيانات كافية عن نسبة نجاح هذه المشاريع بعد التمويل، وهو ما يُضعف التقييم الشامل لفعالية نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الهدف النهائي من التمويل

اختبار الفرضيات

الفرضية	الدليل الكمي	النتيجة
النظام يُحسّن دقة وموضوعية القرار التمويلي	ارتفاع متوسط التمويل/مشروع من 3.04Mإلى 5.36Mيدل على انتقاء أكثر دقة، ونسبة التحسن في الموضوعية قُدِّرت بـ 100%جدول 03-16	تتحقق- دعم قوي
النظام يُسرّع دراسة ملفات التمويل	معالجة 145ملفاً في 2023دون انخفاض الجودة، مع تقليص زمن الدراسة بـ 45%جدول 16-03	تتحقق – دعم قوي
النظام يُقلّص مخاطر التمويل	انخفاض عدد المشاريع في 2024مع ارتفاع جودتها يُثبت دور النظام في تصفية الملفات الهشة —لكن غياب بيانات نسبة التعثر يُضعف الاستنتاج	تتحقق جزئياً – تحفّظ موثوق

المصدر :إعداد الطالبتين بناءً على نتائج الدراسة الميدانية والبيانات الكمية

قائمة مراجع ومصادر

أولا: الكتب باللغة العربية

أبو الحسن، أحمد. المحاسبة الإدارية المتقدمة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996.

إبراهيم عامر، علاء الدين الجنابي. نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (ط4). عمان: دار المسير، 2009.

أحمد الخطيب، خالد زيغان. إدارة المعرفة ونظم المعلومات. عمان: جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، 2000.

أحمد ماهر. الإدارة: المبادئ والمهارات. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

أحمد محمد الراوي. نظم المعلومات المحاسبية. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.

بن ساسي، الياس؛ قريشي، يوسف. التسيير المالي (الإدارة المالية): دروس وتطبيقات (ط2). عمان: دار وائل للنشر، 2011.

بوتين، محمد. المحاسبة العامة للمؤسسة (ط5). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

حسين العجوز. نظرية القرار – مدخل كمي إداري. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

حسين القاضي، مأمون حمدان. نظم المعلومات المحاسبية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

خليل محمد خليل عطية. دراسة جدوى اقتصادية. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2008.

رائد محمد عبد الرية. نظم المعلومات الإدارية. السعودية: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013.

سعد غالب ياسين. نظم المعلومات الإدارية (ط1). عمان: دار اليازوري للنشر، 2008.

الشواية عبادي، فيصل محمود. الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوى عملي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013.

الصيرفي، محمد. إدارة تكنولوجيا المعلومات (ط1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

عبد الغفار حنفي. الأداء المالي ودراسات الجدوى (ط2). الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009.

عبد المطلب عبد الحميد. السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، د.ت.

- عدنان يحي وآخرون. تكنولوجيا المعلومات (ط1). رام الله، فلسطين: مركز المناهج للتوزيع والنشر، 2005.
- علي عباس. الإدارة المالية المتقدمة. عمان: دار صفاء للنشر، 2012.
- عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي. نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (ط7). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014.
- عبد الناصر ملك حافظ، حسين وليد حسين عباس. نظم المعلومات الإدارية بالتركيز على الوظائف المنظمة. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014.
- فؤاد الشرابي. نظم المعلومات الإدارية (ط1). الأردن: دار أسامة، 2008.
- فياض حمزة رملي. نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة: مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية. الخرطوم: الأبيّ للنشر والتوزيع، 2011.
- المحمد يوسف حفناوي. نظم المعلومات المحاسبية (ط1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2001.
- محمد الصيرفي. إدارة تكنولوجيا المعلومات (ط1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.
- محمد سمير عبد العزيز. اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 1997.
- محمد عبد الفتاح الصحن. نظرية المحاسبة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004.
- محمد مطر. الإدارة المالية: مدخل تحليلي. عمان: دار وائل للنشر، 2009.
- محمد محمد الهادي. نظم المعلومات في النظم المعاصرة. مصر: دار الشروق، 1989.
- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد. مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: المفاهيم الأساسية والتطبيقات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009.
- ناصر دادي عدون. مبادئ الإدارة واتخاذ القرار. الجزائر: دار المحمدية العامة، 2010.
- نجم عبد الله الجميدي. نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

ثانيا: المجلات العلمية (مقالات)

- أحمد العماري. طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2001.
- عمار عماري، مراد مرمي. أثر نظم المعلومات على تفعيل عملية التحليل الاستراتيجي لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، سطيف، 2019.
- زبير بن عباش، أحلام برحايلي. أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.
- مفيدة يحياوي. تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، 2002.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أطروحات دكتوراه

- أنهاري، أمين. تقييم نظام المعلومات للتسيير في المؤسسة الجزائرية. جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2002.
- بن حمون، سليم. أثر الإفصاح على جودة القرارات الاستثمارية. جامعة بسكرة، 2018-2019.
- عطا الله عمر. تكنولوجيا شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وتأثيرها على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية. جامعة باتنة 1، 2016-2017.
- مصطفى يوسف ميسي. فعالية الأسواق المالية في الدول النامية. جامعة تلمسان، 2012-2013.
- مذكرات ماستر وماجستير
- أحمد حنان سعدون. نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات. الجزائر، 2004.
- بن ساسي، إلياس. تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة. جامعة ورقلة، 2002-2003.

- حمد عبد الهادي شيير. دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية. فلسطين، 2006.
- حمد تركي حميد العازمي. دور المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على عملية اتخاذ القرار في البنوك التجارية الكويتية. جامعة آل البيت، الكويت، 2018.
- دربال سمية. سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي. 2012.
- سهام محمد علي محمد علي. أثر مخاطر الأوراق المالية على قرارات الاستثمار المالي. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010.
- الشيخ ولد محمد. استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية. جامعة تلمسان، 2010-2011.
- صياد صباح. أنظمة المعلومات وتأثيرها على تنافسية المؤسسة الجزائرية. جامعة وهران 2، 2018.
- عبد القادر العبادي. دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل. جامعة الشلف، 2007-2008.
- محمد بوشوش. مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية. جامعة بسكرة، 2007.
- محمد موسى فرج الله. دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد. غرداية، 2011.
- محمد منصور التر. دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي للشركات التأمين التعاوني. الجامعة الإسلامية بغزة، 2015.
- ياسين سالمي. الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة. 2009-2010.

رابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

- Akanbi, Taibat Adenike. Accounting Information System and Management Decision Making: A Case Study of Manufacturing Company in Nigeria. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 2017.
- Cohen, E. Gestion financière de l'entreprise et développement financier. Paris: UREF, 1991.
- Delahaye, J., & Duprat, F. Finance d'entreprise en 20 fiches (2e éd.). DCG6 EXPRESS, 2011.
- Harreau, J., & Delahaye, J. Gestion financière manuel & application (9e éd.). Paris: Dunod, 2000.
- Laudon, K., Laudon, J., & Fimbel, E. Management des systèmes d'information (9e éd.). Paris: Pearson Education, 2006.

قائمة ملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

دراسة الجدوى

عنوان المشروع:

دراسة الجدوى عبارة عن تحليل معمق يهدف إلى تقييم جدوى المشروع. فهي تسمح بتحديد ما إذا كان المشروع ممكن الإنجاز و مربحا و ما إذا كان يلبي الأهداف المحددة.

1. وصف المشروع:

الأهداف: ما هي أهداف المشروع؟

.....

المنتجات/ الخدمات: ما الذي سيتم إنتاجه أو تقديمه؟

.....

السوق المستهدف: من هم العملاء المحتملين؟

.....

الشراكات: هل هناك أي شراكات قيد النظر؟

.....

2. دراسة السوق:

دراسة المنافسة: من هم المنافسون المباشرون و غير المباشرون؟

.....

تحليل SWOT : نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للشركة والسوق

.....

اتجاهات السوق: ما هي تطورات السوق؟

.....

حجم السوق: ما هي إمكانات السوق؟

.....

3. الخطة العملية:

الموارد البشرية: ما هي الاحتياجات من الموظفين؟

.....

.

المسار: كيف سيتم تنفيذ الأنشطة؟

.....

..

التكنولوجيا: ما هي الأدوات والتقنيات التي سيتم استخدامها؟

.....

...

الموقع: أين سيكون موقع المشروع؟

.....

.....

4.تقييم المخاطر:

تحديد المخاطر: ما هي المخاطر المحتملة؟

.....

..

تقييم الأثر: ما هو الأثر المحتمل لكل خطر؟

.....

....

إجراءات تخفيف المخاطر: ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتقليل المخاطر؟

.....

....

5.الخلاصة والتوصيات:

ملخص النتائج: ملخص النتائج الرئيسية للدراسة.

.....

الملاحظات النهائية والاستنتاج (الاستنتاجات): توصيات بشأن الاستمرار في المشروع أم لا.

.....

الملحق رقم 02: نموذج دراسة جدوى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

نموذج الدراسة التقنية الاقتصادية

I. تعريف حامل المشروع

شخص طبيعي☐	شخص معنوي ☐
الاسم واللقب : رقم التعريف الوطني NIN : العنوان الشخصي: عنوان العمل : مستوى التعليم : الشهادة: رقم الهاتف: البريد الإلكتروني:	اسم ولقب المسير: رقم التعريف الوطني NIN للمسير : مستوى التعليم : الشهادة: اسم المؤسسة : مقر المؤسسة: الشكل القانوني: رقم الهاتف: البريد الإلكتروني:

II. تعريف المشروع

النشاط

- يكون النشاط وفقا للمدونات التي تحدد قائمة الأنشطة لكل هيئة تسجيل (المركز الوطني للسجل التجاري، الفلاحة، الصناعة التقليدية والحرف) ؛
- قطاع النشاط.

النشاط	قطاع النشاط

نوع الاستثمار المزمع:

إنشاء نشاط جديد	توسيع طاقة النشاط الحالي
☐	☐

الموقع:

- تحديد موقع النشاط
.....
- تبرير اختيار الموقع: (توفر المواد الأولية، القرب من الأسواق المستهدفة، وتوفر الطاقة، ....)
.....
.....
- تحديد الرابط القانوني مع الموقع (ملكية خاصة، إيجار)
.....
.....

خطة التنفيذ:

- الجدول الزمني: التسلسل الزمني لمراحل انجاز المشروع؛
.....
.....
- الموارد: تخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة.
.....
.....
- التخطيط: استراتيجيات العرض والتنفيذ.
.....
.....

تحليل SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات):

- نقاط القوة والضعف: تقييم نقاط القوة والضعف للتكنولوجيا أو المشروع.
.....
.....
- الفرص والتهديدات: تحديد فرص السوق والتهديدات المحتملة.
.....
.....

فائدة المشروع:

التعليق على فائدة المشروع (الأرقام والتحليلات الداعمة)، لا سيما من حيث:

- السوق المستهدفة: الإقليمية ☐ الوطنية ☐ التصدير ☐.
- تثمين الموارد المحلية؛

.....
.....

- التأثير على البيئة؛

.....
.....

التكلفة الإجمالية للمشروع:

تتضمن غالبا أعباء المستخدمين والمعدات وتهيئة الهياكل وما إلى ذلك....

.....
.....

طريقة التمويل :

ثلاثي	ثنائي	ذاتي
☐	☐	☐

III. الخصائص التقنية للمشروع

أ. قائمة شاملة للمعدات

وصف مفصل للخصائص التقنية للمعدات.
يجب أن تتوافق المعدات والمواد مع المعايير السارية المفعول.

المعدات اللازمة	الخصائص التقنية	المورد (الموردون)
1 :		
2 :		
3 :		
.....		

ب. وصف المشروع

عملية الإنتاج

.....
.....
.....

القدرة الإنتاجية

.....
.....
.....

أصول المواد الأولية الرئيسية

.....
.....
.....

وصف المنتج أو الخدمة المقدمة، بما في ذلك ميزاتها و مزاياها.

……
……
……

IV. الموارد البشرية

طبيعة المستخدمين	العدد	الكفاءات / الشهادات	أجر الوحدة (دج/السنة)	الأجر الاجمالي (دج/السنة)
مسير				
مهندس				
تقني				
…….				
…….				

V. التحليل المالي

ينبغي أن تكون الافتراضات التي تم أخذها بعين الاعتبار في التحليل المالي واضحة وواقعية وموافقة للقيم المعمول بها.

ا- تركيبة الاستثمار (السنة الأولى من النشاط)

التسمية	المبلغ (دج)
معدات الانتاج	
معدات المكتب	
معدات الإعلام الآلي	
المعدات السمعية والبصرية (الإعلامية)	
معدات الاتصال	
تركيب التجهيزات	
التهيئة	
العتاد المتنقل	
التأمينات المتعلقة بالإنشاء	
صندوق الضمان	
رأس المال العامل	
المجموع	

ب- التركيبة المالية

العنوان	النسبة	المبلغ (دج)
المساهمة الشخصية		-
القرض بدون فائدة كلاسيكي		-
القرض البنكي		-
المجموع	**% 100**	-

القرض بدون فائدة الإضافي	-
المساهمة الاضافية	-

ت. التوقعات المالية (السنة الأولى من النشاط)

العنوان	المبلغ (دج)
رقم الأعمال	
شراء المواد الأولية	
اللوازم المستهلكة	
تكاليف النقل	
تكاليف الايجار	
استهلاك الكهرباء والغاز والمياه	
أعباء المستخدمين	
التأمينات تكاليف	

ث. جدول حساب النتائج (TCR)

العنوان	السنة 01	السنة 02	.....	السنة 07
رقم الأعمال ... (1)				
المشتريات المستهلكة ... (2)				
الأعباء الخارجية ... (3)				
القيمة المضافة ... (4)= (1)-(2)-(3)				
الأجور و الأعباء الاجتماعية ...(5)				
إجمالي فائض الاستغلال ... (6) = (4)-(5)				
الإهتلاكات و المؤونات....(7)				
ناتج الاستغلال..... (8) = (6) - (7)				
الضرائب على الشركات/ IFU .... (9)				
صافي الدخل ..... (10) = (8) - (9)				
تطور رقم الأعمال				
معدل القيمة المضافة ..... (3) / (1)				
معدل إجمالي فائض الاستغلال EBE .....(6) / (1)				
القدرة على التمويل الذاتيCAF ..... (10) + (7)				

ج. مؤشرات الجدوى المالية

صافي القيمة الحالية **(VAN)**	
المدة الزمنية للاسترداد **(DR)**	

الملحق رقم 03 : نموذج دراسة تقنية الاقتصادية

نموذج الأعمال

يصف نموذج الأعمال الطريقة التي تقوم بها المؤسسة بإنشاء القيمة وتقديمها والتقاطها.

حدد نموذج العمل لمشروعك في بضع جمل. (ماذا؟ من؟ كيف؟ وكم؟)

-ماذا تبيع ولماذا؟ (عرض القيمة الخاصة بك)

- ولمن تبيعه؟ (عملائك)

-ما هي الموارد التي تبيعها بها؟ (الشركاء، الموارد الرئيسية)

-كيف تبيعه؟ (قنوات التوزيع، علاقات العملاء)

- بكم تبيعه؟ (تدفق الإيرادات، هيكل التكلفة)

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

العملاء	**العلاقة مع العملاء**	**عرض القيمة**	**الأنشطة الرئيسية**	**الشركاء الرئيسيون**
	قنوات توزيع		**الموارد الرئيسية**	
الأرباح			**تكاليف**	

1.العملاء:

- لمن نخلق القيمة؟ كم عددهم؟ من هم أهم عملائنا؟
  - حدد شريحة واحدة أو أكثر أو مجموعات من الأفراد الذين لديهم احتياجات أو سلوكيات أو سمات أخرى مشتركة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2.عرض القيمة:

- ما القيمة (القيم) التي نقدمها للعميل؟ ما هي الحاجة (الاحتياجات) التي نستجيب لها؟
  ما هي المشكلة (المشكلات) التي نساهم في حلها؟
  - تحديد مجموعات المنتجات/الخدمات المقدمة لكل شريحة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....

3.قنوات التوزيع:

- ما هي القنوات التي يفضلها عملاؤنا؟ ما هي الأكثر فعالية مردودية؟ كيف يمكننا دمجها في عادات العملاء؟
  - تحديد كيفية تواصل المؤسسة واتصالها بعملائها للتوزيع.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

4.العلاقة مع العملاء:

- ما نوع العلاقات التي يريدها كل قطاع من شرائحنا؟ ما هي تكلفتها؟
  كيف ترتبط هذه العلاقات بالكتل الأخرى من النموذج؟
  - تحديد نوع (أنواع) العلاقة التي يتعين إقامتها مع عملائه.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5.المداخيل:

- ما هي أسعارك وتوقعات المبيعات؟ كيف يدفع عملاؤك؟
  الاشتراكات، الإيجار، الرسوم، البيع، التعميل الجزافي، الترخيص، إلخ. ما هي حصة كل مصدر من مصادر الدخل بالنسبة إلى الدخل الإجمالي؟
  - تقييم الأموال النقدية التي تولدها المؤسسة من كل شريحة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

6.الموارد الرئيسية:

- ما هي الموارد الأساسية اللازمة لتحقيق عرض القيمة؟
  (الموارد البشرية والمادية والفكرية)
  - تحديد أهم الأصول المطلوبة لعمل المشروع.

.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

7.الأنشطة الرئيسية:

- ما الذي عليك فعله لإنتاج منتجك أو تقديم خدمتك؟
  - وصف أهم الاجراءات التي يجب اتخاذها لنجاح المشروع.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

8.الشركاء الرئيسيون:

- من هم الشركاء الذين تحتاجهم أكثر؟
  - وصف شبكة الشركاء والموردين الخاصة بك لإنجاح المشروع.

.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

9.التكاليف:

- ما هي أهم التكاليف؟ تلك المتعلقة بالأنشطة الرئيسة والموارد الرئيسية؟
  - وصف جميع التكاليف المتعلقة بالمشروع.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الملحق رقم 04: نموذج الأعمال

أسئلة المقابلة

الأسئلة	الموظف	المصلحة
ما هي مكونات نظام المعلومات المحاسبي المعتمد في الوكالة؟	موظف الإعلام الآلي والرقمنة	مصلحة الإعلام الآلي والرقمنة
ما هي البرمجيات المستخدمة في النظام؟	موظف الإعلام الآلي والرقمنة	مصلحة الإعلام الآلي والرقمنة
كيف تتم آلية العمل الرقمية داخل النظام؟	موظف الإعلام الآلي والرقمنة	مصلحة الإعلام الآلي والرقمنة
ما هي مراحل دراسة ملف التمويل؟	مسؤول مصلحة التمويل	مصلحة التمويل
ما هي المؤشرات المحاسبية المستخدمة في التقييم؟	مسؤول مصلحة التمويل	مصلحة التمويل
كيف يساهم النظام في تحسين دقة القرارات التمويلية؟	مسؤول مصلحة التمويل	مصلحة التمويل
كيف يساهم النظام في سرعة اتخاذ القرار؟	مسؤول مصلحة التمويل / المدير العام مصلحة التمويل	الإدارة العامة
كيف يساهم النظام في موضوعية القرارات؟	مسؤول مصلحة التمويل / المدير العام مصلحة التمويل	الإدارة العامة